الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

**نموذج رقم (١٨)**
**اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية**
**وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها**
**لطلبة الماجستير**

أنا الطالب: أيمن مبارك رمضان الشمايلة الرقم الجامعي: ( ٨٠٦٠١٠٨ )
تخصص: لغة عربية الكليـــــة: الآداب

عنوان الرسالة: النيابة في النحو العربي
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير، عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.................................. التاريخ: ٢٠ / ١ / ٢٠١١

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالــة
التوقيع..........التاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠١١

## الجامعة الأردنية

## نمــوذج تفــويض

أنا الطالب أيمن مبارك رمضان الشمايلة ، أفــوض الجامعــة الأردنيــة بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسـسـات أو الهيئــات أو الأشــخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/١/٢٠١١

# النيابة في النحو العربي


إعداد

أيمن مبارك رمضان الشمايلة

المشرف الدكتور

جعفر نايف عبابنة


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة ( النيابة في النحو العربي ) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦

| أعضاء المناقشة: | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور جعفر نايف عبابنة، مشرفاً ورئيساً.<br>أستاذ النحو والصرف في الجامعة الأردنية. | |
| الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، عضواً.<br>أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية. | |
| الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة.<br>أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية. | |
| والدكتور عطا محمد موسى.<br>أستاذ اللغة والنحو العربي في جامعة إربد الأهلية. | |

# الإهداء

إلى أبي رحمه الله

إلى أمي التي ما برحت تدعو لي بالتوفيق والنجاح حتى تغمدها حسن الله برحمته.

وإلى رفيقة العمر وشريكة الحياة زوجتي التي لا تزال تشحذ في الهمة وتسرني في حضوري وتحفظني في غيبتي.

وإلى فِلذ كبدي وقرة عيني أبنائي وبناتي يزيد ومبارك وتالة ودانه وليان ورزان ومحمد اللهم أجعلهم من الصالحين.

# شكر وتقدير

يسرني أن اتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لأعضاء اللجنة الكرام

استاذي الدكتور جعفر عبابنه، الذي كان يرشدني ويعلمني أصول البحث العلمي وكان نعم المشرف والمرشد، يأخذ بيدي ويرعاني بآرائه السديدة وتوجهاته القيمة، ولم يتوانى عن متابعتي، وكان يتفقدني ولم يضُنَّ علي بشيء من علمه.

وأستاذي الدكتور محمد حسن عواد، الذي تفضل بمناقشة هذا البحث وما قدمه من آراء وملاحظات مغنية تفيد في تصويب إعوجاج هذا البحث.

وأستاذي الدكتور محمود حسني مغالسه الذي له إسهامات متميزة في الدراسات النحوية واللغوية، فجاءت ملاحظاته القيمة لتصحيح البحث وفق منهجية البحث العلمي.

وأستاذي الدكتور عطا محمد موسى الذي تحمل عناء السفر وأعباء قراءة البحث فله جزيل الشكر على ما أبداه من ملاحظات علمية قيمة وزاد على ذلك حسن خلقه ودماثته.

ويسعدني أن أتفضل بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية، وكل من كان له يد في إنجاح هذا البحث من الأصدقاء والمحبين، فجزاهم الله عنا كل خير.

أيمن مبارك

# المحتويات

# النيابة في النحو العربي


**إعداد**

**أيمن مبارك الشمايلة**

**إشراف**

**د. جعفر نايف عبابنة**


## الملخص


هدف البحث إلى نقد فكرة النيابة نقداً علمياً موضوعياً، ومحاولة التوصل إلى تعيين وظائف نحوية محددة، لما يسمى بالنائب عن الفاعل، والنائب عن الظرف ( المكاني والزماني ) والنائب عن المفعول المطلق. وجاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

- المقدمة: عرضت لفكرة النيابة والصعاب التي تخلقها لدارس النحو وأهمية الجانب الدلالي في دراسة التركيبات الجملية، وقصور تعريفاتهم عن توضيح المصطلح، والدراسات السابقة لهذا الموضوع.
- التمهيد: عرض لفكرة النيابة في الدراسات اللغوية القديمة عند سيبويه والسيرافي ثم الزمخشري والجرجاني ثم عرض ظاهرة النيابة في الدراسات الحديثة وصور اهتمام النحاة المحدثين بآراء الزمخشري والجرجاني في تسمية نائب الفاعل فاعلاً.
- الفصل الأول: بعنوان ( نائب الفاعل ) عرضت فيه مفهوم النيابة لغةً واصطلاحاً ثم عرضت الدراسات اللغوية القديمة والحديثة التي أدخلت نائب الفاعل في حد الفاعل. ثم عرضت أسباب حذف الفاعل، وجملة المنصوبات التي تنوب عن الفاعل وهي المفعول به والمفعول به الثاني في باب أعطى وظن وعمل، والمصدر وشروط عمله، والظرف وشروط عمله، والجار والمجرور وشروط عمله، والخلاف بين الجمهور وابن درستويه ومن معه في نيابة المجرور، وما يجوز أن ينوب من هذه المنصوبات مع عدم وجود المفعول به الصحيح، وذكرت أيضاً بناء كان أو إحدى أخواتها للمفعول.

الفصل الثاني: ( النيابة في باب المفعول المطلق )

عرضت في هذا الفصل أهم الأغراض المتوخاة من النيابة في باب المفعول المطلق، وذكرت الألفاظ التي تنوب عن المصدر ثم بينت المصدر النائب عن فعله، والفعل الجائز حذفه أو إظهاره، والمصادر التي تنوب عن الفعل المحذوف وجوباً، والمصادر التي لها أفعال من لفظها مستعملة وهو نوعان:

١- مصادر واقعة في الطلب

٢- مصادر واقعة في الخبر

الفصل الثالث: ( النيابة عن ظرفي الزمان والمكان )

أوضحت فيه مفهوم الظرف والأسماء التي تنوب عن الظرف

الخاتمة: اشتملت على أهم الموضوعات، والأفكار والنتائج التي توصل إليها البحث.

# المقدمة

إن الدارس للنحو العربي اليوم يواجه بعض الصعاب في دراسة مصطلحات بعض الظواهر النحوية واللغوية كالنيابة والحذف والتعويض والإغناء، فإذا كانت دراسة مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية تمثل إشكالاً؛ فإن مسألة النيابة تُعد أكثر إشكالاً من غيرها من الظواهر وخاصة على مستوى التركيب النحوي.

وليس الفاعل ونائب الفاعل إلا أحد ركني الجملة الفعلية، والذي يبدو لنا من تفكير النحاة القدماء أنهم ركزوا تفكيرهم على أحد ركني الجملة الفعلية وهو المسند إليه، وأهملوا الركن الثاني وهو المسند يقول ياسين زين الدين الحمصي: "ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عرف المجيء في نحو جاء جاءٍ أو جاء شيءٌ فلا يبقى في الإسناد فائدة" ([1]) ويقول في موضع آخر: "لأن فائدة الإسناد بيان ثبوت المسند للمسند إليه وذلك حاصل بمعرفة المسند إليه لأن معناه ذات متصفة بذلك المسند" ([2]) فجاءت أبواب النحو حديثاً عن الابتداء والفاعل ونائب الفاعل.

وكل واحد من المرفوعات التالية: (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل) مسند إليه، وقد استعمله سيبويه ليشمل هذه الأقسام الثلاثة واستعمله أيضاً علماء البيان ومنهم الجرجاني وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان ([3]). ولكن هذا لا يعني أن نعرب نائب الفاعل فاعلاً، فإن كان الإعراب فرع المعنى؛ فإنه من البديهي أن يكون المسند إليه مفعولاً به مرفوعاً في نحو " قضي الأمر" ومصدراً مرفوعاً في مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ ([4]) وظرفاً مرفوعاً في نحو "صيم رمضان" وهذا الإعراب أولى من إعراب كل منها نائب فاعل؛ لأن هذا الإعراب لا حظّ له في المعنى الذي يعرب عنه"([5]).

فالفاعل ونائب الفاعل يتفقان في كثير من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وتأنيث الفعل لتأنيثه، ويختلفان في بعض الأحكام ومن اختلافهما أن نائب الفاعل يكون ظرفاً وجاراً ومجروراً في مثل "جُلس عندك ومُرّ بزيد" والفاعل لا يكون ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. ويختلفان أيضاً في أن النائب عن الفاعل مفعول به معنىً، ومن الاختلاف أيضاً

---

[1] ) حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/٥٣.

[2] ) المرجع السابق ٢/٥٤.

[3] ) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٥٣.

[4] ) الحاقة آية ١٣.

[5] )النحو الجديد، عبد المتعال الصعيري، ص١٣١.

بينهما أن الفاعل يرفعه واحد من أحد عشر عاملاً، ونائب الفاعل يرفعه الفعل المغير واسم المفعول والمصدر على خلاف.

أما الاختلاف الحقيقي بين الفاعل ونائب الفاعل فهو اختلاف بين الصيغتين ([١])، وصيغة المبني للمجهول " صيغة مستقلة بمعناها وبعملها. والعلاقة بين الصيغتين كالعلاقة بين المتعدي واللازم في سائر الأفعال ([٢]).

فإعراب نائب الفاعل فاعلاً يوقعنا في مزالق لأن هذا الرأي قائم على أمر شكلي صرف " فإذا لم يكن هناك فرق بين ( مات زيد ) و ( أمات الله زيداً ) و ( أُميت زيدٌ )، ولم يكن هناك فرق بين ( كُسر الزجاج ) و ( انكسر الزجاج )، وغير ذلك من أمثلة المطاوعة فإننا بذلك نتهم أساليب العربية، وأنماط التركيب فيها بالتكرار، ونلغي بذلك الجانب الدلالي في دراسة التركيبات الجُملية، وفي تحوُّلات الصيغ الصرفية، ونجعلُ دراسة النحو دراسة شكلية جامدة بفصل المعاني والدلالات عن دراسة تركيب الجُمل والأساليب في العربية، وأن الدراسة النحوية الجادة هي التي تهتم بدلالات التركيب إلى جانب اهتمامها بأشكال التركيب، ولا تفْصِلُ أياً من المستويين عن الآخر " ([٣])

وقد أدخل بعض النحاة نائب الفاعل في حد الفاعل " لأن اهتمامهم بالإعراب وحده قادهم إلى أن يعرفوا بعض المصطلحات تعريفاً قاصراً لا يوضح المصطلح ولا يكشف عن حقيقة المفهوم الذي يتناولونه بالتعريف، فهم مثلاً يعرفون الفاعل بأنه " الاسم المرفوع الذي يلي الفعل " وهذا التعريف يستند إلى اساس واحد هو الإعراب ولذا نراه تجاهل حقائق ما تناول من مفاهيم، ولم يُحسن تقديمها للدارسين تقديماً واضحاً ([٤])

وقد تناولت دراسات حديثة متعددة فكرة النيابة فكتب عبد العظيم الشاعر بحيثن الأول بعنوان ( من النيابة في الموقع الإعرابي نائب الفاعل ) تحدث فيه عن مفهوم النيابة ومفهوم الفاعل وأسباب حذف الفاعل والتعريف بنائب الفاعل، والرد على من أنكر نائب الفاعل وتغيير الفعل مع نائب الفاعل، وأنواع نائب الفاعل وأحكامها.

والبحث الثاني بعنوان ( بين الأصالة والنيابة في النحو العربي ) فتحدث فيه عن معنى النيابة وتعريفها وأقسامها وأسباب وقوع النيابة وأغراض النيابة وأهمية بحث النيابة، وأساليب النحاة في التعبير عن النيابة.

---

[1] ) دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، ٢٤٤/١.

[2] ) نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، ص٨٩.

[3] ) ظاهرة التباين في العربية، د. عبد الله بابعير، ص٥٠-٥١.

[4] ) في حركة تجديد النحو في العصر الحديث، د.رحيم الغزاوي، ص٥٩-٦٠.

والباحث الآخر الذي تناول مسألة النيابة هو الدكتور عبد الله بابعير في رسالة الدكتوراه التي بعنوان ظاهرة النيابة في العربية، تناول فيها مفهوم النيابة لغة واصطلاحاً، وانتقد تعريف عبد العظيم الشاعر وتعريف من تبعه من الباحثين، من مثل: محمد سمير اللبدي، ومجيد نوط عبيد، ونهاد فليح حسن، ثم وضع تعريفاً جديداً عده جامعاً مانعاً.

وقد هدف من دراسته هذه إلى تخليص الظاهرة مما علق بها من خلطٍ وتعدد في تسمياتها، ومن تداخل مع غيرها من الظواهر الأخرى المشابهة، وقد تناول فيها بالنقد من سبقه إلى دراسة هذه الظاهرة، وأدخلوا فيها مسائل تشترك مع النيابة في بعض جوانبها، كالتعويض، والحذف، والاستغناء.

ولم تقتصر دراسته على النحو وحده بل تعدته إلى دراسة النيابة في الصيغ الصرفية من أسماء وأفعال وفي الحروف، ويلحظ في هذه الدراسة أن الباحث قام بإيراد كل ما ورد عن النيابة، وحاول تخليصها من مسائل أخرى تلتبس بها، لكنه لم يتوجل إلى اقتراح وظائف جديدة لما قيل بنيابته.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول تقديم صورة جديدة لمسائل النيابة في النحو العربي تؤكد الوظيفة النحوية، لا الشروط الشكلية التي فرض عدم تحققها القول بالنيابة.

وتهدف الدراسة إلى نقد فكرة النيابة نقداً علمياً موضوعياً، ومحاولة التوصل إلى تعيين وظائف نحوية محددة، لما يُسمّى بالنائب عن الفاعل، والنائب عن الظرف (المكاني والزماني ) والنائب عن المفعول المطلق.

## بسم الله الرحمن الرحيم

## تمهيد

يكاد لا يخلو كتاب نحوي في اللغة العربية من إفراد باب للفاعل ونائبه.

فكتاب سيبويه أفرد باباً سماه " هذا باب الفاعل الذي لم يتعـده فعلـه إلـى مفعـول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل " [١] " وإذا بحثنا البناء للمجهول من حيث علاقته بمرفوعه وهي علاقة إسناد في كثير من الأفعال، كنا قد ساوينا بين نائب الفاعـل والفاعـل وعلى هذا فإن " ضُرب زيدٌ " مثل " قام زيدٌ " من حيث إن " زيداً في كلتا الجملتين مسند إليه "[٢].

وفي شرح أبي سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨هـ ) لكتاب سيبويه لم يزد أبو سعيد على ما قاله سيبويه شيئاً سوى أنه جعل الفاعل على نوعين: نوع مخترع للفعل وهو الفاعل الحقيقـي ونوع غير مخترع وهو الفاعل في الاصطلاح النحوي[٣].

ولمح الجرجاني والزمخشري أن العمل في الفاعل ونائب الفاعل واحد فجعـلا هـذا الضابط مسوغاً لإعراب النائب عن الفاعل فاعلاً " فلا فصل بين ضُربَ زيدٌ وضَرَبَ زيـدٌ " في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً "[٤].

وكتب المستشرق الألماني برجشتراسر في كتابه التطور النحوي للغة العربية أن فعل ما لم يُسمَّ فاعله نحو: " ضُربَ زيدٌ " هو معدوم الفاعل، وليس بمعدوم المسند إليه، ولا يوجد في العربية جملة مفقودة المسند إليه معنى بل هو مفقود في اللفظ موجود في المعنـى، وفـي العربية قد يُسند فعل ما لم يسمَّ فاعله، في بعض الأوقات، إلى ما لم يكن مفعولاً، بـل كـان منصوباً غير مفعول، نحو: " سير فرسخان "، أصلها " ساروا فرسخين " ولا نظير لذلك فـي غير العربية[٥].

وقام عبد الرحمن محمد أيوب بدراسة بعض الظواهر اللغوية ومنها نائب الفاعل فـي كتابه دراسات نقدية في النحو العربي؛ فقد جعل الفاعل ونائبه باباً واحداً، وأن الاسم المرفوع

---

[1] ) الكتاب ١/٣٣.

[2] ) الفعل زمانه وأبنيته، ص٦٣.

[3] ) شرح كتاب سيبويه، ٢/٢٦٦.

[4] ) المقتصد في شرح الإيضاح، ١/٣٤٦.

[5] ) التطور النحوي للغة العربية، ص١٤٠-١٤١.

الواقع بعد الفعل فاعل سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم، للمجهول وأطلق على هـذا الاسـم مصطلح الركن الاسمي[1].

ودعا إلى الاستغناء عن لفظ " فاعل " الذي كان السبب الحقيقي في إقحـام عنـصر الدلالة عند دراسة التركيب الذي نسميه الإسناد الفعلي "[2] وحاول أن يثبت أن الجملـة فـي العربية يمكن أن تقوم على ركن واحد، وساق أدلة يبين فيها أن الظرف والمـصدر والجـار والمجرور أو المجرور لا يمكن أن يقوم مقام الفاعل المحذوف واتهم النحـاة بـأنهم تفـادوا احتمال أن يُبنى الفعل اللازم للمفعول دون وجود واحد من تلك المكملات ( المصدر، الظرف، الجار والمجرور)

وقام عبد المتعال الصعيدي بمحاولة للتجديد في النحو العربي في كتابة النحو الجديد، فدعا إلى إلحاق نائب الفاعل بباب المفعول؛ لأن المفعول ينوب عـن الفاعـل فيـصبح مـن المفاعيل المرفوعة وهي المفعول به أو الظرف أو المصدر وقال عن إعراب نائب الفاعـل " هذا إعراب لاحظ له من المعنى الذي يُعرب عنه، إذ ليس في هذا الاسلوب إلا حذف الفاعـل لغرض من الأغراض، وقد بقي المفعول مفعولاً في المعنى بعد حذفه وإن تغير إعرابه، ولـم ينب عنه في المعنى حتى نقول إنه ناب عنه في الإسناد، فلا معنـى لـدعوى نيابتـه عـن الفاعل[3].

ودعا الطحان في كتابه الألسنية العربية إلى جعل الفاعل ونائبه موضوعاً واحداً لـه دلالة نحوية واحدة لا غير [4] وبهذا يغفل دور المعنى في تحديد الإعـراب، " والـصحيح أن الاختلاف الحقيقي بين الفاعل ونائب الفاعل يكون بين صيغتي الفعل " ([5]).

وذهب أحمـد عبد الستار الجواري إلى أبعد من ذلك فقد اعتبر " مسألة النيابة مسألة مصطنعة، متكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له، وتحملهم على تصور حال لم يقصد إليها منشئ الكلام، وعد إعراب نائب الفاعل فاعلاً على سبيل التغليب والتجـوّز، " فالاسـم

---

[1] ) دراسات نقدية في النحو العربي، ١/٢٧٢.

[2] ) دراسات نقدية في النحو العربي، ١/٢٧٢.

[3] ) النحو الجديد، ص١٣١.

[4] ) الألسنية العربية، ص٢٤.

[5] ) دراسات نقدية في النحو العربي ١/٢٤٤ ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤٥.

المرفوع بعد فعل يعتبر فاعلاً على سبيل التغليب والتجوز، لأن نصيب كل منهما من معنى الفاعلين في حقيقته قريب بعضه من بعض "[١].

- ذكر إبراهيم السامرائي في كتابه " الفعل زمانه وأبنيته " أن علاقة الفعل المبني للمجهول بالاسم المرفوع بعده علاقة إسناد وبهذا يساوي بين الفاعل ونائب الفاعل في هذه المسألة فهو يحذو حذو الجرجاني والزمخشري مع الإشارة إلى أن النائب عن الفاعل هو مفعول به في الأصل [٢].

وأشار إلى الأصل التاريخي للفعل المبني للمجهول " وجاءت في العربية القديمة استعمالات " فُعِلَ " أو ما سمي بالمجهول مسنداً إلى مرفوعه مفسراً بالفعل نفسه على بناء " فعَلَ " مسنداً إلى مرفوعه أيضاً نحو قولهم: " أُسرَ دُؤابٌ، أسرَه مُرَّةَ " وقال إن البناء للمجهول لم يكن الغرض منه الجهل بالفاعل وإنما هو طريقة في التعبير تؤدي غرضاً معيناً.

وقام مهدي المخزومي بمحاولة لتجديد النحو فقال: " ولكننا نخالف القدماء، فنزعم أن المسند إليه في كل منهما نوع واحد، وذلك لأن كلاً منهما مرفوع، ولأن كلاً منهما مسند إليه، ولأن كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً.... والفرق بين الفاعل والنائب عنه إنما يكون في بناء فعله.

ونشر عبد العظيم فتحي الشاعر مقالة بعنوان " بين الأصالة والنيابة في النحو العربي " وضع فيها مفهوماً اصطلاحياً للنيابة، ثم ذكر أقسام النيابة وأسباب وقوعها وأغراضها وأهمية بحث النيابة، وأخيراً شرح الفرق بين النيابة وبين ظواهر نحوية أخرى مثل العوض والبدل والمعاقبة والمشابهة.

ثم نشر مقالة أخرى بعنوان " من النيابة في الموقع الإعرابي ( نائب الفاعل )" بحث فيها تعريف الفاعل وأسباب نيابة غيره عنه، وأسباب حذف الفاعل ثم عرف بنائب الفاعل، وذكر الخلاف في تبويب نائب الفاعل وتغيير بناء الفعل، ثم تحدث عن أنواع نائب الفاعل وعن إقامة غير المفعول به مع وجوده.

وقدم عبد الله بابعير رسالة دكتوراه في النيابة سماها " ظاهرة النيابة في العربية " هدف منها إلى تخليص الظاهرة مما علق بها من خلط وتعدد في تسمياتها، ومن تداخل مع غيرها من الظواهر الأخرى المشابهة، وقد تناول فيها بالنقد من سبقه الذين أدخلوا فيها مسائل تشترك مع النيابة في بعض جوانبها. كالتعويض والحذف والاستغناء.

---

[1] ) نحو الفعل، ص٨٩-٩٠.

[2] ) الفعل زمانه وأبنيته، ص٩٣.

ولم تقتصر دراسته على النحو وحده بل تعدته إلى النيابة في الصيغ الصرفية من اسماء وأفعال وحروف، ويلحظ في هذه الدراسة أن الباحث قام بإيراد كل ما ورد عن النيابة، وحاول تخليصها من مسائل أخرى تلتبس بها، لكنه لم يتوصل إلى اقتراح وظائف جديدة لما قيل بنيابته.

وكذلك فقد تحدثت كتب النحو التقليدية عن المفعول المطلق ونائبه كما تحدثت عن الظرف ونائبة، ولم أجد دراسات للمحدثين مختصة بهذين البابين ولذا سأكتفي بما ورد منهما في كتب التراث والخروج بنتائج عامة في نهاية البحث.

أما دراستي فتقتصر على تناول النيابة في النحو العربي فقط، وتنتقل من وصف الظاهرة نفسها إلى اقتراح حلول وأبدال، لتحكيم المعنى في تعيين الوظائف النحوية.

# الفصل الأول

# نائب الفاعل

## النيابة لغة وإصطلاحاً

**النيابة في اللغة:** مصدر للفعل الثلاثي ( نـاب ) وهنـاك مـصادر أخـرى وهـي (نوب، ومنابٌ، ونوبٌ ) فالمصدران ( نـوب ومنـاب ) كانـت شـائعة فـي المعجمـات القديمة، فقد اقتصر معجـم مقـاييس اللغـة وجمهـرة اللغـة علـى المـصدر ( نـوب ) واقتصر الصحاح على المصدر ( مناب ) [١]

أما المصدر نيابة فقد ورد في المعجمات المتأخرة مثل لسان العرب وتـاج العـروس جاء في اللسان: " ناب الأمر نوباً ونوبة. نزل وناب عني فلان ينوب نوبـاً ومنابـاً أي قـام مقامي، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك " [٢] " قال ابن هشام في مذكرته: ذكـر ثعلب في أماليه: أنه يقال: ناب هذا عن هذا نوباً، ولا يجوز: ناب عنه نيابة، وهو غريـب"[٣] قال فيه الزبيدي " وهو حقيق بالاستغراب " [٤]

ولفت انتباهي عبارة في تاج العروس تدل أن العرب لم تقل ناب نيابة فقال: " والـذي صرح به الأقدمون أن نيابة ) مصدر للفعل ( ناب )، ولم يرد في كلام العرب " [٥] فكأن هذه العبارة تناقض استغرابه من قول ثعلب السالف الذكر.

وجاء في المعجمات الحديثة أن النيابة اسم مصدر وقيل إنها جمع نوب ونواب وقيـل اسم من المناوبة كالنوبة [٦].

---

[1] ) جمهرة اللغة ٣٣١/١
مقاييس اللغة ٣٦٧/٥
الصحاح ( نوب )

[2] ) لسان العرب ( نوب )

[3] ) الأشباه والنظائر ١٦/٥
والكليات ٣٧٧/٤

[4] ) تاج العروس باب (نوب )

[5] ) تاج العروس ( نوب )

[6] ) محيط المحيط ( نوب ) البحر المحيط ٢١٤١/٢.

## النيابة اصطلاحاً

ورد في رسالة عبد الله بابعير تعريف للنيابة عند ثلاثة باحثين وتقدم بملاحظات حول هذه التعريفات أظهر فيها وجوه القصور ليصل إلى مفهوم اصطلاحي ارتضاه لنفسه، وسأعرض هذه التعريفات لعلي أقف على ما يسد مواطن القصور وأبين بعض المفاهيم النحوية الواردة في هذه التعريفات:

- يعرف عبد العظيم الشاعر النيابة بأنها " تقابل الأصالة، وهي أرجحية اللفظ فيما هو بصدده من دلالة، أو عمل، أو وظيفة في الجملة، أو موقع إعرابي بها، وذلك يعني عدم استحقاق النائب لما هو بصدده بحق الأصالة" [١]

ويعرفها أيضاً بصياغة جديدة: " أن يقع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في العمل، أو الموقع الإعرابي، أو الإفادة أو الوظيفة في الجملة" [٢]

- ويرى مجيد نوط عبيد أن النيابة تعني عدم استحقاق اللفظ النائب لما هو بصدده من دلالةٍ أو عمل، أو وظيفة في الجملة، أو موقع إعرابي "[٣]
- وتعرف ( نهاد فليح حسن ) النيابة اصطلاحاً بأنها: " وقوع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة، فيقوم الأصل لما هو بصدده، من موقع لغوي، سواء كان الموقع على المستوي الدلالي أو الوظيفي أم الإعرابي أم البنائي. ويكسب النائب جميع شروط المنوب عنه، من التأثر والتأثير اللغوي "[٤]

من أوجه القصور في هذه التعريفات – عند عبد الله بابعير – أن هذين التعريفين كليهما قد صدرا من مصدر واحد، أسبق منهما كليهما، هو تعريف عبد العظيم الشاعر للنيابة في العرف النحوي[٥]

---

1 ) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ع٢ ص٣٢٩.

2 ) المرجع السابق، ص٣٣١.

3 ) النيابة في النحو العربي: ٥ ( رسالة دبلوم عالٍ ) نقلاً عن ظاهرة النيابة في العربية، ص١٠.

4 ) النيابة في الأبنية الصرفية ( القسم الأول )، مجلة آداب المستنصرية، ع ٢٤-٢٥، ص١٧٥. نقلاً عن ظاهرة النيابة في العربية، ص١١.

5 ) ظاهرة النيابة في العربية، ص١١.

**المسألة الثانية:** [(١)] وهي الاضافة التي أضافتها نهاد فليح إلى تعريف عبد العظيم الشاعر " ويقول عبد الله بابعير: " وليتها لم تضفها " وهي قولها: إن النائب يكسب جميع شروط المنوب عنه من التأثر والتأثير اللغوي.

أ – فالمنوب عنه ليس له شروط، وإنما خصائص وسمات وأحكام، يأخذ النائب بعضاً منها، وثمة فرق بين الشروط من جهة، والخصائص والأحكام من جهة أخرى.

ب– لا يمكن أن يكسب النائب جميع خصائص المنوب عنه، لأنه ليس إياه، فالمفعول به ينوب عن الفاعل في كل خصائصه وأحكامه إلا الخصيصة الدلالية، إذ يبقى من حيث المعنى مفعولاً به.

ولي على قوله هذا اعتراضات:

**الأول:** قوله " لا يمكن أن يكسب النائب جميع خصائص المنوب عنه " هذا كلام صحيح ولكن الباحثة نهاد فليح لم يكن قولها هذا بدعاً، فقد قاله نحويون كبار من قبلها يقول ابن هشام: " فينوب عنه في أحكامه كلها من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه، وامتناع حذفه وغير ذلك من الأحكام للفاعل "[(٢)]

ويقول السجاعي: " ينوب المفعول به عن الفاعل في جميع الأحكام إلا أنه يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة "[(٣)]

وقد اعتمد السجاعي في التفريق بين الفاعل ونائبه على صيغة الفعل وهو أمر بني عليه الزمخشري تقسيم الأفعال فيقول: " ومن أصناف الفعل المبني للمفعول ويسمى فعل ما لم يسم فاعله " [(٤)]

**الثاني:** وقع عبد الله بابعير فيما وقعت به نهاد فليح فقال: " فالمفعول به ينوب عن الفاعل في كل خصائصه وأحكامه إلا الخصيصة الدلالية "[(٥)] فقد أغفل الباحث مسألة التأثر بالعامل وهذا من خصائص الفاعل التي لا يكتسبها النائب عن المنوب عنه.

---

[1] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص١٣.

[2] ) قطر الندى. ص٣٠١.

[3] ) حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل، ص١١٠.

[4] ) شرح المفصل، ٣٠٦/٤ ( المتن )

[5] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص١٣.

" فالفاعل يرفعه واحد من أحد عشر "[1] عاملاً " فيرفع بالفعل الأصلي واسمي الفعل والفاعل والظرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق. " ولا يرفع نائبه إلا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الأصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكلٍ ورفع الطعام "[2]

نستطيع القول إن المفعول أو شبهه لا ينوب عن الفاعل في جميع أحكامه، فعلى المستوى الدلالي يبقى النائب مفعولاً به معنىً وعلى مستوى العمل ( التأثر بالعامل ) تختلف صيغ العامل في الفاعل عن نائبه.

---

[1] ) حاشية ابن حمدون ١/١٣٤.

[2] ) حاشية ياسين ٢/٥٤ ، حاشية الصبان ٢/٦٢، حاشية الخضري ١/١٦٨وفي جملة ( عجبت من أكلٍ الطعامُ ) ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقاً؛ لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول، والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك، ولأنه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وبذلك يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه في محل نصب على المفعولية نحو: ( عجبتُ من أكلِ الطعامِ ) الثاني: الجواز مطلقاً

الثالث: الجواز حيث لا لبس وهو الصحيح وفيه ثلاثة أقوال: الأول: تنوين أكلٍ ورفع الطعام أي: من أن أُكلَ الطعامُ الثاني: إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع نحو: عجبتُ من أكل الطعامِ الثالث: يجوز: جعلُ من أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شيء عنه.

## إعراب نائب الفاعل فاعلاً

استكمالاً لبحث موضوع النائب عن الفاعل يتطلب البحث دراسة باب الفاعل وصلته بباب نائب الفاعل وعدم الفصل بين البابين؛ ذلك لارتباط البابين عند بعض النحويين القدماء بالإسناد ومفهوم الفاعل لغة وإصطلاحاً، لذلك لا بد من التعرض لحد الفاعل ونائبه لنستطيع تمييز كل واحد منهما، لأن النائب يختلف عن الفاعل على المستوى الدلالي وعلى مستوى التأثر الإعرابي " لأن النائب وقع موقعاً ليس له بجهة الأصالة "(١).

يكاد النحويون أن يجمعوا على تعريف واحد للفاعل مع بعض الشروط ليخرج غير الفاعل من حد الفاعل، فالذي يجمع أقوال النحويين كلهم في وضع حد للفاعل أمران (٢): الأول وجود اسم مرفوع مسند إليه والثاني: وجود فعل أو شبه فعل مقدم عليه، وينبغي أن تعلم أن وصف الفاعل عند النحويين أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه، نحو: خرج زيد، وطاب الخبر.

هذان الشرطان غلبا على النحويين ممن وصفوا الفاعل في القرنين الخامس والسادس الهجريين.

وفي القرن السابع الهجري أخذ النحويون في وضع شروط للفاعل أكثر تحديداً من شروط من سبقهم فقد أضافوا عبارة " فعلٌ على طريق فَعَل (٣) أو عبارة " أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة " (٤) أو عبارة " فعلٌ تام أصلي الصيغة " (٥) أو عبارة " فعل أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل " (٦).

وفي رأيي أن زيادة هذه العبارة جاءت رداً على الجرجاني والزمخشري ومن تبعهما أمثال ابن يعيش وابن الحاجب ممن أعربوا نائب الفاعل فاعلاً، وذلك لدخول نائب الفاعل في حد الفاعل في كونه مسنداً إلى الفعل مقدماً عليه.

---

[1] ) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، ص٣٣١.

[2] ) ينظر تعريف الفاعل في:
المقتصد ٣٢٧/١، شرح المفصل ٢٠٠/١ ( المتن )، شرح الرضي على الكافية ١٨٥/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١.

[3] ) شرح ابن عقيل ٢٣٦/١-٢٣٧.

[4] ) شرح قطر الندى، ص٣٠١-٣٠٢.

[5] ) حاشية الصبان ٥٩/٢-٦٠.

[6] ) المعجم المفصل في النحو العربي ٧٤٨/٢.

وممن أعربوا نائب الفاعل فاعلاً الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) نجد في قوله في وصف الفاعل: " من فعل أو شبهه " ويريد من كلمة " شبهه " إخراج فعل ما لم يسم فاعله " من حد الفاعل وذلك أن النائب يعطى ما كان للفاعل من أحكام أي كل شيء لا في صيغة العامل فإن الفاعل " يرفع بالفعل الأصلي واسمي الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجامد والمؤول بمشتق، ولا يرتفع نائبه إلا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول أقوال ثالثها الأصح جوازه حيث لا لبس " (١)

يأخذ نائب الفاعل عن الفاعل أحكاماً كثيرة ويختلف عنه في التأثر الإعرابي وفي المستوى الدلالي حيث يرفع الفاعل بواحد من أحد عشر عاملاً أما النائب فيرفع بثلاثة عوامل " الفعل المغير واسم المفعول والمصدر علي رأي " (٢) هذان الاختلافان بين الفاعل ونائبه دفع الزمخشري إلى إفراد باب مستقل في معرض حديثه عن أصناف الفعل فقال: " ومن أصناف الفعل المبني للمفعول " (٣)

وأبدوأ بالنحاة القدامى الذين أعربوا النائب عن الفاعل فاعلاً:

**أولهما:** عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧٤هـ ) الذي قال: " أعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه، فلا فصل بين ( ضُربَ زيد وضَرَبَ زيدٌ ) في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً. وإذا جاز أن يسمى نحو مات زيدٌ فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل ومفعول في المعنى من حيث إن الله تعالى أماته، جاز أيضاً أن يسمى زيدٌ في قولك: ضُرب زيدٌ فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذاك لما ذكرنا أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه "(٤).

اعتمد الجرجاني على قرينة الإسناد في التسوية بين الفاعل ونائبه وهي قرينة معنوية وأيدها بقرينة ثانية لفظية وهي الرفع ثم زاد ما ذهب إليه قوة بان اعتمد على قرينة ثالثة وهي الرتبة، هذه القرائن الثلاث تتضافر لتؤكد ما ذهب إليه في التسوية بين الفاعل ونائبه رغم أن هذا الرأي يستند إلى معيار شكلي صرف على حد تعبير عبد الله بابعير (٥)

---

[1] ) حاشية الخضري ١٦٨/١.

[2] ) حاشية ابن حمدونن ١٣٤/١.

[3] ) شرح المفصل.

[4] ) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١.

[5] ) ظاهرة النيابة، ص٤٩.

الاختلاف بين جملة ضُرب زيد " و " ضرب زيدٌ هو اختلاف في الدلالة فالأول نائب فاعل أو " مفعول ما لم يسم فاعله " والثاني فاعل في المعنى، وهذا واضح من كلام الجرجاني ورغم ذلك فقد عده عبد الله بابعير من وجوه الاختلاف بين الصيغتين (١).

إذا كان الاختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل أمراً دلالياً فقط، فإن الاختلاف الحقيقي يكون بين صيغتي الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول.

وكأن عبد الرحمن أيوب يقلل من شأن المعنى في بيان وجه الاختلاف بين المبني للمعلوم وبين ما يسمونه المبني للمجهول فيقول:" فإن الاختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل أمر دلالي لا غير. أما الاختلاف الحقيقي فبين صيغتي الفعل عند وجود ما يسمونه فاعلاً وما يسمونه نائب فاعل"(٢)

اعتبر عبد الرحمن أيوب أن الاختلاف الحقيقي بين الفاعل ونائب الفاعل إنما يكون بين صيغتي الفعل وأن المعنى لا قيمة له في تمييز الفاعل من نائب الفاعل ولكنه ينقض رأيه عندما يصف الاختلاف بين الصيغتين بأنه اختلاف شكلي فيقول: " ونوع يسمونه المبني للمجهول، وبالرغم مما في هذه التسمية من إشارات دلالية، فإننا نقبلها على علاتها لأنها تشير إلى اختلاف شكلي في صيغة الفعل في حالة عنها في حالة أخرى"(٣).

**والنحوي الثاني:** الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) فلم يفرق بين صيغة المبني للفاعل وصيغة المبني لما لم يسم فاعله، فقد عرف الفاعل بقوله " هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً "(٤)

ويوضح ابن الحاجب قول الزمخشري في تعريف الفاعل: " ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل، والذي يدل عليه أنه داخل في حده، أنه لم يذكره في المرفوعات، فدلّ على أنه داخلٌ في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجهٍ، وأنه قد صرّح بذلك في بعض فصوله وهو قوله: وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك: معمور الدار ومؤدب الخدام، ومن لم يجعله فاعلاً احتاج في حد الفاعل إلى حد لا يدخل هو فيه "(٥)

---

[1] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٤٩.

[2] ) دراسات نقدية في النحو العربي ٢٤٤/١.

[3] ) دراسات نقدية في النحو العربي ٢٤٤/١ – ٢٤٥.

[4] ) شرح المفصل ٢٠٠/١ المتن.

[5] ) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١.

وعودة إلى تفسير الكشاف للزمخشري، نجده يُعرب الاسم المرفوع بعد الفعل المبني لغير الفاعل فاعلاً، وذلك عندما فسرّ قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (١) يقول الزمخشري: " والوصية فاعل كتب، وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى أن يوصي، ولذلك ذكر الراجع في قوله: " فمن بدله بعدما سمعه " (٢) يقول أبو حيان الأندلسي في تفسيره معقباً على ما قاله الزمخشري: " والزمخشري يسمي المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلاً، وهذا اصطلاحه "(٣)

وقد يظن أحدنا أن إعراب الوصية فاعلاً هو سهو من الناسخ، ولكن أبا حيان يؤكد ما ذهب إليه إذ يقول: " ونبهت على اصطلاحه في ذلك لئلا يتوهم أن تسمية هذا المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلاً سهو من الناسخ "(٤)

وقد تتبعت الآيات التي وردت فيها صيغ المبني للمفعول من سورة البقرة، فوجدتُ أن الزمخشري لم يسم الاسم الذي بني فعلُه للمفعول فاعلاً سوى ما ورد في تفسيره الآيـة ١٨٠ من سورة البقرة والسؤال الذي اطرحه أنه لماذا أخّر الزمخشري استخدام هذا المصطلح حتى وصل هذه الآيات، وقد سبقت تلك الآية بآيات كثيرة ورد الفعل فيها مبني للمفعول.

وقد وقفت على آيات من سورة البقرة بعد هذه الآية فوجدت الزمخشري يذكر قراءتين قراءة بني الفعل فيها للفاعل وقراءة أخرى بني الفعل فيها للمفعول (٥) ولكنـه لـم يـصرح بمصطلح ( فاعل )

---

[1] ) من سورة البقرة الآية ١٨٠.

[2] ) الكشاف للزمخشري ٢٤٩/١.

[3] ) تفسير البحر المحيط ٢٤/٢

[4] ) تفسير البحر المحيط ٢٤/٢.

[5] ) قال تعالى: { أحل لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائكم " وقرئ: { أحل لكم ليلة الصيام الرفثَ إي أحل الله، ألآية ١٨٧ وقال تعالى: { هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور } الآية ٢١٠.

وقرئ " تَرجِع " و " تُرجَع "، على البناء للفاعل والمفعول بالتأنيث والتذكير فيهما.

وقال تعالى: { واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله " قرئ على البناء للفاعل والمفعول ، وقرئ { يرجعون بالياء على طريق الإلتفات).

والآيات على هاتين القراءتين كثيرة في كشافة.

وفي كتاب المفصل عرف الزمخشري نائب الفاعل بأنه " ما استغنى عن فاعله فـاقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فعل ويسمى فعل ما لم يسم فاعله " [١] .

وقد حذا حذو الجرجاني والزمخشري عدد من النحاة المحدثين فراحوا يكررون قول هذين النحويين في جعل الفاعل ونائبه باباً واحداً وهم عبد الرحمن أيوب وإبراهيم مصطفى وريمون الطحان وإبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي.

- يقول عبد الرحمن أيوب: " لا شك أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع الواقع بعد الفعـل فاعلاً سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول " [٢] ووصل به الأمر أن يلغي لفظ فاعل من قاموس النحويين ويستبدله بعبارة الركن الاسمي فيقول : " وقد يكون أكثر سلامة أن نستغني نهائياً عن لفظ " فاعل " الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة عنـد دراسة التركيب الذي نسميه " الإسناد الفعلي "، وأن نستبدل به عبارة " الركن الاسـمي " [٣]

هذه التسمية خاصة به وقد يغني عنها لفظ " مسند إليه " وهو مصطلح قديم يدخل فيه الفاعل ونائبه والمبتدأ .

- ويقول إبراهيم مصطفى إن علماء البيان آثروا استعمال لفظ مسند إليه في كتبهم وجعلـوا المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل نوعاً واحداً في العنوان " وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لـم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابـاً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام " [٤]
- يقول ريمون الطحان إن المسند إليه يشمل الفاعل الحقيقي والفاعل في الاصطلاح النحوي والمبتدأ فيقول: " والمسند إليه هو تعبير نحوي المقصود منه الفاعل الحقيقي أو الفاعل في الاصطلاح النحوي أو المبتدأ الذي يقوم بدور الفاعل "[٥]

والفاعل الحقيقي هو الذي يحدث الفعل ويقوم به نحو: قام زيد والفاعل في الاصطلاح النحوي هو الذي لا يحدث العمل أو يقوم به بل هو الذي يسند إليه الفعل وينبني عليه ويتحدث

---

[1] ) شرح المفصل ٣٠٦/٤ ( المتن ).

[2] ) دراسات نقدية في النحو العربي ٢٧٢/١.

[3] ) المصدر السابق ٢٧٢/١.

[4] ) إحياء النحو، ص ٥٤.

[5] ) الألسنية العربية، ص٢٣.

عنه به ويتصف به كأنه صادر منه ... ويؤكد وجود الضمة أن الفاعل ونائبه في منزلة واحدة وأنهما موضوع واحد له دلالة نحوية واحدة لا غير " (١)

- يقول إبراهيم السامرائي: " نستطيع القول إنه إذا كانت الأفعال: سقط الجدار "ومات محمد " و " انكسر الزجاج " تفيد أن مرفوعها ليس فاعلاً حقيقة ولكنه اتصف بالحدث إتصافاً لازماً فهو مثل ( كُسِرَ ) الذي اتصف به مرفوعه الاتصاف نفسه ولم يكن فاعلاً في الحقيقة "(٢)
- أما مهدي المخزومي فيقول: " والنحاة مع تمييزهم بين موضوعين من حقهما أن يكونا موضوعاً واحداً، يميزون بين نوعين من الفاعل .... وهم يدركون أن هناك فرقاً بين فاعل يصدر الفعل عنه مختاراً مُريداً، وفاعل لا اختيار له ولا إرادة، ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به، ومثلوا للأول بمثل قولهم: سافر زيد وزيد هنا مختار في أن يفعل الفعل، ومثلوا للثاني بمثل قولهم: انكسر الإبريق، فالإبريق غير مختار في الانكسار ولا مريد له ولكنه يتلبس به تلبساً قسرياً، وإدراكهم هذا الفرق سليم، وليتهم درسوا الموضوعين جميعاً: الفاعل والنائب عن الفاعل، في هذا الضوء، ولو درسوهما كذلك إذن لانتهوا إلى نتيجة سليمة، ولجنبوا الدارسين متاعب هم في غنى عنها؛ ولقدموا لهم موضوعاً واحداً بدلاً من موضوعين. (٣)

ويقول أيضاً إن المسند إليه في قولنا انكسر الزجاج وكُسِر الزجاج يُعرب فاعلاً؛ لأنا نكاد لا نحس بفرق بينهما، " فكلاهما مما لا إرادة له، ولا اختيار، وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ولكنهم مع ذلك يسمون المسند إليه في الجملة الأولى فاعلاً، ويسمونه في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً، أما المنهج اللغوي فيسوي بينهما، لأن كلاً منهما مسند إليه "(٤)

---

[1] ) المصدر السابق، ص٢٤.

[2] ) الفعل زمانه وأبنيته ، ص٩٤.

[3] ) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤٥-٤٦.

[4] ) المصدر السابق، ص٤٧.

- ذهب أحمد عبد الستار الجواري إلى أبعد مما ذهب إليه النحاة فقال: " وقضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة، متكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له، وتحملهم على تصور حال لم يقصد إليها منشئ الكلام "(١)

وقد خالف أحمد عبد الستار الجواري الجمهور وذلك عندما اعتبر صيغة المبني للمفعول صيغة مستقلة، في وظيفتها وفي معناها كاستقلال اسم المفعول عن اسم الفاعل.

واعتبر علاقة الاسم المرفوع بعدها بها كعلاقة الاسم المرفوع الواقع بعد اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو أفعال السجايا، ككرم زيد، وشرف علي ونحو ذلك " (٢)

ويرد على النحاة الذين أعربوا نائب الفاعل فاعلاً بأن ما ذهبوا إليه إنما هو على سبيل التجوز والتغليب، " فذاك بالنسبة لفعله فاعل على سبيل التغليب والتجوز، لأن نصيب كل منهما من معنى الفاعلية في حقيقته قريب بعضه من بعض "(٣)

وفي رأيي أن ما ذهب إليه النحاة المحدثون ليس رأياً جديداً بل هو رأي قاله النحاة القدماء، ويكاد النحاة المحدثون أن يجمعهم قول واحد وهو أنهم جعلوا الفاعل نوعين فاعلاً حقيقياً وهو الذي يحدث العمل ويقوم به، وفاعل في الاصطلاح النحوي وهو الذي لا يحدث العمل ولا يقوم به وإنما يتصف بالفعل ويتلبس به.

فقد أعربوا نائب الفاعل فاعلاً اقتداءً برأي عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وليتهم وقفوا عند هذا القول بل أخذوا يعللون سبب إعرابهم نائب الفاعل فاعلاً بأدلة النحاة الذين لم يذهبوا هذا المذهب؛ فقد جعل أبو سعيد السيرافي الفاعل نوعين: نوعاً مخترعاً للفعل ونوعاً آخر غير مخترع له " وأعلم أن قولنا: فاعل وفعل ليس المقصد فيه إلى أن يكون الفاعل مخترعاً للفعل على حقيقته، وإنما يُقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقبناه فعلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة، متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به سواء كان مخترعاً له أو غير مخترع رفعناه به وسميناه فاعلاً من طريق النحو، لا على حقيقة الفعل، ألا ترى أنا نقول: " مات زيد " ولم يفعل موتاً " (٤).

والذي جعل بعض النحاة الكبار من مثل عبد القاهر الجرحاني والزمخشري يعربون نائب الفاعل فاعلاً شيئان.

---

[1] ) نحو الفعل ، ص٨٩.

[2] ) المصدر السابق، ص٩٠.

[3] ) نحو الفعل، ص٩٠.

[4] ) شرح كتاب سيبويه، ٢/٢٦٦-٢٦٧.

**الأول:** اعتمدوا القياس وهو قياس ضعيف – في رأيي – فقالوا: "إذا جاز أن يسمى نحو: " مات زيد، فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل ومفعول في المعنى، جاز أيضاً أن يسمى زيدٌ في قولك: ضرب زيدٌ " فاعلاً، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى. وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه "[1]

ويعود سبب ضعف هذا القياس إلى أمور:

أ – الفرق الحقيقي بين، الجملتين هو اختلاف الصيغتين.

ب– من الخطأ أن يدخل الجرجاني نائب الفاعل في حد الفاعل، لأن كل واحد منهما له صيغة مستقلة في وظيفتها وفي معناها.

**الثاني:** أنه جعل الفاعل ونائب الفاعل باباً واحداً قائم على أمر ظاهري شكلي وهو أن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه.

وفي تقديري أن سيبويه يتحدث عن الإسناد، وأنه لا فرق بين الإسنادين وأن الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله كلاهما مرفوع وأن كلاً منهما أسند إليه فعل، ولم يغفل كون المفعول الذي لم يسم فاعله مفعولاً به في المعنى، وفي رأيي أن فكرة النيابة لم تكن واردة عندهم لذلك بقي سيبويه يحوم حولها حتى جاءت عبارته محيرة وجاء السيرافي فأشكلت عليه عبارة سيبويه فاجتهد وجعل الفاعل على نوعين فاعل حقيقي مخترع للفعل وفاعل من طريق النحو غير مخترع للفعل ثم جاء من بعدهما الجرجاني والزمخشري ولم تكن فكرة النيابة قد نضجت في عصرهما فأشكلت عليهما عبارة سيبويه أيضاً فذهبا مذهباً أملاه عليهما المنهج العقلي فأعربا المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلاً فقاسوا قولهم " ضُرب زيد " على جملة " مات زيدٌ " معتمدين على المعنى " فزيد في الجملتين مفعول به في المعنى ".

---

[1] ) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٤٦/١

## موجبات حذف الفاعل

## يحذف الفاعل لأسباب لفظية أو معنوية:

**أولاً: الأسباب اللفظية:**

١- الإيجاز والاختصار: وذلك إذا كان غرض المتكلم الإخبار عن المفعول به، فقط فلم يذكر الفاعل إيجازاً في نحو قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ [١] وقوله تعالى ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴾ [٢]

٢- إصلاح السجع سماه أبو علي الشالوبيني التقارب [٣] أي تقارب الأسجاع نحو: " من طابت سريرته حُمدت سيرته "

٣- تصحيح النظم[٤] ويكون بإقامة الوزن أو اتفاق القوافي كقول الأعشى ميمون بن قيس:

عُلّقتُها عَرَضاً وعُلّقَتْ رجلاً غيري وعُلّق أخرى ذلك الرجلُ

" فبنى علّق في المواطن الثلاثة للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم " [٥]

ومثال التوافق في إعراب القوافي قوله: ولا بُدَّ من يومٍ تُردُّ الودائعُ[٦]

---

[1]) سورة الحج: ٦٠.

[2]) سورة النساء: ٨٦.

[3]) شرح المقدمة الجزولية ٨٧١/٢، التوطئة، ص٢٥٩.

[4]) أطلق عليه الشلوبين اسم التفعيل أي إقامة وزن الشعر وكني بالتفعيل عن التقطيع يريد تقطيع الشعر شرح المقدمة الجزولية ٨٧١/٢، وسماه خالد الأزهري التفصيل فكنى بالتفصيل عن وزن الشعر / حاشية أحمد الأزهري على شرح المكودي ص٦٠ .

[5]) شرح التصريح على التوضيح ٢٨٦/١.

[6]) حاشية ابن حمدون ١٣٤/١.

**ثانياً: الأسباب المعنوية وتشمل:-**

١- العلم به نحو﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾[١]

٢- الجهل به نحو " سُرِق المتاع "

٣- ألا يكون للمتكلم في ذكره غَرَضٌ [٢] نحو قولـــه تعالى:﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾[٣]﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾[٤]﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا ﴾[٥] إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إســنادها إلــى أي فاعــل كان [٦] ويبــدو أن استخــدام لفظ ( الإبهام ) متأخراً ذكره الــسيوطي فــي الهمع [٧].

٤- **التعظيم:** فيحذف الفاعل لجلاله كقوله " من بُلي منكم بهذه القــاذورات " [٨] ونحــو " قُطع اللصُ " و " قُتل القاتل ".

٥- **التحقير:** فيحذف الفاعل لدناءته ويصان اسم المفعول عن مقارنته نحو قولك " عُمِــل الكنيف " و " كُنس السوق " ونحو : طُعِنَ عُمَرٌ .

٦- يحذف الفاعل إيثارا لغرض السامع؛ أي تقديماً لغرضه وذلك إذا كان غرض الــسامع بيان المفعول به لا بيان الفاعل [٩] أو كراهة السامع سماع لفظ الفاعل[١٠].

٧- الخوف منه أو عليه، فمثال الأول قول من خاف الحجاج " قُتل سعيد بن جبير " ومثال الثاني قول والد قاتل زيد " قُتِل زيد "

٨- " يحذف الفاعل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل " [١]

---

1) سورة البقرة: ٢١٦.

2 ) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٧، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨٦.

3 ) البقرة: ١٩٦.

4 ) النساء: ٨٦.

5 ) المجادلة: ١١.

6 ) شرح التصريح على التوضيح١/٢٨٦.

7 ) همع الهوامع ١/٥٨٣.

8 ) همع الهوامع ١/٥٨٣، حاشية ابن حمدون ١/١٣٤، حاشية الخضري ١/١٦٧.

9 ) التوطئة ص٢٥٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٧١. جعل ابن يعيش هذا السبب من الأسباب اللفظية فعده من الإيجاز والاختصار شرح المفصل ٤/٣٠٧.

10 ) حاشية الصبان ٢/٦١، حاشية ابن حمدون ١/١٣٤.

اعتبر المتأخرون من النحاة الخوض في أسباب حـذف الفاعـل هـو تطفـل مـن النحويين على صناعة البيـان [٢] والمقـصود بالبيـان علـم المعـاني، واعتـرض تمـام حسان على قولهم هذا فيقـول: " إنـه ليَحْـسُنُ فـي رأي أن يكـون علـم المعـاني قمـة الدراسة النحوية أو فلسفتها " [٣] واعتبـر إلحـاق دراسـة المعنـى بالنقـد الأدبـي خطـأ فيقول: " والواقع أن هذه الدراسة للمعنى – وهي دراسة معـانٍ وظيفيـة فـي صـميمها – تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريدَ بها خطأ أن تكونه " [٤].

1 ) أسرار العربية، ص٨٥.

2 ) حاشية ابن حمدون ١٣٤/١/ حاشية الصبان ٦١/٢.

3 ) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨.

4 ) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨.

## جملة الأشياء التي تنوب عن الفاعل

وجملة الأشياء التي تصلح أن تقوم مقام الفاعل واحد من خمسة [١]: المفعول به، والمفعول بحرف الجر والظرف المتمكن من الزمان، والظرف المتمكن من المكان، والمصدر المخصص.

فيأخذ عنه كثيراً من أحكامه وليس كلها كالرفع، والعمدية ،ووجوب التأخير، واستحقاق الاتصال بالفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه.

**الأول: المفعول به**، نحو: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾. [٢]

وهو الأصل في النيابة [٣]: وأولى من بقية المنصوبات لأنه فاعل في المعنى وشريك الفاعل، [٤]: هو الأقرب إلى الفعل وليس في المفاعيل ما هو أقرب إلى الفعل من المفعول به، لأنه من معقوليته كما أن الفاعل من معقوليته [٥]: وهو كذلك شبيه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما، [٦]: فالضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف غيره فإنه ليس بهذه الصفة [٧]

ويشبه المفعول الصحيح الفاعل من أربعة أوجه[٨]:

---

١) جعل ابن مالك ما ينوب عن الفاعل أربعة بالمفعول به وتبعه في ذلك شراح الألفية وجعلها طاهر بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) وابن حمدون (ت :١٢٦٩) أربعة والمفعول به خامساً باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين فلا منافاة بين ابن مالك وبين ابن بابشاد وابن حمدون. شرح المقدمة المحسبة ٣٧٣/٢، وحاشية ابن حمدون ١٣٨/١

2 ) سورة هود/ ٤٤

3 ) منهج السالك ١ / ١٨٠

4 ) همع الهوامع ١ / ٥٨٥

5 ) الايضاح في شرح المفصل لابن حاجب ٥٨/٢

6 ) حاشية ابن حمدون٢/ ٥٥

7 ) من النيابة في الموقع الإعرابي لعبد العظيم فتحي ص( ٢٠٥)

8 ) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي بقاء العكبري ص (٢٦٩ )، اللباب في علل البناء والاعراب لأبي بقاء العكبري ١/ ١٥٩

**أحدها:** أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف وحرف الجر والمصدر.

**والثاني:** أن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل؛ لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاً له.

**والثالث:** أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيد، وطلعت الشمس، ورَخُص السِّعر، وليس كذلك بقية الفضلات .

**والرابع:** أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يُذكر الفاعل كقولك: " عُنيت بحاجتك، ونُفست المرأة، وجُنَّ الرجل، وليس كذلك بقية الفضلات.

وعندي أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه كما يصل إلى المفعول به ولكن الفرق بين المفعول الصحيح، والمصدر أن العلاقة بين الفعل والمفعول الصحيح علاقة غير دلالية لأن الفعل لا يدل بجوهرة على المفعول به أما المصدر فيدل على الحدث والفعل يشتمل على الحدث والزمن.

# إقامة المفعول الثاني في باب أعطى

ينقسم الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إلى ضربين : (١)

**الأول:** ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر وذلك بأن يكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى نحو: ظن وأخواتها تقول :" ظننت زيداً قائماً فتجد القائم هو زيد، وزيد هو القائم" .

والثاني: ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول- المفعولان المتغايران- وهو باب أعطى وكسا تقول: "أعطيتُ زيداً درهماً وكسوت بكراً جُبّة" .

فإذا بنيت أي الفعل لما لم يسمّ َعليه من هذا الباب فلك الخيار في إقامة أي المفعولين شئت فتقول: " أُعطي زيدٌ درهماً" إذا أقمت الأول. وهو "زيد" فأن شئت أقمت الثاني وهو "درهم" فتقول: أُعطي درهمٌ زيدا " فهما متساويان في المفعولية، والفعل واصل إليهما على حد سواء، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة اللفظ " (٢) فلذلك تكون إقامته أولى وأجود وهو الوجه والثاني مجاز (٣) وقيل : فرفع الدرهم ضعيف سوّغه أمن اللبس (٤) ونقل بعض المتأخرين الاتفاق على جواز إقامة الأول من باب أعطى مما الأول فاعل في المعنى، فقال أبو حيان (٥) :"جاز أن يقام الأول قولاً واحداً، وقال ابن هشام (٦) وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول، فنيابة الأول جائزة اتفاقاً " وأما الثاني ففي باب كسا إن ألبس، نحو:" أعطيت زيداً عمراً امتنع اتفاقاً" (٧) تقدم أو تأخر لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطي ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: " أُعطي عمرو زيدا أو أُعطي زيداً عمروٌ

---

[1]) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/٤ت جعل ابن أبي الربيع تقسيم الأفعال المتعدية إلى مفعولين ثلاثة أقسام فذكر القسمين المذكورين وهما باب ظن وباب أعطى وزاد قسماً ثالثاً وهو باب أمرت واخترت انظر البسيط ٩٦٨/٢-٩٦٩.

[2] ) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/٤ التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ص ٢٦٩ (ت ٦١٦هـ ) وقد قسم ابن يعيش الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى قسمين وهما باب ظن وباب أعطى وقسمها ابن أبي الربيع إلى ثلاثة أقسام مضيفاً قسماً ثالث وهو باب أمرت واخترت . انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٦٨/٢-٩٦٩ (ت ٦٨٨هـ )

[3] ) المقتضب للمبرد ٣٦١/٣ والأصول في النحو لابن السراج ٧٩/١. وعبارة ابن أبي ربيع " فإقامة الأول أحسن البسيط ٩٧٠/٢" وعبارة السيوطي :"والأحسن إقامة الأول " الهمع ٥٨٤/١

[4] ) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ص٢٦٩

[5]) ارتشاف الضرب١٣٢٩/٣

[6] ) أوضح المسالك ٢٥٨/١

[7] ) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣ ، همع الهوامع ٥٨٨/١

لتوهم أن عمراً آخذ وزيداً مأخوذ والغرض العكس وقال بعض المتأخرين- يقصد الرضي الاسترأباذي – ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند إليه[١]

ذكرنا سابقاً أن المفعول الثاني في باب أعطى وكسا إن ألبس نحو: أعطيت زيداً عمرا امتنع اتفاقاً [٢] وإن لم يلبس نحو: " أعطيت زيداً درهماً ففيه مذاهب [٣]:

١- مذهب الجمهور أنه يجوز مطلقاً سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا.

٢- وقيل يمتنع مطلقاً طرداً للباب فيتعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل معنى.

٣- وقيل يمتنع إن لم يعتقد القلب في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً فإن اعتقد القلب جاز.

٤- وقيل يمتنع نيابة الثاني إن كان نكرة والأول معرفة، فلا يقال:" أعطي درهمٌ زيداً " ويتعين " أُعطي زيدٌ درهماً لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة ".

٥- وقيل عن الكوفيين إنهم قالوا إن كان الثاني نكرة والأول معرفة فإقامته قبيحة [٤] وإن كانا معرفتين استويا في الحسن. وبناء عليه لا يجوز عندهم أعطي درهمٌ زيداً ولا كُسي جُبّةٌ عمراً أما نحو :"أعطي المالُ الفقيرَ وكُسُي الثوبُ الفقيرَ فيحسن عندهم كما يُقال أُعطي الفقيرُ المالَ وكُسي الفقيرُ الثوبَ".

وقال ابن مالك: " لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى" وهذا ظاهر كلامه في الألفية والكافية [٥] أما الثاني فينوب إتفاقاً ولكن الأمر ليس كذلك.

فقد ذكر أبو حيان بعض المذاهب – وإن كانت ضعيفة مردودة – على حد قول أبي حيان، فهي تقدح في قول ابن مالك [٦] وهذا بيانها:

---

[1] ) شرح التصريح على التوضيح ٢٩٢/١

[2] ) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣، أوضح المسالك ٢٥٨/١

[3] ) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٩٢/١

[4] ) اختلف في تفسير القبح: فمنهم من قال معناه يجوز الرفع على ضعف ومنهم من قال: يقبح بمعنى لا يجوز فمن اشترط في المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غير ما يفيد الآخر جعل قبح بمعنى لا يجوز ومن لم يشترطه جعل معنى قبح على ظاهره، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٨٥/٢.

[5] ) شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢.

[6] ) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣، همع الهوامع ٥٨٨/١، لم يصف السيوطي هذه المذاهب بالضعف وإنما اكتفى بذكرها فقط، وانفرد أبو حيان بهذا الحكم.

١- ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه مفعول للفعل المبني للمفعول.

٢- وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره ( وقبل درهمــاً أو أخذ درهما )

٣- وذهب الزمخشري إلى أنه منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول، وبقي الثاني منصوباً على أصله بفعل الفاعل.

٤- وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله كما في ( كــان زيــدٌ قائماً).

ويجوز إقامة المفعول الثاني في باب أعطى على مذهب الجمهور، إذا لم يلبس علــى السامع الآخذ من المأخوذ [(١)] نحو: "أعطي زيداً درهم ٌ، وكُسي زيداً ثوب ٌ " وأما إذا ألــبس ولم يعرف الآخذ من المأخوذ فإقامة الأول واجبة ،فيجوز:"أعطي عمروٌ زيداً "فــلا يجــوزفي نحو:"أعطي زيداً أباك" مع اللبس تقديم الثاني على الأول لأنه لا يعرف الآخذ من المأخوذ إلا بحفظ الرتبة، فإذا لزم كلّ واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه" [(٢)].

ورُوي عن الفارسي: أنه لا يجوز إقامة الثاني مع عدم اللبس، وهو نكرةمــع وجــود الأول معرفة، وعن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة قبُح إقامته مقام الفاعل،فلا يجوز نحــو:" أعطي درهمٌ زيداً" وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواء، فيجوز نحو:"أعطي الدرهمُ زيداً"

وفي إعراب المفعــول الثاني مذاهب أربعة ٌوهي على ضعفها كما وصفها أبو حيّــان [(٣)] تقدح في قول ابن مالك:" لا خــلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى" [(٤)] وقــال ابن عقيل: "فإن عُني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد " [(١)]

---

[1] ) الأصول في النحو لابن السراج ٧٩/١.

[2] ) شرح الرضي على الكافية ٢١٧/١-٢١٨ .

[3] ) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣ . ذكر السيوطي هذه المذاهب ولم يصفها بالضعف انظر الهمع ٥٨٨/١ .

[4] ) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣ .

ذهب الجمهور على أنه مفعول للفعل المبني للمفعول.

وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: "وقبل درهماً أو أخذ درهماً" .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل الفاعل لمّا غُير بُني للأول، وبقي الثاني منصوباً على أصله بفعل الفاعل.

وذهب بعضهم إلى أنّه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله، فكما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل فكذالك هذا

## إقامة المفعول الثاني في باب ظن وعُلم

ينقسم الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين إلى ثلاثة أقسام أحدها باب ظن وأخواتها، وهذا الفعل ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعـول، فنيابـة الأول جائزة اتفاقاً [٢] وكان إقامته أولى وأجود لأنه فاعل في المعنى وعند من جوّز إقامة الثـاني جعل الأفضلية لإقامة الأول؛ لأن إقامة الثاني مجاز والأول الوجه[٣]، والمتقدمون من النحـاة منعوا قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً مقام الفاعل [٤] واحتجوا بعدة أقوال:[٥]

**الأول:** ذهب الجزولي وابن هشام الخضراوي إلى ان نيابة الثاني تؤدي إلى الالبـاس في النكرتين نحو:" ظُنَّ أفضلُ منك أفضلُ من زيدٍ إذا كان أفـضل مـن زيـد هـو الأول" والمعرفتين: نحو:" ظُنَّ صديقك زيداً إذا كان زيد هو الأول" .

**الثاني:** ما يتبع جواز إقامة الثاني من عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كـان الثاني نكرة نحو: "ظُنَّ قائمٌ زيداً" لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذٍ شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه، فرتبته التقديم؛ ففي قائم ضمير مستتر يعود على ( زيداً ) وهو متأخر لفظاً ورتبةً لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ( وقائم ) متقدم الرتبة؛ لأنه نائب عن الفاعل.

---

[1]) شرح ابن عقيل . ١٢٥/٢" قوله "فليس بجيد" يجاب عنه بأمرين الأول لعل المصنف لم يصح عنده حكاية الخلاف لعله عنى به أنه اتفاق الجمهور البصريين وليس النحاة كلهم ". حاشية السجاعي ص ١١٢ وحاشية الخضري ص ١٧٢/١

[١]) أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٥٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦١٠ " وعبارته نيابة الأول من كل باب جائزة بلا خلاف " ويقول فيه الأشموني أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز المفعول الأول في الأبواب الثلاثة منهج السالك ١٨٥/١.

[3]) المقتضب ٣٦١/٣، الأصول لابن السراج ٧٩/١

[4]) شرح الرضي على الكافية ٢١٧/١

[5]) انظر هذه الآراء في:

ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٩-١٣٣٠

شرح ابن عقيل ١٢٥/٢

منهج السالك ١/ ١٨٥-١٨٦

شرح التصريح ١/ ٢٩٢-٢٩٣

**الثالث:** لأن المفعول الثاني في قولنا" ظُنَّ زيداً قائمٌ" مسند أسند إلى المفعول الأول، فلو قام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز [١]

**الرابع:** وإنما لم يقم هنا إلا المبتدأ، لأنه الذي جيء به أولاً، والثاني سيق للاخبار عنه ،فيجب لذلك أن يكون المفعول الأول يُبنى له الفعل، ويكون الخبر منصوباً، ولو فُعل غير هذا لجُعل ما قياسه أن يكون أولاً آخراً، وما قياسه أن يكون آخراً أولاً[٢].

ومنع قوم نيابة الثاني من باب ظن وعلم منعاً ليس مطلقاً وقيدوا ذلك إذا أوقع في لبس؛

لأن المعنى قد يتغير بإقامة الثاني مقام الفاعل فإذا قلت: "ظننت زيداً أخاك" فالشك واقع في الأخوّة لا في زيد فلو قدّمت الأخ، وأخرّت زيداً لصارت الأخوة معلومة والشك واقع في التسمية.

أو كان جملة نحو قولك: علمتُ زيداً أبوه قائم والفاعل لايكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه[٣]

وأما المتأخرون فذكروا في جواز نيابة الثاني من باب ظن وعلم قولين:

**الأول:** ذهب قوم إلى أنه يجوز إذا أُمن اللبس ولم يكن جملة ولاشبهها وهذا القول اختاره السيرافي، وأبو بكر بن طلحة، وابن عصفور، وابن مالك [٤] فيجوز عندهم ظُن قائمٌ زيداً لعدم اللبس ويمتنع إذا ألبس نحو: ظن عمرو زيداً إذا كان عمرو مفعولاً ثانياً.

ولا يجوز ظن زيداً أبوه منطلقاً أو ظُن زيداً قام على إقامة الجملة مقام الفاعل.

والجملة الإسمية والفعلية إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه.

لكونها بمعنى المفرد أي اللفظ نحو: قوله تعالى:﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾ [٥] أي قيل هذا القول وهذا اللفظ.

---

[1]) شرح الرضي الاستراباذي ٢١٧/١. ورد الاسترأباذي هذا القول " بأن كون الشيء مسنداً إلى شيء مسندٍ إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر" .

[2]) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع ٢/ ٩٦٨، شرح المكودي ص٦٤

[3]) شرح المفصل ابن يعيش ٣١٧/٤

[4]) تسهيل الفوائد لابن مالك ص٧٧ ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣-١٣٣٠شرح ابن عقيل ١٢٦/٢ والمقصود بشبه الجملة الظرف غير المتصرف والجار والمجرور فهذه لا تنوب أصلاً إذا جاءت مع المفعول الصريح .

5 ) سورة هود ٤٤

وقد تأتي مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى:﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ([١])

أي تبين لكم فعلُنا بهم([٢]).

**الثاني:** وشرط بعض المجوزين في إقامته أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيجور عندهم ظن القادمُ زيداً ولا يجوز ظن قادمٌ زيداً؛ لأنه يُخبر بالمعرفة عن النكرة، وهذا لا يجوز([٣]).

وقد أجاز ابن درستويه إقامة الثاني في نحو: "ظُن زيداً قائمٌ" واشترط عدم اللبس كما إذا كان المفعول الثاني نكرة وأول المفعولين معرفة؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل([4]) .

لم يتفق المجوزون على معيار ثابت في جواز نيابة الثاني، فمنهم من قدّم أصول النحو على أمن اللبس فلم يقيموا الخبر النكرة حتى لا يخبروا بالمعرفة عن النكرة.

ومنهم من قدم أمن اللبس على الأصول ولكنهم اختلفوا في مصطلح أمن اللبس؛ فابن درستويه اعتبره قرينة معنوية حين أقام الخبر النكرة والمفعول الأول معرفة. في حين اعتمد الإسترأبادي أن اللبس قرينة لفظية فقال " واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه " ([٥])

وأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل من باب أعلم وأرى فإذا بُنيت للمفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً([٦]) نحو: أُعلم زيد عمراً خيرَ الناس . وقيل نيابته أولى؛ لأنه فاعل في المعنى ([٧])

وقيل الأشهر عن النحويين أنه يجب إقامة الأول([٨])

---

1 ) سورة إبراهيم:٤٥

[2]) شرح الرضي الاستراباذي ٢١٦/١

[3]) ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣-١٣٣٠ من النيابة في الموقع الإعرابي عبد العظيم فتحي ص ٢٠٨

[4]) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٧/٤

[5]) شرح الرضى " الاسترأباذي "، ٢١٧/١ ( ت ٦٨٦هـ ).

[6]) انظر أوضح المساك ١/ ٢٥٧ ،وشرح الأشموني ٦١٠/٢

[7]) أسرار العربية لأبي سعيد الأنباري ص ٨٦

[8]) شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٥

وأما المفعول الثاني فأجازه قوم منهم أبو موسى الجزولي وأبو علي الشلوبيني في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب إذا لم يلبس (١)

واختاره ابن مالك فتقول مع رفع اللبس :" أعلم زيداً فرسك مسرجاً " ويمتنع مع اللبس نحو: "أعلم بكراً خالدٌ منطلقاً" ومنعه قوم وهو اختيار ابن هشام الخضراوي وابن عصفور وأبو الحسن الأبّديَ(٢).

واعتمدوا في دعم مذهبهم على الأمور: (٣)

١. أن الأول مفعول صحيح وأن الأخيرين مبتدأ وخبر شبهّا بمفعولي أعطى فإطلاق المفعولية عليهما مجاز وربما ينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به (٤)

٢. المفعول الأول أصله الفاعلية فقولك: "عَلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس" أن زيدٌ هو العالم بحال عمروٍ ثم قلت: أعْلم الله زيداً عمراً خير الناس" فيصير زيدا مفعولاً (٥)

٣. أن السماع إنما جاء بإقامة الأول كما ورد في بيت الفرزدق:

ونُبِّئْتُ عبد الله بالجو أصبحت كراماً مواليها لئيماً صميمها

وأما المفعول الثالث فقد منع قومٌ نيابته واختاره ابن يعيش " لما تقدم ذكره من أنه قد يكون جملة، وربما أشكل فلا تقول، أعلم زيداً خالدٌ أبوه منطلقاً ولا أعلم زيداً عمرو منطلقاً" (٦)

---

1) التسهيل الفوائد ص ٧٧
ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣١
شرح ابن عقيل ١٢٥/٢
شرح التصريح على التوضيح١/٢٩٣
2) ارتشاف الضرب ١٣٣١/٣
3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٩/١، أوضح المسالك ٢٥٨/١-٢٥٩، شرح الأشموني ١٨٦/١، شرح التصريح ٢٩٣/١.
4) شرح المكودي ص٦٤
5) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٧/٤
6) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٧/٤

ونقل بعض النحويين الاتفاق[١] على منع نيابته منهم ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع وابن المصنف ( ابن مالك ) وليس الأمر كما ذكروا والحق أن الخلاف في نيابته موجود فقد أجازه. بعضهم حيث لا لبس فقد ذكر صاحب المخترع جواز ذلك عن بعضهم وهو ظاهر كلام ابن مالك إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها [٢] تقول: أُعلم زيداً كبشَك سمينٌ.

بنصب ( زيداً وكبشك ) ورفع ( سمين )

[1]) ارتشاف الضرب ١٣٣١/٣، شرح ابن عقيل ١٢٦/٢، شرح الأشموني ١/ ١٨٥ ، والسبب في نقل هذا والذي أوهم أن إقامة الثالث في باب أعلم غير جائزة بالاتفاق لأن ابن مالك لم يذكره مع المتفق عليه وهو إقامة الأول ولا مع المختلف فيه وإقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على المتناع .

الثاني: أن النظم وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً ففيه شائبة تكرار .

الثالث: ان ابن النظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي فلا يُنسب حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الإتفاق لم يقف على الإنفاق، شرح التصريح ٢٩٣/١.

[2]) تسهيل الفوائد ص٧٧، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣١ ، شرح الأشموني ١٨٥/١.

# نيابة المصدر

من الأشياء التي تنوب عن الفاعل المصدر؛ ويشترط لقيامه مقام الفاعل ثلاثة شروط [١].

**أولاً:** أن يكون المصدر مختصاً في اللفظ أو في التقدير [٢] ويكون الاختصاص بتحديد العدد كضرب ثلاثون ضربة أو الوصف كضُرب ضربٌ أليمٌ أو الإضافة نحو ضُرب ضربُ غرائب الإبل أو أل كقيم القيامُ أو بنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى: ( فمن عُفي له من أخيه شيءٌ ) [٣] أي نوع ما من أنواع العفو[٤].

وهذا يعني أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز إقامته مقام الفاعل فلا نقول: " سير سيرٌ " لأنه لا فائدة فيه، لأن معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب، ولا بُد من تغايرهما بخلاف ما إذا كان مختصاً، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد، فيتغايران فتحصل الفائدة.

وشرط رابع انفرد به ابن السراج " وكذلك المصدر الذي يكون عله لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ( ابتغاء الخير ) لأن المعنى، لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى" [٥].

وفي نيابة المصدر المؤكد لعامله ثلاثة مذاهب: [٦]

**أحدها:** أن ذلك لا يجوز، لأن المؤكد يجوز إسقاطه، وما يجوز إسقاطه يقدر ساقطاً، فيبقى الفعل وحده، ولا يكون الكلام من فعل وحده ولا من اسم وحده.

وهذا المذهب هو الذي يقتضيه كلام سيبويه، لأنه قال: هذا باب المسند والمسند إليه. ثم قال: " وهو ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بداً".

**الثاني:** أنه لا يجوز إذا لم يكن هناك غيره، فإن كان في الكلام غيره جاز، فتقول: سير بزيدٍ سيرٌ، فتقيم السير؛ لأنه قد أفاد بالمجرور، ولا يستنكر أن تكون الفائدة بوجود الفضلة ولو لم تأتِ بها لم يكن فيما يبقى فائدة.

---

[1] ) شرح جمل الزجاجي ٥٣٦/١، ارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣.

[2] ) شرح جمل الزجاجي ٥٣٦/١ نحو قولهم قيم قيامٌ حسنٌ وقيم قيامٌ، إذا أردت قياماً ما فحذفت الصفة. وقد نص سيبويه على أن المصدر المختص بوصف مقدر لا يقام أرتشاف الضرب ١٣٣٣/٣.

[3] ) البقرة: ١٨٧.

[4] ) حاشية الخضري ١٧٠/١.

[5] ) حاشية ابن حمدون ١٣٨/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٨٩/١-٢٩٠.

[6] ) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٦٢/٢-٩٦٥.

**الثالث:** أن الفعل يُبنى على كل حال، فتقول: سيرَ سيرٌ، وهذا أضعف المذاهب الثلاثة[١].

وعلى هذا المذهب يمكن أن نسوّغ صحة بعض الشواهد [٢] التي فقد فيها الظرف أو المجرور بعض شروط النيابة.

فأما قول امرئ القيس: من الطويل:

وقالت متى يُبخل عليك ويُعتلل          يسؤك وإن يُكشف غرامُك تَدْرَب

فنقيم ضمير المصدر " هو " العائد على الاعتلال لأنه قد افاد بالمجرور، ولا يستنكر أن تكون الفائدة بوجود الفضلة.

وكذلك يوجه قوله تعالى:﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [٣] بالنصب ويكون ضمير المصدر مستفيداً بالمجرور فائدة تسوغ قيامه مقام الفاعل.

وكذلك قول طرفة بن العبد ( من الطويل )

فيالك من ذي حاجة حيل دونها          وما كل ما يهوى أمرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول وليس النائب الظرف فيهما لأنه غير متصرف.

وقول الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين.

يغضي حياء ويُغضى من مهابته          فما يكلم إلا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضي هو أي الإغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن لكونه مفعولاً له.

**ثانياً:** أن يكون متصرفاً [١] وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو " سير سيرٌ " وغير المتصرف [٢] من المصادر ما لزم، النصب على

---

[1]) وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه، فيقول: " قُعد وضُحك "، كأنه قال: قُعد القُعود وضحك الضحك، لأن الفعل يدل على مصدره " الجمل للزجاجي ( ٣٤٠هـ ) ص٧٧.

وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمراً فيه. وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه. وهذا ضعيف جداً، لأن المصدر المحذوف لا يفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يُغني عنه. اللباب في علل الاعراب ١/١٥٨-١٥٩، الفكيري ( ت ٦١٦هـ ).

[2]) أنظر شرح هذه الشواهد: أوضح المسالك لإبن هشام ١/٢٥٣-٢٥٦ شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨٩-٢٩٠.

[3]) سورة سبأ ٥٤.

المصدرية نحو معاذ الله وسبحان الله فلا يجوز أن نقول " سبحان الله " بالرفع على أن تقــدر العامل المحذوف مبنياً على معنى سبح لله سبحانه "

**ثالثاً:** أن يكون ملفوظاً به [٣] فلا يجوز أن يقول سيرَ وجُلِسَ وقُعِدَ على تقدير ضمير المصدر أي سير هو وجُلس هو أي السير والجلوس.

وأجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود قد قُعد بناء علـــى قرينة التوقع أي القعود المتوقع[٤] ومذهب الفراء والكسائي وهشام في ذلك.

وشرط ابن أبـــي الربيع لإنابة ضمير المصدر أن يعلق به ظرف غير متصرف نحو ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [٥] فالنائب مضمر يعود على المصدر المفهوم من حيل[٦].

ويجوز نيابة المضمر المدلول عليه بغير لفظ العامل نحو قولك قمت فاسْتُحْسِنَ، أي استحسن قيامي [٧] وقولك " سير " لمن قال: ما سير سيرٌ شديدٌ" فما أضمر في سير عائد على قوله: سيرٌ شديدُ" [٨].

---

[1]) أنظر ذلك في شرح جمل الزجاج لابن عصفور ٥٣٦/١ شرح الكافية ٦٠٨/٢ شرح عُمدة الحافظ لابن مالك ص١٨٣، شرح اللحمة اليدوية لابن هشام ٣٥٥/١ شرح ابن عقيل ١٢٠/٢، شرح المكودي ص٦٣٥. شرح التصريح ٢٨٩/١-٢٩٠ حاشاية الصبان ٦٤/٢ حاشية الخضري١٧٠/١.

[2]) وفي شرح الأشموني: بخلاف اللازم منها نحو: سبحان ومعاذ.

[3]) تسهيل الفوائد، ص٧٧، شرح الكافية ٢٢٠/١

[4]) قعد القعود متوقع ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/١، ارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣، شرح التصريح على التوضيح ٢٨٩/١-٢٩٠.

[5]) سورة سبأ:٥٤

[6]) ارتشاف الضرب ١٣٣٢/٣.

[7]) شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/١.

[8]) ارتشاف الضرب ١٣٣٢/٣، همع الهوامع ٥٨٦/١.

## نيابة الظرف

***الثالث*** مما يقوم مقام الفاعل وهو ظرفا الزمان والمكان، ويشترط لنيابتهما شرطان:

**أولهما:** أن يكون الظرف متصرفاً [١] تصرفا ً كاملا ً والمتصرف من الظروف هـو الـذي يفارق النصب على الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن إلى الفاعلية والمفعولية والإضـافة [٢]؛ فهذه يمكن التوسع فيها وجعلها مفعولا ًعلى السعة [٣] وغيرها، ومثال الظرف المـتمكن مـن الزمان " سير يومان، وليلتان، وشهران، وسنتان وما اشبه ذلك. ومثال الظرف المتمكن مـن المكان " سير فرسخان، وبريدان، وميلان " [٤] فلا يصلح للنيابة الظروف التـي لا تتـصرف تصرفا ً كاملا نحو: " قط وعوّضُ وإذا وسحر ولا ناقصة التصرف وهي المشبهة بالظرف وتخرج عن الظرفية إلى الجر بمن نحو :"عندك ومعك وثم " [٥] وهذان النوعـان لا يجـوز الإسناد اليهما لئلا يخرجان عن وصفهما في اللغة العربية وهو لزوم النصب على الظرفية [٦]، وأجاز الأخفش أن يقام غير المتصرف مع بقائه على النصب نحو: أن تقول :جُلس عندك [٧].

**ثانيهما:** أن يكون الظرف مختصا ً وهو مـا خـصص بـشيء مـن أنـواع الاختـصاص :كالإضافة، والصفة ،والعلمية [٨]؛ فالظرف المبهم فـي نحـو :" سِـرْتُ سـيرا ً ووقتـا ً

---

1) هذا المصطلح للمتأخرين أمثال ابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وابن هشام، ويطلق عليه المتقدمون من النحاة أمثال طاهر بن بابشاذ ( ت ٤٦٩) وابن يعيش ( ت ٦٤٣ ) وأبو علي الشلوبيني ( ت ٦٥٤ ) أطلق عليه مصطلح التمكن والذي ذكر هذا الشرط بهذه الصيغة وهي أن يكون تاما ً متصرفاً هو ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٥٣٦/١ ت (٦٦٩هـ)

2) شرح التصريح ٢٩٠/١. حاشية الصبان ٦٤/٢. حاشية ياسين ١٣٧/١-١٣٨.

3) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٢/٤.

4) شرح المقدمة المحسبة ٢٧٣/٢-٢٧٤.

5) شرح التصريح ٢٩٠/١. حاشية ابن حمدون ١٣٧/١-١٣٨. حاشية الخضري ١٧٠/١.

من النيابة في الموقع الإعرابي ٢١٤عبد العظيم فتحي .

6) شرح ابن عقيل١١٩/٢-١٢٠

7) ارتشاف الضرب ١٣٣٤/٣أبو حيان ، حاشية الصبان ٦٤/٢، حاشية الخضري ١٧٠/١

8) حاشية الصبان ٦٤/٢ من النيابة في الموقع الإعرابي

" لا يصلح للنيابة لأن نيابته عن الفاعل لا تفيـد، إذ لا يحـصل بـذكرهما مزيـد علـى ما فهم من الفعل [١].

"فلا يقال جلس زمان ولا صيم زمان" فالنائب لا يـأتي بفائـدة جديـدة غيـر التـي يـدل عليها الفعل؛ لأن الفعل يدل على ما يدل عليـه الظـرف المـبهم فيـدل علـى المكـان التزاماً وعلى الزمان وضعاً فلا فائدة للظـرف المـبهم [٢] ولكـن إذا حـصلت الفائـدة وذلك بتخصيص الظرف بنوع من الإختصاص: كالعلميـة نحـو : "صـيم رمـضان" أو الصفة ،نحو :" جُلِسَ مكان حَسَنٌ" أو الإضافة نحو:" سير يومُ عطلةٍ " [٣]

**ثالثهما:** أن يكون الظرف ملفوظاً به، وأجاز بعض النحويين نيابة الظرف، غير ملفوظٍ بـه، (أي مقدراً) عند وجود قرينة [٤] ولم أر هذا الرأي إلا له .

وقـد يـوهم اقتـصار بعـض النحـاة المتقـدمين [٥] علـى اشـتراط الـتمكن (التـصرف ) لنيابـة الظـرف أنـه لـيس هنـاك شـروط أخـرى بـل ذكـر بعـض النحـاة المتـأخرين [٦] شـرطاً آخـر وهـو حـصول الفائـدة بالاختـصاص وبـذلك يصبح لنيابـة الظـرف شـرطان بهـم فـي نحـو:" سِـرْتُ سـير فـلا يقـال جُلـس مكـان ولا صـيم علـى وع مـن الاختـصاص كالعلميـة.نحـو: صـيم مكـان حَـسَنٌ أو الإضافة نحـو: سـير شـرطاً آخـر وهـو حـصول الفائـدة بالإختـصاص وبـذلك يصبح لنيابة الظرف شرطان .

وذكر ابن أبي الربيع شروطاً[٧] غير التي ذُكرت وهي:

**الأول:** أن يكون منصوباً

---

1) شرح الكافية لابن مالك ٦٨/٢

2) حاشية ابن حمدون ١٣٧/١– ١٣٨،جعل ابن هشام الأنصاري دلالة الفعل على المكان والزمان إلتزاماً وجعلها في المصدر وضعاً . اللمحة البدرية ٣٥٥/١

3) حاشية الصبّان ٦٤/٢

4) ظاهرة النيابة في النحو العربي / عبد الله بابعين ص ٢٠٣

5) من هؤلاء طاهر بن بابشاذ (ت ٤٦٩ ) ، وأبو بقاء العكبري ( ت ٦١٦) ، وابن يعيش ( ت ٦٤٣) ، وأبو علي الشلوبين ( ت ٦٥٤ ) ، وابن عصفور( ت ٦٦٩ ).

6 ) ابن مالك ( ت ٦٧٢ ) ، في شرح الكافية ، وشرح عمدة الحافظ ، وأبو حيان( ت ٧٤٥ )،وابن هشام ( ت ٧٦١) ،وابن عقيل ( ت ٧٦٩) ومن جاء بعدهم .

7 ) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع ٩٦١/٢

**الثاني:** أن يكون قد نصب نصب مفعول به.

**الثالث:** ألا يحضر المفعول به حقيقة وفي تقديري أن الشرط الأول يمنع النيابة لأن لزوم النصب يعني عدم التصرف وهو شرط يمنع النيابة، والشرط الثاني: يقابل شرط التصرف لأنه يمكن التوسع فيه ويُجعل مفعولاً على السعة.

**والشرط الثالث:** يمنعه جمهور البصريين لأنه لا يجوز أن ينوب غير المفعول به في حضرته وأجازه الكوفيين مطلقاً والأخفش يشترط تقدم غيره عليه (١)

[1]) اوضح المسالك ٢٥٦/١

# نيابة الجار والمجرور

**شروط النيابة**

ويشترط لقيامه مقام الفاعل ثلاثة أمور:

**أولهما:** أن يكون ذا فائدة متجددة " وتحصل الفائدة بالاختصاص ويكون الاختصاص بالإضافة نحو: "سير بأبيك أو بأل" نحو: "سير بالرجل أو بالوصف" نحو: " سير برجل حسنٍ أو بالعلمية نحو: "سير بزيدٍ "[١].

وهذا الشرط لم يذكره إلا بعض النحويين وأول من ذكر ذلك الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) فقد صرح بما نصه: "وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرب شيءٌ وجُلِسَ مكان أو زمان أو في موضع لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها[٢].

والذي نبّه إلى هذا الشرط ياسين الحمصي (ت:١٠٦١ ) في حاشيته فيقول: " وعموم قوله وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب... الخ" مع تمثيله بقوله: " أو في موضع " إذ يُعلم منه أنه لا بُدّ من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضاً [٣].

والنحوي الثاني الذي ذكر شرط التخصيص هو ابن عقيل (ت: ٧٦٩ ) فقد صرّح بما نصه: وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي : صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرف ... وكالمصادر التي لا تتصرف ... وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، والجار والمجرور ؛ فلا تقول :" سير وقتٌ "،ولا " ضُرب ضَرْبٌ " ولا " جُلس في دارٍ " لأنه لا فائدة في ذلك[٤].

فعامة أصحاب حواشي الألفية لم ينتبهوا إلى شرط الاختصاص حتى جاء الخضري (ت:١٢٨٧ هـ) فأشار إلى ذلك بقوله :" وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيده قول الشارح – أي ابن عقيل – " ولا جُلس في دارٍ [٥]

---

[1]) حاشية ياسين ٥٥/٢

[2]) الكافية في النحو شرح الرضي الاستراباذي ٨٥/١

[3]) حاشية ياسين ٥٥/٢

[4]) شرح ابن عقيل ١١٩/٢-١٢٠

[5]) حاشية الخضري ١٧٠/١

وإغفال الكثير من النحويين هذا الشرط – الفائدة المتجددة – قد يُفهم من أنه لا يشترط في نيابة المجرور الاختصاص(١).

**ثانياً: التصرف:** وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال (٢)

فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورُبَّ مختصة بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحرف الاستثناء بالمستثنى وحتى مختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها (٣).

**ثالثاً : أن لا يدلَّ حرف الجر على التعليل** (٤) ( كاللام، والباء ،ومن) إذا جاءت للتعليل، وذلك لأن المجرور بها مفعول لأجله وعلة المنع، كما قال الخفاف، أن المفعول لأجله مبني على السؤال فكأنه من جملة أخرى (٥) وهذا الشرط للجمهور خلافاً للأخفش (٦) وقد ذكر عبد العظيم فتحي أن هذا الشرط اشترطه كثيرون منهم أبو الحسن الأشموني في منهج السالك (٧)

وقد ظهر طعن في بعض هذه الشروط وخاصة شرطي التصرف والتعليل فأما التصرف فرد عليه عبد الرحمن أيوب، وأما التعليل فرد عليه الصبان (ت :١٢٠٦هـ ) بالمنقول من اللغة أبدأ بما قاله الصبان.

**فالأول:** قوله أن المفعول له والحال مبنيان على سؤال مقدّر دون المفعول به أمرٌ لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولمَ جئت؟ في قولك جئت راكباً محبة يجوز أن يقدر من ضربت ؟ في قولك ضربت زيداً(٨).

---

[1]) حاشية ياسين ٥٥/٢

[2]) شرح الكافية ابن مالك ٢٧١/١ ، شرح ابن عقيل ١١٩/٢ –١٢٠ ، شرح المكودي ص ٦٣ ، شرح الأشموني ١٨٣/١ ، حاشية ياسين "مجيب الندا" ٥٥/٢، حاشية ياسين على شرح التصريح ٢٨٧/١ ، حاشية ياسين ٥٥/٢، حاشية السجاعي ص١١٢، حاشية الصبان ٦٦/٢ ، حاشية الخضري ١٧٠/١ .

[3]) حاشية الصبان ٦٦/٢

[4]) الأشموني ١٨٣/١ ، مجيب الندا على حاشية ياسين ٥٥/٢ وحاشية ياسين على شرح التصريح ٢٨٧/١، حاشية السجاعي ١١٢، حاشية الصبان ٦٦/٢، حاشية الخضري ١٧٠/١.

[5]) حاشية ياسين ٥٥/٢ ، وقد ذكر الصبان علة منع النحويين لنيابة المفعول له لكونه مبنياً على سؤال مقدر علماً أن هذا الرأي للخفاف ورد قوله في حاشية ياسين، وهذا قبل الصبان بقرن ونصف تقريباً انظر حاشية الصبان ٦٦/٢

[6] ) حاشية ياسين ٥٥/٢ ، حاشية الصبان ٦٦/٢ .

[7] ) أول من ذكر هذا ا لشرط ممن شرحوا الألفية هو الأشموني لذلك خصه عبد العظيم بالذكر علماً أن هذا الرأي للجمهور كما ورد في حاشية ياسين ٥٥/٢

[8]) الصبان ٦٦/٢

**والثاني:** أن التعليل يمنع الحرف من النيابة هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا ً لمنع نحو: "يُقام لإجلال زيدٍ ويُهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد [١].

أما عبد الرحمن أيوب وهو من المحدثين فقد رد على قولهم : " أن لا يلزم الحرف طريقة واحدة في الاستعمال " بأن هذا الاختصاص الذي يعنيه النحاة ليس اختصاصا ً استعماليا ً بل دلاليا ً فرضه المعنى المعجمي لهذه الحروف فمعنى مذ ومنذ معجميا ً الزمان فلا تجران إلا الزمان ومعنى رُبَّ التكثير وهو يقتضي الشيوع، فإنه يمتنع أن يكون الاسم المعرفة مجرورا ً بها لتناقض المعرفة مع فكرة الشيوع .

والحال كذلك في حتى وحروف القسم والاستثناء [٢]. وأما قول الفرزدق [٣]:

يُغضي حياء ً ويُغضى من مهابته        فلا يُكَلَّمُ إلا حين يبتسِمُ

فالنائب ليس المجرور " من مهابته " لأن حرف الجر يدل على تعليل فهو مفعول له، ولكن النائب ضمير واختلف في عائد هذا الضمير إلى أقوال:

١- ذهب قومٌ منهم الأشموني إلى أن النائب ضمير المصدر أي الإغضاء المعهود لا قوله من مهابته[٤].

٢- وذهب بعضهم إلى أن النائب ضمير عائد على الطرف؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف وهذا الرأي للروداني[٥].

وأما قول الفرزدق " يُغْضَي حياءً ويُغضى من مهابته " فالنائب عند الأشموني ضمير المصدر لا قوله من مهابته [١] ولكن عبد العظيم فتحي اعتبر قوله "

---

[1]) المصدر نفسه ٢/ ٦٦ ، لقد سبق ياسين الحمصي الصبان إلى هذا التعليل فقال :"وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا ً له عند الجمهور نظر؛ لأنه لا يوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب " انظر حاشية ياسين ٥٥/٢.

ويقول ابن الحاجب: " ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل، كالمجرور بلام التعليل نحو: " جئتك للسَّمن " ، " فلا يقال رجي ً للسَّمْن ، إذ رُبّ فعل بلا غرض ، لكونه عبثا ً ، فمن ثَمّ َ لم يقم المفعول مقام الفاعل ." شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١

[2]) دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب ١/ ٢٦٤

[3]) أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، شرح الأشموني ١٨٣/١ ، حاشية ياسين ٥٥/٢ ، حاشية السجاعي ص١٢٢ ، حاشية الصبان ٦٦/٢ ، حاشية الخضري ١٧٠/١

[4]) الأشموني ١٨٣/١ ، حاشية ياسين ٥٥/٢ ، حاشية السجاعي ص١٢٢

[5]) حاشية الصبان ٦٦/٢ ، حاشية الخضري ١٧٠/١

من مهابته " نائب فاعل مع كون الجار والمجرور دالاً على تعليل فقال: " ولا داعي للتأويل بجعل النائب ضمير المصدر، لأنه متى أمكن الاستغناء عن التأويل " فالأولى الإعراض عنه " [٢] وذكر عبد العظيم فتحي " أنه يرى ما يراه الصبان لتحقق الشروط المطلوبة في النائب " [٣] فأخذ رأيه في رد شرط التعليل " وفي المقام بحث وهو كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه [٤] " فاعتمد عبد العظيم على هذين الردين فأعرب "من مهابته " نائب فاعل خلافاً لرأي الكثيرين ولي على قول عبد العظيم فتحي أمور:

١- أن القول بنيابة المجرور بحرف الجر يفيد التعليل هو رأي الأخفش، فقد تجاهل الأخفش وأخذ برأي الصبان وهو من المتأخرين .

٢- وكون المجرور بحرف التعليل مفعولاً له عند الجمهور فيه نظر؛ لأنه لا يوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب [٥]

والاسم المجرور إما أن يكون مجروراً بحرف جر زائد أو بحرف أصلي وبذلك ينقسم هذا الأمر إلى قسمين :

**الأول:** ما اتفق على إقامته مقام الفاعل وهو المجرور بحرف جرّ زائد نحو: " ما ضرب من أحد" [٦] ويجوز أن يتبع على اللفظ على الموضع فتقول: " ما ضُربَ من رَجُل عاقلٍ بالجر، وعاقلٌ بالرفع ".

**الثاني:** وهو المختلف في أقامته مقام الفاعل وهو المجرور بحرف جرّ غير زائد نحو: " مُرَّ بعمرو " وفيه مذاهب:

---

[1]) منهج السالك ١٨٣/١ ، حاشية ياسين ٥٥/٢

[2]) من النيابة في الموقع الإعرابي ص ٢١٠

[3]) من النيابة في الموقع الإعرابي ( نائب الفاعل ) ص٢١٠

[4]) حاشية الصبان ٦٦/٢

[5]) حاشية ياسين ٥٥/٢

[6]) ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ ، الأشموني ١٨٣/١ ، الهمع ١/ ٥٨٧ ، الصبان ٦٦/٢

١- ذهب البصريون إلى أن النائب هو المجرور فقط (١)، فهو في موضع رفع نحو : " سِيرَ بزيد " فاعتبروه كالمجرور بمن الزائدة إلا أنه لا يُتبع على الموضع، ولكنه يُتبع على اللفظ تقول : " مُرَّ بزيدٍ وعمروٍ فتجر على اللفظ (٢)

ويرفض عبد الرحمن أيوب فكرة أن ينوب الجار والمجرور معاً أو المجرور وحده عن الفاعل، ولكنه يتفق مع البصريين في أن المجرور هو وحده ما يدل على ذاتٍ يمكن فلسفياً أن تكون مسنداً إليه ولكنه يرفضه لسبب تركيبي لغوي لا لسبب فلسفي فيقول: " فحرف الجر الأصلي يكسب الاسم حالة إعرابية أصلية، وإقامته مقام الفاعل يكسبه حالة إعرابية أخرى؛ فبالجر يعتبر الاسم مكملاً للفعل، وبالنيابة يكوّن الركن الإسنادي الذي يكون مع الفعل إسناداً فعلياً .

فلذلك لا يصح أن يكون المجرور فضلة باعتباره من مكملات الفعل وعمده باعتباره نائب فاعل وبذلك يثبت فساد كون المجرور وحده نائباً عن الفاعل(٣).

وفي تقديري أن الراجح هو رأي البصريين، القائل بنيابة الاسم المجرور وحده، فإعتبروه كالمجرور بمن الزائدة، وفي هذه الحالة يكون الاسم المجرور غير متضمن معنى حرف الجر قياساً على قوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ) فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل للمصدر ( دفْع ).

---

[1]) يُنسب هذا الرأي للبصريين ذكره أبو حيان والأشموني ، وخالد الأزهري ، وأحمد عبد الفتاح الملوي ، وابن حمدون ، والخضري خلافاً للسيوطي ، والصبان فقد نسباه للجمهور، أما الفاكهي فقد نسبه للبصريين والكوفيين معاً نقلاً عن الارتشاف، والصحيح أن أبا حيان في ارتشاف الضرب نسبه للبصريين فقط وللتوفيق بين هذه الآراء أجد أنها تعني جمهور البصريين والكوفيين وذلك لأمور.

١) أن الفاكهي جمع البصريين والكوفيين على هذا الرأي .

٢) دراسات نقدية في النحو العربي ١/٢٦٣

٢- وذهب الكسائي وهشام [١] إلى أن المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير المصدر، أو ظرف زمان، أو ظرف مكـــان [2]؛ إذ لا دليـــل على تعيين أحدها [٣] .

٣- وذهب الفراء إلى أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع في نحو: " مُرَّ بزيدٍ، بناءً على مذهبه أنه في موضع نصب في قولك :" مرَّ بكرٌ بزيد" [٤]

وقد يقال بأن عبارة الألفية " أو حرف جر" توافقه وهو ظاهر النظم [٥] ويقدح في قول ابن مالك جملة أمور:

١- أنكره النحاة وقالوا بأن الحرف لاحظ له في الإعراب.

٢- حاول شراحُ الألفية والحواشي تقدير مضاف أو متعلق بحيث يوافق قول الناظم قوله في الكافية والتسهيل أو ليوافق قولَ البصريين نيابة الاسم فقط؛ فقد أضاف ابن حمدون والخضري متعلقاً ليوافق في التسهيل والكافية [٦] وقدر الأشموني مضافاً فـــي كـــلام المصنف فقال: " أو مجرور حرف جر ليوافق قول البصريين [٧].

وهذا القول بعيد إذ الحرف لاحظ له في الإعراب لا لفظاً ولا محلاً [٨]

---

1) ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ ، الهمع٥٨٧/١ نقل السيوطي ذلك عن ابن هشام الخضراوي انظر الهمع للسيوطي ٥٨٧/١ ، ذكر محقق كتاب حاشية الصبان رمضان عبد التواب أن الصبان نقل ذلك عن ابن هشام الخضراوي انظر حاشية الصبان ٦٦/٢ وأشار عبد العظيم فتحي أن المقصود هو هشام بن معاوية الضرير من نحاة الكوفة توفي سنة ٢٠٩ هـ. من النيابة في الموقع الإعرابي عبد العظيم فتحي ص ٢١٠ ( وعليه هشام ) – ظاهرة النيابة في اللغة العربية عبد الله بابعير – ص ٢١٠ ( وهذا مذهب هشام من الكوفيين ) – الهمع ٥٨٧/١ – حاشية الصبان ٦٦/٢ دراسات نقدية في النحو العربي ص٢٥٩.

2) ارتشاف الضرب ١٣٣٦:/٣ .

3) الهمع ١/ ٥٨٧ .

4) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٣٦/٣ انظر رأي الفراء في حاشية أحمد عبد الفتاح الملوي ( ت ١١٨١هـ) على شرح المكودي ( ٨٠٧هـ ) ص٦٣ شرح المكودي وبهامشه حاشية أحمد عبد الفتاح الملوي ص : ٦٣ – وفي الهمع ٥٨٧/١ وحاشية ياسين على شرح مجيب الندا للفاكهي ٥٦/٢ – وحاشية الصبان ٦٦/٢ – وحاشية ابن حمدون على المكودي ١٣٨/١ – وحاشية الخضري ١/ ١٧٠.

5) حاشية ابن حمدون ١٣٨/١ وانظر حاشية أحمد عبد الفتاح المكودي ص : ٦٣

6) حاشية ابن حمدون ١٣٨/١

7) منهج السالك ١٨٤/١ حاشية الملوي على شرح المكودي، ص٦٣.

8) حاشية ياسين على مجيب الندا للفاكهي ٥٦/٢ –حاشية أحمد عبد الفتاح الملوي على شرح المكودي ص: ٥٦ – حاشية الخضري ١٧٠/١– حاشية الصبان ٦٧/٢.

ويفصل عبد الرحمن أيوب قول القدماء إن الحرف لاحظ له في الإعراب بأن قول الفراء هذا يتناقض مع اعتبارهم الحرف نوعاً من أنواع الكلمة؛ فعلامات الاسم تجعله يقبل الإسناد ولو كان الحرف نائباً عن الفاعل يقبل الإسناد، ولما كان الحرف لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، فإنه لا يمكن أن يكون مسنداً إليه (١).

وهذا الشرح الطويل نسبياً أغنت عنه عبارة النحاة القدماء بأن الحرف لاحظ له في الإعراب أي لا يمكن أن يكون مسندا أو مسنداً إليه.

٤- وذهب ابن درستويه إلى أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو سير بزيد والتقدير: سير هو ( أي السير ) وتبعه السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي(٢)

ذكر الصبان أن نائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم (٣) لأنه المفهوم من الفعل (٤)

وقد جَمَع الخضري مذهب الكسائي وهشام ومذهب ابن درستويه ومن معه في مذهب واحد دون الإشارة إلى الكسائي وهشام فقال " وذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دلّ عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعين أحدها".

وفي رأيي أن هناك عدم دقة في نقل الأخبار فقد اختلفوا في هشام الكوفي الضرير أو ابن هشام الخضراوي.

ثم اختلفوا في رأي الكسائي وهشام فنسبه الصبان والخضري لابن درستويه، وهذه الأقوال هي التي حملت أبا حيان ليختار إقامة ظرف المكان " ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف "(٥)

وقد رد ابن درستويه ومن معه على رأي الجمهور نيابة المجرور بأربع علل وهي:

**الأولى:** أن الفعل لا يؤنث له في نحو مُر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو ضُربت هند (١)

---

[1]) دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب ٢٦٢/١ .

[2] ) أرتشاف الضرب ١٣٣٦/٣، أنظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٥٧/١، شرح الأشموني ١٨٣/١، شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهري ٢٨٧/١، همع الهوامع السيوطي (ت٩١١هـ ).

[3] ) نقل أبو حيان ذلك الرأي عن الكسائي وهشام الكوفي الإرتشاف ١٣٣٦/٣ والهمع٥٨٧/١.

[4] )حاشية الصبان ٦٨/٢ (ت ١٢٠٦هـ ).

[5] ) همع الهوامع ٥٨٨/١هـ (ت: ٩١١).

**الثانية:** ولأنه لا يتبع على محل المجرور إذا ناب عن الفاعل بالرفع [٢] فلا يُقال مُـرَّ بزيـد الظريفُ ولا دُهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب، ولو كان المجرور نائباً لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بحرف جـر زائـد وبالمـصدر المضاف فالأول نحو ما ضُرب من رجلٍ عاقلٍ بالجر وعاقلٌ بالرفع [٣].

**والثاني:** كقوله طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ برفع المظلوم على محل المعقب.

فلما لم يتبع النائب المجرور على المحل علمنا أنه ليس هو النائب.

**الثالثة:** ولأن المجرور قد يتقدم على عامله نحو: " كان عنه مسؤولاً " الإسراء: ٣٦ فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤولاً والفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك؛ إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل [٤].

وضع الصبان([٥]) احتمالاً لم يقصده النحويون وهو تقدم الجار والمجرور لا مع كونه نائب فاعل وهذا مستبعد؛ لأن العلة هي تقدمه مع كونه نائب فاعل؛ وفي رأيـي أنّ الأولـى بالصبان ترك هذا الاحتمال، وليس دعوتهم إلى ترك هذه العلة إن أرادوا هذا الاحتمال.

**الرابعة:** ولأن المجرور إذا تقدم لم يكن مبتدأ [٦] وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ نحو " الزيت كيل ورمضان صيم وضربٌ شديدٌ ضُربَ، كما أن الفاعل إذا تقـدم كـان مبتدأ نحو زيد قام. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما. [٧]

---

[1] ) ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣، أوضح المسالك ٢٥٣/١ ، شرح الأشموني ١٨٣/١، شرح التصريح ٢٨٧/١، همع الهوامع ٥٨٧/١، حاشية الصبان ٦٧/٢.

[2] ) ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣، اوضح المسالك ٢٥٣/١، شرح الاشموني ١٨٣/١، شرح التصريح ٢٨٧/١، حاشية الصبان ٦٧/٢.

[3] ) ارتشاف الضرب ١٣٣٦/١.

[4] ) أوضح المسالك ٢٥٣/١، شرح الأشموني ١٨٣/١، شرح التصريح ٢٨٧/١، حاشية الصبان ٦٧/٢.

[5] ) حاشية الصبان ٦٧/٢.

[6] ) وعبارة أبي حيان " ولا يُخبر عنه " ، هكذا في الارتشاف ١٣٣٧/٣.

[7] ) أوضح المسالك ٢٥٣/١، شرح الأشموني ١٨٣/١، شرح التصريح ٢٨٧/١، الهمع ٥٨٧/١.

## رد الأشموني على اعتراضات ابن درستويه ومن معه

ذكر ابن درستويه والسهيلي وتلميذة الرندي أربع علل لإقامة ضمير المصدر مقام الفاعل لا المجرور، وهم بذلك يردون على رأي البصريين، ثمّ ردّ عليهم الجمهور بعدة اعتراضات تبطل ما ذهبوا إليه،وقد نسب عبد الرحمن أيوب [١] هذه الاعتراضات إلى الأشموني [٢]

بدايةً نقض الجمهور [٣] دعواهم من أصلها، مستشهدين بالأدلة من لسان العرب نحو: "سير بزيدٍ سيراً" [4] بنصب سيراً وإقامة "بزيد" مقام الفاعل، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم ينب المصدر الظاهر، فضميره أولى بالمنع لكونه أشدَّ إبهاماً منه [٥].

إذا فُقد المفعول به واجتمع المصدر،والظرف ،والمجرور جازت نيابة كل واحد منها،ولا أولوية لواحد منها هذا مذهب البصريين [٦]. وبه أخذ الجزولي، وقيل المصدر أولى وبه أخذ ابن عصفور؛ لأنه أشرف جزأي مدلول الفعل [٧]، وخيرٌ من هذا الكلام أنّ المصدر المختص بوصفٍ أو بغيره، نيابته أحسن من المجرور،والسبب أنّه بالوصف يصبح قريباً من الأسماء [٨] ولوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة، وأما بقية المنصوبات فسنذكرها في الصفحات القادمة.

---

1) دراسات نقدية في النحو العربي ١/٢٦٠ .

2) نقل هذه الاعتراضات عن الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، وقد ذكرها ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) أي قبل مئة وثلاثين عاماً من الأشموني، انظر أوضح المسالك ١/٢٨٧ .

3) المقصود بالجمهور جمهور البصريين، لأن علل ابن درستويه كانت رداً على نيابة المجرور وهو رأيهم .

4) أوضح المسالك ١/٥٣، منهج السالك ١/١٨٣ .

5) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨٧ . انظر همع الهوامع ١/٥٨٧. وحاشية الصبان ٢/٦٧ .

6) منهج السالك ١/١٨٤، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩١،همع الهوامع ١/٥٨١/٨، حاشية الصيان ٢/٦٨

7) حاشية الصبان ٢/٦٨.

8) الأصول لابن السراج ١/٨٠، والمقتضب للمبرد ٢/٣٦٣.

**ومن هذه الاعتراضات**[١]:

١- محل المجرور الذي يجوز في الإتباع أن تظهر حركة إعرابه في فصيح الكلام هو المجرور بحرف جر زائد نحو " لست بقائم ولا قاعداً" بالنصب فإنه تبع محل قائم؛ لأنه تظهر حركة إعرابه في فصيح الكلام عند حذف حرف الجر الزائد فنقول: لستُ قائماً.

وهناك حالة أخرى يجوز فيها الإتباع على محل المجرور في فصيح الكلام وحرف الجر غير زائد إذا كان مدخوله ظرفاً نحو قول الشاعر:

فإن لم يجد من دونِ عدنان والداً ودونَ معدٍ فلتزْعكْ العواذلُ

فقد نصب (دون) الثانية اتباعاً لمحل (دون) الأولى فهي منصوبة بالفعل تجد، والذي سوغ إتباعها على محل الأولى أنه يظهر في الفصيح نصبه فنقول: " فإذا لم تجد دون عدنان والداً"

وخالف ابن جني هذا الرأي وأجاز أن يتبع على محله بالرفع [٢] وتبعه ابن الخباز في كتابه النهاية في شرح الكفاية " تقولُ: مُرً بزيدٍ وعمرٌ، وذُهب إلى خالدٍ وبكرٌ، فترفع على الموضع [٣] .

٢ - أما قوله: ولأنه يُقدّم نحو[٤] " كان عنه مسؤولاً" [٥] يرد عليه أن للنحاة في النائب عن اسم المفعول "مسؤولا" ثلاثة آراء:

---

[1]) انظر تفصيل هذه الاعتراضات في
- أوضح المسالك ٢٥٣/١
- منهج السالك ١٨٣/١
- ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣
- شرح التصريح ٢٨٨/١
- حاشية الصبان ١٨٢/٢

[2]) الأشموني ١٨٤/١

[3]) ورد قول ابن الخباز في ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٣٦/٣

[4]) انظر المسألة أوضح المسالك ٢٥٣/١
- منهج السالك ١٨٤/١
- شرح التصريح ١م٢٨٨
- حاشية الصبان ٦٧/٢

[5]) الإسراء: ٣٦ "عنه " في موضع الرفع بالفاعلية أي: كل واحد منها كان مسئولا عنه، فمسئول: مسند إلى الجار والمجرور المغضوب في قوله غير المغضوب عليهم ( الفاتحة ٧)

**الأول:** للزمخشري فقال: عنه في موضع الرفع بالفاعلية [١]

**الثاني:** وهو رأي ابن هشام " الأنصاري والأشموني أن النائب في هذه الآية ضمير راجع الى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف وتقديره " مسؤولاً هو أي المكلف " وتكون عنه حسب هذا الراي في محل نصب على المفعولية.

**الثالث:** ضمير المصدر [٢] المفهوم من الفعل على رأي ابن درستويه والسهيلي أو ضمير مبهم مستتر في الفعل على رأي الكسائي وهشام [٣].

٣- وامتناع الإبتداء بالمجرور لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة [٤].

يفرض التركيب اللغوي في اللغة العربية قيوداً على الإعراب بحيث تظهر سطوة العوامل اللفظية على العوامل المعنوية فمثلاً عند إعراب نائب الفاعل في نحو " سير بزيد" فإن الإسم المجرور تنازعه عاملان

**الأول لفظي** : وهو الجار بحيث يصبح الاسم فضلة والعامل

**الثاني الفعل** : حيث اسند إلى الجار والمجرور، فتظهر حركة العامل اللفظي وتبقى حركة العامل المعنوي (الإسناد) مقدرة.

---

[1]) الكشاف للزمخشري

[2]) انظر رأي ابن درستويه والسهيل وكذلك الكسائي وهشام في ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٢

- أوضح المسالك ١/ ٢٥٣
- الأشموري ١٨٤/١
- شرح التصريح ٢٩١/١
- الهمع ٥٨٧/١
- الصبان ٦٦/٢
- حاشية الخضري ١٧٠/١

[3]) ارتشاف الضرب ١٣٣٦

- الهمع ٥٨٧/١
- الصبان ٦٦/١ نعت الصبان ضمير المصدر بالمبهم ونسيه الى السهيلي والأولى عدم ذكر كلمة ( مبهم )

[4]) أوضح المسالك ٢٥٣/١

- منهج السالك ١٨٤/١
- شرح التصريح ٢٨٨/١
- همع التواضع ٥٨٧/١
- حاشية الصبان ٦٧/٢

وقد يرجع بعض الباحثين ذلك إلى أن حرف الجر اقرب إلى الاسم المجرور فيكون أولى في بالحركه.

ويرى آخرون أن حرف الجر لا يُعلَّق والفعل قد يُعلّق، والتعليق في تقديري في هذا السياق يعني أن العامل اللفظي ملتصق بالاسم المجرور وهذا أمر تفرضه طبيعة اللغة وبالتالي فهو أولى بالتأثير فيما بعده ولا يجوز أنْ يُكفّ أثره بدخول عامل آخر عليه.

وفي تقديم الجار والمجرور على العامل خلاف بين النحاس وابن أصبغ والصبان.

ذكر النحاس الاتفاق على منع تقديم الجار والمجرور على عامله، فلا يجوز أن تقول "بزيد سير وعلى زيد غُضب"، وخالفه ابن أصبغ وقال: هي جائزة في القياس [١] عند من قال بأن النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وهو اختيار السهيلي وصاحبيه أو ضمير مبهم مستترٌ في الفعل وهو اختيار الكسائي وهشام، لأنّ المجرور عندهم فضلة فهو في موضع نصب، وهما يستدلان بقوله تعالى: "كلُّ أولئك كان عنه مسؤولا" [٢].

أما الصبان فيجيز تقديمه مطلقاً حتى على الرأي الأول (نيابة المجرور فقط) والثالث (نيابة الحرف فقط) لأن علّة المنع إلباس الجملة الفعلية بالأسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور الظرف[٣]

٤- أما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: " مُرّ بهند" فلأنّه لم يظهر للفعل تأثيرٌ في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له، وقالوا في " كفى بالله شهيداً [٤] إن المجرور فاعل مع امتناع "كَفَتْ بهند" بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف جر زائد فما بالك إذا كان مجرورا ً بحرف أصلي[٥].

**والدليل الرابع** معارض بقوله تعالى {وما تسقط من ورقة }([٦]) { وما تخرج من ثمرات من أكمامها وما تحمل من أنثى}[٧] بتأنيث الفعل مع فاعله المجرور بحرف زائد[١]

---

1) ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣، همع الهوامع ٥٨٧/١-٥٨٨ .

2 الإسراء :١٧ .

3) حاشية الصبان ٦٧/٢ .

4) النساء : ٧٩

5) شرح التصريح على التوضيح ٢٨٨/١- ٢٨٩من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل) عبد العظيم فتحي ص٢١٣

6 ) الأنعام: ٥٩

7 ) فصلت: ٤٧ وقد أوهم خالد الأزهري في شرح التصريح ٦٧/٢ أن جملة " وما تخرج من ثمرة " هي جزء من آية لأنه أوردها مع جزء من آيتين والصحيح أنها ليست من القرآن.

والعلة في جواز تأنيث الفعل مع الفاعل المجرور بحرف جر زائد في الآيات السابقة أن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونهُ في صورة الفضلة [٢]

وفي تقديري ان الفعل الماضي لا يؤنث مع المسند إليه المجرور أما الفعل المضارع فيؤنث للمسند إليه المجرور كما في الآيات :{ وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى .}

ويعلل النحاة سبب امتناع الفعل في " كفت بهند " أن كفى مضمّن معنى اكتفِ وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله وينسب للزجاج .

وعلل ابن السراج ذلك أن فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر

أي " كفى الاكتفاء بهند " ورُدَّ بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافاً للكوفيين[٣].

وفي تقديري ان هذه التعليلات فيها نظر ذلك أن قولهم إن الفاعل المجرور ينزل منزلة الفضلة فلا يؤنث الفعل له معارضٌ بأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة [٤] نحو قوله تعالى " وما تسقط من ورقة " فلم تعد هذه المنزلة مانعاً لتأنيث الفعل . وأما قول الزجاج إن الفعل مضمن معنى فعل الأمر فمردود لأنه ليس في الجملة قرينة معنوية او لفظية تشير الى هذا التأويل.

" اما قول ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء فمردود بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافاً للكوفيين [٥]"

ولم يعتبر السيوطي عدم تأنيث الفعل مع المجرور المؤنث مانعاً من كونه فاعلاً أو نائب فاعل فقال: "وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير" كفى بهند فاضلة"، فإنها فاعلٌ قطعاً، ولا يؤنث (كفى) [٦]

ويأخذ عبد الرحمن أيوب برأي السيوطي ويقول فليس عدم تأنيث الفعل عند كون المجرور مؤنثاً مانعاً من اعتباره نائب فاعل، وذلك لأن تأنيث الفعل مع الفاعل ليس بجائز في

---

[1]) المصدر السابق ١/٢٨٨-٢٨٩.
[2]) حاشية الصبان ٦٧/٢
[3]) شرح التصريح ١/٢٨٨-٢٨٩
[4]) حاشية الصبان ٦٧/٢
[5]) شرح التصريح ٢٨٩/١
[6]) همع الهوامع ٥٨٧/١ .

المثال " كفى بهند " ولا يجوز "كفت بهند " والمجرور في هذا المثال فاعل قياساً على إجماع النحاة على أن لفظ الجلالة "الله في الجملة" {كفى بالله شهيداً} فاعل ولما كانت قاعدة تأنيث الفعل مع الفاعل أو نائب الفاعل واحدة، فإن عدم تأنيث الفعل مع نائب الفاعل المجرور بالحرف لا يمنع كونه نائب فاعل، كما أن عدم تأنيث الفعل في المثال "كفى بهند " يمنع ان تكون "هند" فاعلاً [١] .

٥- ذهب ابن مالك إلى أنّ النائب هو مجموع الجار والمجرور[٢] وهذا ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل [٣]

وأما قوله في الألفية " أو حرف جر ّبنيابة حري" [٤] ظاهره يخالف ما جاء في الكافية والتسهيل مما جعل النحاة يختلفون في ذلك فمنهم من حاول أن يوفق بين كلامه في التسهيل والكافيه وبين قوله في الألفيه " أو حرف جرّ " ومن هؤلاء المكودي حين أضاف متعلقا فقال : " أو حرف جر يعني مع مجروره " [٥] ويعود اقتصاره على حرف الجر في الألفيه الى علتين :

**الأولى:** أنه قصد بحرف الجر أن يتجوز عن المجموع الذي جعل هذا التجوز حسنا أن حرف الجر أصلي [٦].

**الثانية:** أن حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره [٧].

والثاني ممن حاولوا شرح قوله " أو حرف جر " الأشموني الذي قدر مضافا فقال : " فكلام الناظم على حذف مضاف " وتقديره ( أو مجرور حرف جر ) [8].

---

[1]) دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب ٢٦١/١

[2] ) تسهيل الفوائد ، شرح الكافية ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٧ ، شرح الأشموني ١٨٤/١ ، حاشية ياسين على مجيب الندى للفاكهي ٥٦/٢ .

[3] ) شرح الأشموني ١٨٤/١، حاشية الصبان ٦٤/٢ ، حاشية الخضري ١٩٦/١ .

[4] ) شرح ابن عقيل ٢/ ١١٩

[5] ) شرح الممكودي صفحة ٦٣

[6] ) حاشية ياسين ٢ / ٥٦

[7]) حاشية ابن حمدون ١ / ١٣٨

[8]) شرح الأشموني ١ / ١٨٢ و ١٨٤ ، انظر حاشية احمد عبد الفتاح الملوي ( ت ١١٨١ هـ ) على شرح المكودي .

يُنسب القول بنيابة المجموع إلى ابن مالك [1] وينسبه آخرون إلى ابن هشام ومنهم عبد العظيم فتحي فيقول: وهو مذهب بعض المتأخرين كابن مالك وابن هشام أن النائب هو مجموع الجار والمجرور[2].

فإن كان المقصود ابن هشام الأنصاري صاحب أوضح المسالك المتوفى (٧٦١هـــ) فقد قال بنيابة الاسم المجرور وهو رأي البصريين أما غيره ممن كُنَّوا بابن هشام كابن هشام الخضراوي فليس هناك إشارة إليه .وحسب ما استقريت وجدت أن ابن هشام قد رجّح قول ابن مالك ولكن دون تمييزه عن الأنصاري أو الخضري [3].

وقد اعترض أبو حيان على رأي ابن مالك فقال: "لم يذهب إليه أحد"[4]

ثم جاء عبد العظيم فتحي ليوفق بين رأي البصريين وابن مالك فقال: " ويمكننا التوفيق بين المذهبين بأن نعتبر أن النائب هو المجرور من جهة الإعراب، والجار والمجرور من جهة الإسناد وحصول الفائدة "[5].

أما عبدالله بابعير في رسالته، فيقول: "والراجح عندي هو مـــذهب ابـــن مالـــك، فالجـــار والمجرور –كلاهما ـــ وقعا موقع الفاعل المحذوف، للأسباب التالية : [6]

١- حرف الجر ليس زائدا حتى يُحكم على موضع مدخوله بالرفع، كما قال الجمهور.
٢- لا يمكن إسقاط حرف الجر من اللفظ في نحو: "سير بزيد "،أما في نحو :"ما ضُـــرب من أحد "، فإسقاطه ممكن إذ تقول :" ما ضُرب أحدٌ" .
٣- موقع المسند إليه المحذوف شغله الجار والمجرور كلاهما لا أحدهما، لذا يُحكم بالرفع على الموضع المشغول، لا على اللفظ، ولا على محل أحد شاغِلِي الموقع .
٤- عند وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل المُسقط لا يُعلّق شبه الجمل بشيء، لأنّه انتقل من موقع المفعولية إلى موقع الفاعلية على سبيل النيابة.

---

[1] ) تسهيل الفوائد ص٧٧ ، شرح الكافية ٦٠٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١١٩/٢ ، ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣ ، همع الهوامع ٥٨٨/١ ، حاشية ياسين ٥٦/٢ ، حاشية الصبان ٦٤/٢

[22] – من النيابة في الموقع الإعرابي ص٢١٠

[3] ) ورد في حاشية الصبان ٦٤/٢ وحاشية الخضري ١٦٩/١- ١٧٠ عبارة "ونُقل ترجيمه عن ابن هاشم "

[4] ) ارتشاف الضرب ١٣٣٧ ، همع الهوامع ٥٨٣/١ حاشية ياسين على مجيب الندى ٥٦/٢ حاشية أحمد عبد الفتاح الملوي على شرح المكودي ص٦٣ ، حاشية ابن حمدون ١٣٨/١ حاشية الصبان ٦٤/٢ ، حاشية الخضري ١٧٠/١.

[5]) من النيابة في الموقع الإعرابي لعبد العظيم فتحي ص ٢١١ .

[6]) ظاهرة النيابة في اللغة العربية ص٢٠٢ .

وسأناقش آراء الباحثين السالفة الذكر بحججهم، فأبدأ بالأقدم وهو قول عبد العظيم فتحي بنيابة الجار والمجرور معاً من جهة الإسناد وحصول الفائدة، ومثله قول عبد الله بابعير :" فالجار والمجرور– كلاهما – وقعا موقع الفاعل المحذوف" فقد تشابهت أقوالهما.

ولعل ما جاءا به هو ردٌّ على آراء عبد الرحمن أيوب النقدية التي سبقتهما بثلاثين عاماً، وهما بالتأكيد على اطّلاع بما أورده عبد الرحمن أيوب، ولكن لم يشيرا إلى ما ذهب إليه.

**نظرة في هذه الآراء:**

١- يتفق الباحثان عبد الرحمن أيوب وعبد الله بابعير على أصالة حرف الجر؛ لأنّ الحرف الزائد لا خلاف في نيابة الاسم المجرور بعده [١] وإنما يظهر الخلاف فيما ينوب عن الفاعل، إذا كان حرف الجرّ أصلياً " ويدلّ على أصالة الجار في النيابة عنده ( يقصد ابن عقيل)، اقتصاره في الألفية عليه في الظاهر، وإن كان مراده التجوّز عن المجموع، إذ لولا أصالته لم يحسن التجوّز" [٢].

وبعبارة أُخرى تُعتبر أصالة حرف الجر شرطاً للنيابة، وعليه يقوم الخلاف بين البصريين، والفرّاء، وابن مالك، ويؤكد ذلك أنّ السهيلي ومن معه "يمنعون نيابة المجرور بأصلي[٣] ،فعلى هذه الآراء يمتنع تقديم الجار والمجرور على الفعل [٤].

٢- قول عبدالله بابعير لا يمكن إسقاط حرف الجر من اللفظ يُردُّ بأنّ حرف الجر الأصلي هو شرط للنيابة عند البصريين، والفراء ،وابن مالك، لذلك فهو شرط عام وليس خاص برأي ابن مالك فلا يجوز حذفه، أما حرف الجر الزائد فجائز الحذف [٥].

٣- أما قول عبد العظيم فتحي وعبد الله بابعير، بأن الجار والمجرور شغل موقع المسند والمسند إليه ؛ فيحكم على الموضع المشغول، فهو نائب من جهة الإسناد فمردودٌ بقول عبد الرحمن أيوب :" إنّ هناك فرقاً جوهرياً بين المفعول به وبين الجار والمجرور؛ ذلك هو أنّ علاقة الفعل المعنوية بالمفعول به، هي علاقة حدث وذات وقع عليها الحدث . ومن أجل هذا يصحّ – عندما يُبنى الفعل للمجهول – أنْ تتغيّر هذه العلاقة إلى علاقة حدث وذات انفعلت بالحدث، والعلاقة الأولى علاقة غير إسنادية بعكس العلاقة الثانية .

والإسناد في الواقع أمر معنوي يقوم في احد عنصريه على الحدث، وفي العنصر الآخر على الذات . والمفعول به – أو المجرور وحده – هو ما يدل على ذات يصح فلسفياً أنّ

---

[1]) ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣، همع الهوامع ١/ ٥٨٧ ، حاشية الصبان ٦٦/٢ .

[2]) حاشية ياسين ٥٦/٢ .

[3]) حاشية الصبان ٦٧/٢ .

[4]) المصدر السابق ، وفيه أنّ الجار والمجرور يجوز أنْ يتقدّما على الفعل ، على رأي من قال بأنّ النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، أو ضمير مبهم مستتر في الفعل .

[5]) حاشية الصبان ٦٧/٢، دراسات نقدية في النحو العربي/عبد الرحمن ايوب ١/ ٢٦٣ .

يكون مسنداً إليه، أما مجموع الجار والمجرور فذات وعلاقة، ولا يكون الإسناد إلى مجموع الذات والعلاقة [١]

٤- أما قول عبد الله بابعير " عند وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل المسقط، لا يُعلق شبه الجملة بشيء ...إلخ" فمردودٌ بقول عبد الرحمن أيوب :" إذا سألنا عن الفرق بين متعلق الجار والمجرور في الجملتين " ضُرِب محمد بالعصا" و"ضُرِب بالعصا " هل هو الفعل "ضُرب" في كلتا الحالتين؟

إذا كان ذلك فكيف يعتبرون "العصا" في الجملة الثانية نائب فاعل إذا كانت متعلقة بالفعل كما في الجملة الأولى، أم أنّ الجار والمجرور في الحالة الثانية ليسا متعلقين بالفعل؟ لو قالوا بهذا للزم أنْ يكون حرف الجرِّ زائداً، وحرف الجرّ الزائد وحده لا متعلّقَ له، وحرف الجر الزائد جائز الحذف، فهل يجوز حذف الباء في هذه الحالة ؟ طبعاً لا[٢].

---

1) دراسات نقدية في النحو العربي/عبد الرحمن ايوب ٢٦٢/١ .

2) دراسات نقديّة في النحو العربي ٢٦٣/١ .

## إذا اجتمع المفعول مع غيره فأي شيء ينوب

إذا اجتمع في السياق مفعول به ووجد واحد أو أكثر مما تصح نيابته مثل : المصدر والمجرور والظرف فأيها أحق بالنيابة ؟ افترق النحاة إلى ثلاثة مذاهب :

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه والجمهور [١]: يتعين إقامة المفعول به الصحيح [٢] إذا اجتمع معه المصدر والظرف والمجرور وذلك أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير، وبيان أنه أشبه به – عند العكبري من أربعة وجوه :

**أحدها** : أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه، بخلاف الظرف وحرف الجر، والمصدر .

**والثاني:** أن المفعول به شريك الفاعل في تحقُّق الفعل، لأن الفاعل يُوجد الفعل، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاً له.

**والثالث:** أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولك : " مات زيد وطلعت الشمس، ورَخُص السِّعْرُ " وليس كذلك بقيّة الفضلات.

**والرابع:** أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك :"عُنيتَ بحاجتكِ "، " ونُفِسَت المرأة "، " وجُنّ الرجلُ " وليس كذلك بقية الفضلات [٣]

وذكر الشريف الرضي وجهاً خامساً " وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات [٤] " ونقل عبد الله بابعير وجها ذكره ابن هشام هو أن المفعول " قد

---

[1]) كتاب اللمع في العربية لابن الجني ص٣٥ ، شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ ٣٧٤/٢ ، اللباب في علل البناء والاعراب ١٥٩/١ العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ص ٢٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣١٣/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٦/١ ، همع الهوامع ٥٨٥/١ . المراد بالجمهور جمهور البصريين فقد نسب ابن مالك هذا الرأي للبصريين إلا الاخفش انظر عمدة الحافظ وعُدة اللافظ وتبعه في ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٨، ص١٨٦ ، وابن هشام الأنصاري في شرح اللمحة البدرية ٣٥٢/١ ، وابن عقيل في شرح الألفية ١٢١/٢ ، وقال الأشموني : " وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه " منهج السالك ١٨٤/١.

[2] ) يطلق النحاة مصطلحات متعددة على المفعول به الصحيح فمثلاً يسميه طاهر بن بابشاذ المفعول الصريح ، شرح المقدمة المحسبة ٣٧٤/٢ ويسميه ابن عصفور المفعول به المسرّح شرح جمل الزجاجي ٥٣٦/١ .

[3]) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري ١٥٩/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين العكبري ص ٢٦٨-٢٦٩ وقد تبع السيوطي العكبري في الوجه الثاني فقط

[4] ) شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١

يكون فاعلاً في المعنى، كقولك أعطيت زيداً ديناراً، ألا ترى أنه آخذ ؟ وأوضح من هذا : ( ضاربَ زيدٌ عمراً ) لأن الفعل صادرٌ من زيد وعمرو، " فقد اشتركا في ايجاد الفعل " [١].

وعندي أن ما ذكره الباحث عبد الله بابعير ليس من هذا الباب وإنما هو من باب أعطى وكسا؛ فالأمر مختلف لأنه يجوز في هذا الباب إقامة الثاني مع أمن اللبس، والوجه إقامة الأول لأنه كان فاعلاً في المعنى [٢]

وقال ابن يعيش " يجوز إقامة أي المفعولين شئت فتقول: أعطي زيدٌ درهماً وأعطي درهمٌ زيداً؛ لأن تعلقهما بالفعل تعلق واحد، فكان حكمهما واحداً إلا أن إقامة الأول أولى لأنه كان فاعلاً في المعنى " [٣] إذن فالفعل أعطى وكسا يقتضي المفعولين اقتضاءً واحداً أما المنصوب [٤] غير المفعول ( الفضلات ) فلا يقتضيها الفعل اقتضاءً واحداً.

**المذهب الثاني:** أجاز الكوفيون وابن مالك نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً [٥] محتجين بقراءة أبي جعفر المدني وهو من القراء العشرة قال تعالى : " ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون" [٦] قال عنها طاهر بن بابشاذ : " فإنها مشكلة جداً " وضعّفها العكبري وقال ابن يعيش فيها إشكال[٧] وعدّها الشريف الرضي قراءة شاذة [٨] وخالفه السجاعي وقال: "

---

[1]) ظاهرة النيابة في اللغة العربية / عبد الله بابعير ص ٢٠٦ ، شرح شذور الذهب : ١٦٠

[2]) أسرار العربية لأبي سعيد الأنباري ص ٨٦

[3] ) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/٤-٣١٧، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٢٩

[4] ) المنصوب غير المفعول " هذا المصطلح للمستشرق الألماني ( برجشتراسر ) انظر التطور النحوي للغة العربية ص ١٤٠ سنة ١٩٢٩ م ومن النحاة من يطلق على هذه الفضلات مصطلح المفعولات وهذا الإطلاق" على السعة لأن هذه المنصوبات ليست مفعولات وإنما مجازاً / انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٦/١ ويسميها عبد الرحمن أيوب المكملات انظر دراسات نقدية ٢٥٢/١

[5]) شرح الكافية ٢/ ٦٠٩ ، والتسهيل ص٧٧ ، عمدة الحافظ، ص١٨٦ عمدة الحافظ لابن مالك ص١٨٦، شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، ارتشاف الضرب ١٣٣٨/٧ ، أوضح المسالك ٢٥٦/١ ، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٣٥٤/١ ، تخليص الشواهد ص٤٩٧ ، شرح ابن عقيل ١٢١/٢ ، منهج السالك للأشموني ١٨٤/١ .

[6]) سورة الجاثية آية : ١٤.

[7]) شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢، اللباب في علل البناء الإعراب ١٦١/١ شرح المفصل لابن يعيش ٣١٤/٤.

[8]) شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، شرح التصريح ٢٩١/١ .

والقراءة غير شاذة عند كثير من العلماء [1] لذلك اختلف النحاة في تقدير النائب إلى مذاهب وهذا بيانها :

١-ذهب بعض النحاة ومنهم طاهر بن بابشاذ إلى إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو القوم ،والتقدير ( ليُجزي الجزاء قوماً ) لكنه شاذ قليل[2] وتبعهم البيضاوي؛ لأنه جعل الفعل مسنداً إلى المصدر مُراداً به اسم المفعول فقال : " ليُجزى الجزاءُ أي المجزي به[3]

وللبصريين في نيابة المصدر مع وجود المفعول به الصريح " قولان الأول : لا يجوز،لأن المصدر يصل إليه في المعنى، والثاني يجوز لأن الفعل يصل إليه بنفسه واحتجوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدني ( ليُجزى قوماً ) أي ليُجزى الجزاء قوماً" [4]

٢- وذهب العكبري إلى أن قراءة أبي جعفر على تقدير ( لنجزي الخير قوماً ) فالخير مفعول به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه [5]

٣- وذهب بعضهم إلى إقامة المجرور وهو ( بما كانوا ) مع وجود المفعول به الصحيح وهو ( قوماً ) فإذا كان الظرف والمصدر ينوبان مع وجود المفعول به الصحيح على رأي الكوفيين والأخفش " فالحق أن ذلك لم يسمع إلا مع الجار والمجرور " [6] وبه أخذ ابن مالك [7] وقيل إنّ إقامة غير المفعول به مع وجوده " أولى لا أنه واجب "[8] ووافق الكوفيين بعض المتأخرين مثل المكودي وخالد الأزهري والسجاعي .

٤- وذهب جمهور البصريين إلى أن النائب في الآية ضمير مستتر يعود على الغفران المفهوم من الفعل يغفروا[9] في قوله تعالى: " قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي

---

1) حاشية السجاعي ص١١٢

2 ) شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٧/١

3 ) حاشية السجاعي ص ١١٢

4 ) اللباب في شرح علل الإعراب ١٥٩/١- ١٦٠

5 ) اللباب في علل البناء الإعراب ١٦١/١وفي كتاب التبيين وهو للعكبري أيضاً جعل ( الخير ) مفعولاً ثانياً بدلاً من جعله أولاً كما في كتابه اللباب / التبيين ص٢٧٣

6) حاشية ابن حمدون على المكودي ١/ ١٣٨

7) عمدة الحافظ لابن مالك ص١٨٦-١٨٧ ، شرح المكودي ص٦٣

8 ) شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١

9 ) حاشية الصبان ٦٧/٢-٦٨ ، حاشية الخضري ١٧١/١.

قوماً بما كانوا يكسبون " (١) وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني (٢) ونسب الصبان هذا الرأي إلى الأشموني والجمهور فقال عن الآية الكريمة: " ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا ".

يقول عبد الله بابعير: " وقد خرّج الجمهور قراءة أبي جعفر المدني { ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون } (٣) على إضمار نائب الفاعل عائداً على مصدر الفعل، أي: ( ليُجزى الجزاءُ قوماً ) ولحّن آخرون هذه القراءة (٤) والصحيح أن قراءة أبي جعفر " هي لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين وقال الفراء: هو لحن في الظاهر، وهو عند البصريين لحن في الظاهر والباطن، وإنما أجازه الكسائي على شذوذ بمعنى: ليُجزى الجزاء قوماً " (٥)

وقال أبو حيان: " وخرّجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر أي: ليُجزى الجزاءُ قوماً، وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور " (٦)

فقد وقع عبد الله بابعير في سهوٍ – رغم دقته في النقل – عندما جعل رأي الكسائي للجمهور.

---

[1] ) الجاثية : ١٤

[2] ) حاشية الخضري ١٧١/١.

[3] ) من سورة الجاثية: ١٤.

[4] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٠٦

[5] ) إعراب القرآن لابن النحاس، ٩٥/٤.

[6] ) البحر المحيط في التفسير، ٤١٨/٩.

## المنصوبات التي لا تقوم مقام الفاعل

وردت أشياء لا يجوز إقامتها مقام الفاعل، والصحيح أن فيها خلافاً بين مجوز ومانع وهي:

١- المنصوب غير المفعول به إذا فقد أحد شروط النيابة.

٢- المفعول له: " لا يجوز نيابته إذا كان منصوباً باتفاق وفي المجرور بحرف جر قولان أحدهما: لا يجوز بناءً على أن المجرور لا يُقام، ولأنه بيان لعلة الشيء، والثاني يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور " ([1])

ولا يقام المفعول له لأمور:

**الأول:** لأنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى .

**الثاني:** لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى والمجرور بلام التعليل ليس من ضروريات الفعل فرُبّ فعل بلا غرض لكونه عبثاً.

٣- المفعول معه: لا يجوز نيابته لأمور هي:

الأول: لأنهم بإقامته " قد توسعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقام ( مع ) فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل، لبعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجعاً عما اعتزموه ونقضاً للغرض الذي قصدوه " ([2])

الثاني: امتنعت نيابته لوجود " مع " فاصلاً بين الفعل والنائب.

٤- المستثنى: لأن المستثنى ليس من ضروريات الفعل، وتمنع نيابته لوجود الفاصل ( إلا ) بينه وبين الفعل.

٥- الحال: امتنعت نيابتها لأمور:

الأول: الحال لا تقع إلا نكرة والفاعل وما يقوم مقامه يُضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة.

الثاني: أن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بُدَّ لكل فعل منه.

---

[1] ) همع الهوامع ٥٨٨/١ – ٥٨٩.

[2] ) شرح المفصل ٣١٠/٤-٣١١

الثالث: والحال مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى.

الرابع: علاقة الحال بالفعل ضعيفة وعلاقتها بصاحبها أقوى من علاقتها بالفعل ولذلك لا تقوم مقام الفاعل.

٦- التمييز لا ينوب التمييز عن الفاعل عند الجمهور وتمتنع نيابته لأمرين:

الأول: التمييز لا يكون إلا نكرة

الثاني: التمييز ليس من ضروريات الفعل.

٧- المنصوب على نزع الخافض وهو من باب أمرت واخترت نحو أمرت زيداً بالخير واخترت زيداً من الرجال فمذهب الجمهور " أنه إذا اجتمع ما يصل إليه الفعل بنفسه، وما يصل الفعل إليه بحرف الجر، فيجب أن تقيم الأول وتترك الثاني على حاله" وأجاز آخرون نيابته " منهم ابن مالك([1])

٨- الجملة: يقول ابن يعيش: " والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما وقع موقعه؛ لأن ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه، والجمل لا تكون إلا نكرات، ولذلك لا يصح إضمارها " ([2]) فالجملة لا تكون نائبة عن الفاعل المحذوف إذا وقعت مفعولاً ثانياً في باب ظن، أو مفعولاً ثالثاً في باب ( أعلم وأرى ) أو خبراً في باب ( كان ) و ( جعل ).

" إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد " ([3]) نحو قوله تعالى: { وقيل يا أرض ابلعي ماءك } ([4]) أي قيل هذا القول وهذا اللفظ، وقد تجيء الجملة في مقام الفاعل مؤولة بالمفرد كقوله تعالى : { وتبين لكم كيف فعلنا بهم }([5]) أي تبين لكم فعلُنا بهم فيصح نحو: بُيِّنَ لكم كيف فعلنا بهم "

٩- خبر كان أو إحدى أخواتها عند ابن السراج وأبي علي الفارسي وأكثر النحويين، لأن الفعل الناقص لا يُبنى للمفعول وأجازه قوم منهم الفراء وقالوا إن

---

[1] ) ارتشاف الضرب، ٩٩٦/٢
شرح المتقدمة الجزئية ٨٧٤/٢.

[2] ) شرح المفصل ٣١٠/٤، شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١.

[3] ) حاشية الصبان ٦٩/٢.

[4] ) سورة هود: ٤٤.

[5] ) سورة إبراهيم: ٤٥.

النائب ليس خبر كان؛ لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه وقدروا شـــيئين مقام المرفوع:

- يُحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر ويُقام ضمير المصدر مقـــام المحذوف، وعليه السيرافي.
- يُقام ظرف أو مجرور مقام المحذوف ويكون تعلقـــه بكـــان، ويُحذف الاسم والخبر وعليه ابن عصفور.

**بناء كان أو إحدى أخواتها للمفعول**

منع ابن السراج وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين بناء كان للمفعول، وذلك لأن كان فعل غير حقيقي واسمها غير فاعل حقيقة وكذلك خبرها ليس مفعولاً على الحقيقة ([١]).

وما ذكره ابن السراج أن قوماً يجيزون نيابة خبر كان المفرد، ومنهم الفراء، هو فاسد لأمرين: أحدهما لعدم الفائدة والثاني: لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخبرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير. ([٢])

وللخروج من مسألة بقاء الخبر دون مخبر عنه ذهب السيرافي إلى حذف الخبر والمخبر عنه وإقامة ضمير المصدر مقام الفاعل المحذوف، وهو فاسد؛ لأن كان الناقصة وأخواتها لا مصدر لها. ([٣])

وأجاز ابن عصفور بناء كان للمفعول بشرط أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فنقول: (كين في الدار)، ويُنسب هذا الرأي إلى سيبويه. ([٤])

وقيام الجملة التي هي خبر (كان) مقام الفاعل جائز عند الكسائي والفراء وهو بعيد لأمرين ([٥]): " أحدهما: أن هذا الفعل من عوامل المبتدأ أو الخبر، وما حُذف في هذا الباب فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منوياً فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد.

والثاني: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية، أو مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام.

---

[1] ) الأصول في النحو ٨١/١، شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١-٥٣٦.

[2] ) الأصول في النحو ٨١/١، شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١-٥٣٦، شرح الكافية الشافية ٦١١/٢.

[3] ) شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١-٥٣٦.

[4] ) المصدر السابق ٥٣٥/١-٥٣٦.

[5] ) شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١-٢١٧، همع الهوامع ٥٨٩/١.

# الفصل الثاني

# المفعول المطلق

# ما ينوب عن المفعول المطلق

يقول ابن هشام " وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً " [١] ويقـول الأشـموني كذلك " والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً " [٢]

فالمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً وهو الأصل، وقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول ما يدل على المصدر من مصادر غير جارية على الفعل المذكور/ أو غير مصادر، وسوّغ قيامَ هذه الألفاظ مقام المصدر أغراضٌ خاصة بالباب، وأهم الأغراض المتوخاة من النيابة في هذا الباب ما يأتي: [٣]

١- الاتساع في التعبير باستخدام مرادفه أو ضميره أو اسم الفاعل.

٢- الدلالة على نوع المصدر.

٣- الدلالة على معنيين من سياق تركيبي واحدٍ، عند الإتيان بما يلاقي المصدر في الاشتقاق.

٤- الدلالة على عدد المصدر أو آلته، أو هيئته، أو زمانه.

٥- التعيين، بإنابة اسم الإشارة عن المصدر.

فإذا كان المفعول المطلق هو المصدر – إذ إنّ المصدر أعمّ من المفعول المطلق؛ فالمصدر ينقسم إلى ضربين:

مصدر صريح وهذا لا خلاف في نصبه على المصدرية؛ لأنه الأصل ومصدر مؤول، وهذا جرى الخلاف على نصبه على المصدرية:

- يذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز نيابته [٤]

- أجاز أبو الحسن الأخفش نيابة المصدر المؤول قياساً في قولنا: يعجبني أن يقوم زيد تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت " تريد: صنيعك. وفي هذه الحالة يكون إعراب (قيام و صنيعك ) فاعلاً.

---

[1] ) أوضح المسالك ٣٣/٢.

[2] ) منهج السالك ٢٠٨/١.

[3] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢١١.

[4] ) ارتشاف الضرب ٢٠٣/٢-٢٠٤ حاشية الخضري ١٨٦/١.

يقول أبن السراج رداً على رأي الأخفش " إلا أن هذين وإذا كانا قد يكونان في معنـــى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: ضربت زيـــداً ضـــرباً، لا يجـــوز أن تقول: ضربت زيداً أن ضربت، تريد: ضرباً" (١).

ويقول أبو حيان " وفي البديع (٢) أجاز الأخفش مسألة لا يُجيزها غيره " ضربت زيداً أن ضربتُ "، ويقول هو من تقدير المصدر، وقال الزجاج قول الناس: " لعنه الله أن يلعنه ليس من كلام العرب(٣).

وقد حصر الأشموني الألفاظ التي تنوب عن المصدر المبين للنوع في ثلاثة عشر نوعاً وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء.

[1] ) الأصول ١/١٦١-١٦٢.
[2] ) كتاب البديع لمحمد ابن مسعود الغزني.
[3] ) ارتشاف الضرب ٢/٢٠٣-٢٠٤.

# الألفاظ التي تنوب عن المصدر

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر وتتحقق النيابة في ستة عشر شيئاً، منها ثلاثة أشياء في المصدر المؤكد لعامله، وثلاثة عشر في المبين للنوع وهي كما يلي:

**المصدر المؤكد لعامله:** (١)

١- ينوب عنه مرادفه نحو شنِئته بغضاً، وأحببته مقةً وفرحت جذلاً.

٢- ملاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى : { والله أنبتكم من الأرض نباتاً } (٢) وقوله: { وتبتل إليه تبتيلاً } (٣)

٣- اسم مصدر ليس بعلم (٤) نحو توضأ وضوءاً واغتسل غُسلاً وأعطى عطاءً.

**المصدر المبين لنوعه:**

١- ينوب عنه لفظة ( كل وما في معناها كجميع وعامة ) مضافات إلى المصدر، كقوله تعالى: { فلا تميلوا كل الميل } (٥) يقول العكبري: " انتصاب كلّ على المصدر؛ لأنها لها حكم ما تضاف إليه، فإذا أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً، وإذا أضيفت إلى ظرف كانت ظرفاً " (٦) وكقوله تعالى: { ولا تبسطها كل البسط } (٧) يقول العكبري " كل منصوبة على المصدر لأنها مضافة إليه "(٨)

ومن ذلك قول الشاعر: (٩)

قد يجمع الله الشتيتين بعدما    يظنان كل الظن ألا تلاقيا

ونقول: " ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ".

---

[1] ) شرح الأشموني ٢١١/١.

[2] ) نوح: ١٧.

[3] ) المزمل : ٨

[4] ) يكون اسم المصدر غير علَم، نحو: توضأ وضوءاً واغتسل غُسْلاً ويكون أيضاً اسم عين، نحو قوله تعالى: { والله انبتكم من الأرض نباتاً } فكلمة ( نباتاً ) اسم للشيء الثابت من زرع أو غيره.

[5] ) النساء: ١٠٢٩.

[6] ) التبيان في إعراب القرآن ص١١٦.

[7] ) الإسراء: ٢٩.

[8] ) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٧.

[9] ) منهج السالك ٢١٠/١.

٢- وينوب عن لفظه كلمة ( بعض وما في معناها كنصف وشطر ويسير ) مضافة إلى المصدر كقوله تعالى: { ولو تقول علينا بعض الأقاويل }[١]؛ فالمصدر ( قول ) وجمعه أقوال، وجمع الجمع أقاويل. [٢]

ونقول ضربته يسير الضرب.

ومنه قوله تعالى: { ولا تظلمون نقيراً } [٣] وقوله: { فلن يضر الله شيئاً } قال أبو حيان في تفسير الآية: " وانتصاب ( شيئاً ) على المصدر أي: شيئاً من الضرر لا قليلاً ولا كثيراً "[٤] ويقول عبد الله بابعير في شرح الآية: " أي لا تضروه شيئاً من الضرر، فحذف المصدر ( ضراً) وأناب شيئاً منابه [٥].

٣- مرادفه: " وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقارباً " [٦] ومن ذلك شنئته بغضاً، وقعدت جلوساً وحبست منعاً "

واختلف في ناصب هذا المصدر على مذهبين[٧]

**الأول:** وعليه أكثر النحويين أنه يجوز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي ومنه قول الشاعر: [٨]

يُعْجِبُه السَّخُوُن والبُرودُ        والتَّمْرُ حُبّاً ما له مَزِيدُ

وحُباً يتفق في معناه مع معنى الفعل " يُعجِبُ "

وذهب آخرون إلى أن الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه، نحو: قعدت جلوساً " فهو منصوب بفعل مقدر دلّ عليه الظاهر فكأنك قلت: " قعدت: فجلس جلوساً وهو رأي سيبويه.

وعلى هذا التقدير فليس في قول سيبويه نيابة؛ لأنه جاء بالمصدر الأصلي للفعل.

---

[1] ) الحاقة: ٤٤.

[2] ) لسان العرب مادة ( قول ).

[3] ) النساء: ١٢٤.

[4] ) تفسير البحر الميحط ٧٥/٣.

[5] ) ظاهرة النيابة في العربية ص ٢١٦.

[6] ) شرح المفصل، ٢٧٦/١.

[7] ) شرح المفصل ٢٧٦/١.

[8] ) منهج السالك ٢١٠/١.

**٤- ملاقيه في الاشتقاق:**

وهو على ثلاثة أقسام(١)

أ- اسم مصدر لَيَسَ بعَلَم نحو: توضأ وضوءاً واغتسل غُسلاً.

ب-اسم عين كقوله تعالى: { والله انبتكم من الأرض نباتاً} (٢)

قال أبو حيان: نباتاً اسم للمصدر فيقع موقع إنبات ونبت وتنبيت، وقيل التقدير: فنبتم نباتاً(٣)

ج- مصدر لفعل آخر كقوله تعالى: { وتبتل إليه تبتيلاً، قال أبو حيان: تبتيلاً (٤) مصدر على غير المصدر واقع موقع تبتل(٥).

ويظهر في هذه المسألة خلاف حول العامل في الاسم المنصوب وفيه رأيان:

**الأول:** " فهذه المصادر أكثر النحو بين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي " (٦)

**الثاني:** " وبعضهم يضمر لها فعلاً من لفظها، فيقول: التقدير: اجتوروا فتجاوروا تجاوراً، وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً. فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه(٧).

ويقول عبد الله بابعير إنه " لا نيابة على هذا الرأي " (٨) وهناك خلاف آخر في هذه المسألة وهو أن قوله تعالى: { والله أنبتكم من الأرض نباتاً } (٩): فبعض النحاة يجعلونها مثالاً لاسم المصدر، فإن ( نباتاً ) هو مصدر نبت أي أنبتكم فنبتم نباتاً.

---

[1] ) أوضح المسالك، ٣٤، ودراسات في قواعد اللغة العربية، عبد المهدي مطر ٣٨/٢ والنحو الوافي، عباس حسن ١٧٥/٢.

[2] ) نوح: ١٧.

[3] ) التبيان ص٣٧٨.

[4] ) المزمل: ٨

[5] ) التبيان، ص٣٧٩.

[6] ) شرح المفصل: ٢٧٦/١

[7] ) شرح المفصل ٢٧٦/١

[8] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٢٠.

[9] ) نوح: ١٧.

وقد يجعلونها مثالاً لاسم العين فتكون ( نباتاً ) اسماً للشيء النابت من زرع أو غيره، وقد ناب عن ( إنباتاً ) الذي هو المصدر القياسي للفعل أنبت(١)

وفي أوضح المسالك جعل للمصدر المشارك له في مادته ثلاثة أقسام: اسم مصدر، واسم عين، ومصدر لفعل آخر(٢)، ومثّل للنوع الثالث بقوله تعالى: { والله أنبتكم من الأرض نباتاً } وبذلك يجعلون الآية الكريمة مثالاً للأقسام الثلاثة.

٥- ضميره: نحو: " ضربته زيداً " أي ضربت الضرب وكذلك عبدَ الله أظنه جالساً(٣) أي أظن الظن.

ومنه قوله تعالى: { فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين }(٤) "وأما قوله ( لا أعذبه) فيجوز أن تكون الهاء للعذاب الذي هو اسم مصدر " بمعنى التعذيب وبذلك ينتصب الضمير نصب مفعول مطلق، وفي الآية وجهان من الإعراب أحدهما: أنه يكون حذف حرف الجر، أي: لا أعذب به أحداً، والثاني أن يكون مفعولاً على السعة (٥).

والذي أراه أن الضمير وهو نائب عن المصدر يعود على اسم المصدر العذاب الذي بمعنى التعذيب؛ فالضمير فرع واسم المصدر أيضاً فرع، والفرع منحط عن الأصل، فإذا عاد فرع على فرع آخر فإنه يبتعد عن الأصل فيضعف؛ فالضمير في هذه الحالة ينوب عن اسم المصدر وليس عن المصدر.

٦- عدده: والعدد المضاف إلى المصدر منتصب نصب المصدر، كقولك " ضربته ثلاث ضربات " وذلك " لما بين العدد والمعدود من الملابسة والاتصال "(٦) وقال تعالى: {فاجلدوهم ثمانين جلدة }(٧) فهذا عدد صريح مميز بالمصدر، وقد يرد مجرداً عن التمييز نحو: " ضربته ألفاً "، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف أي "

---

[1] ) النحو الوافي ١٧٥/٢.

[2]) أوضح المسالك ٣٤/٢، حاشية الخضري ١٨٨/١.

[3] ) منهج المسالك ٢١٠/١

[4] ) المائدة: ١١٥.

[5] ) التبيان، ص١٣٨، البحر المحيط ٤١٥/٤.

[6] ) اللباب ٢٦٤/١.

[7] ) سورة النور: ٤.

ضرباً ألفاً " [١] والمثال الأخير لا يرضاه عبد الله بابعير لأنه يقول بعدم جواز نيابة الصفة عن الموصوف المحذوف[٢].

وأنا أذهب مذهب النحاة في جواز إقامة الصفة عن الموصوف؛ لأن " صفة المصدر إذا أضيفت إليه كقولك، سرت أشد السير؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، وإنما قدمت لتدل على المبالغة[٣].

أما إذا دلّ المصدر، على العدد بنفسه نحو: " ضربته ضربة وضربتين وضربات " فليس من النيابة بشيء وكذلك المصدر الموصوف، نحو: " ضربته ضرباً كثيراً ".

٧- آلته: تقوم الآلة مقام المصدر، كقولك: " ضربته سوطاً " " وإنما جاز ذلك لما بين الفعل والآلة من الملابسة وحصل من هذا شيئان: الاختصار والتنبيه "[٤].

ويجوز تثنيته وجمعه تقول: " ضربته سوطين وأسواطاً والأصل ضربتين بسوط وضربات بسوط "[٥] " وتطرد نيابة اسم الآلة إذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل، فلا يقال ضربته خشبة " [٦]

**وللنحاة في بيان أصل التركيب مذاهب:**

أ – " الأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت " الآلة مقامة وأعطيت ماله من إعراب " [٧]

ب- " وأما ضربته سوطاً " فهو منصوب على المصدر، وليس مصدراً في الحقيقة، وإنما هو آلة للضرب فكأن التقدير: ضربته ضربة بالسوط، فموضع قولك " بالسوط " نصب صفة لضربة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامة ثم حذف الجر، فتعد الفعل فنصب "[٨]

ج- قيل السوط منصوب على تقدير حذف حرف الجر وقد رد العكبري هذا الرأي لثلاثة أوجه [٩].

---

[1] ) شرح الرضي على الكافية ٣٠٠/١.

[2] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢١٢.

[3] ) اللباب ٢٦٤/١.

[4] ) اللباب ٢٦٣/١.

[5] ) شرح ابن الناظم ، ص١٩٢، شرح التصريح ٣٢٨/١.

[6] ) حاشية الخضري ١٨٨/١.

[7] ) شرح التصريح ٣٢٨/١، الأصول ١٦٩/١.

[8] ) شرح المفصل ٢٧٧/١.

[9] ) اللباب ٢٦٣/١، ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٢٤.

**أحدها:** أن حذف الحرف ليس بقياس.

**والثاني:** أن في قولك ( سوطاً ) دلالة على المرة الواحدة.

ألا ترى أنك تقول ضربته أسواطاً، ولو كانت الباء مرادة لم تدلّ على ذلك.

**والثالث:** أنك تقول: ضربته مائة سوط، فلا تريد مائة ضربة بسوط، إذ لو أردت ذلك لكان المعنى: أن جميع الضربات بآلة واحدة، وليس المعنى عليه. بل يقول: ضربته مائة سوط، وإن كانت كل ضربه بآلة غير الآلة الأخرى.

٨- اسم الإشارة: يجوز نيابة اسم الإشارة عن المصدر سواء أكان متبوعاً بالمصدر نحو ضربته ذلك الضرب أو غير متبوع به نحو: " ظننت ذاك أي ذاك الظن " وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر. وهذا فيه نظر، فمن أمثلة سيبويه " ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن، فذاك اسم إشارة إلى الظن ولم يوصف به " [١]

٩- هيئته نحو: " يموت الكافر ميتة سوء " فاسم الهيئة يأتي على وزن فِعلَه ويجوز أن يأتي على وزن فَعلَه.

١٠- ما الاستفهامية نحو. " ما تضرب زيداً " أي: أيَّ ضربٍ تضرب زيداً[٢].

١١- ما الشرطية نحو: ما شئت فاجلس أي: أي جلوس شئت.

١٢- " أن يكون اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر، إما بمن نحو: ضربته أنواعاً من الضرب، وإما بالإضافة، وذلك إما في أيّ، نحو: ضربته أي ضرب، وإما في أفعل التفضيل نحو: ضربته أشد الضرب؛ لأن أياً وأفعل بعض ما يضاف إليه " [٣]

١٣- صفته: نحو " سرت أحسن السير، وأي سير واشتمل الصماء " و " ضربته ضرب الأمير اللص "، إذ الأصل " ضرباً مثل ضرب الأمير اللص " فحذف الموصوف ثم المضاف " [٤] وقد جعل بعض النحويين قولنا: " اشتمل الصماء على سبيل نيابة النوع. [٥]

---

[1] ) شرح ابن عقيل ١٧٤/٢.

[2] ) شرح الأشموني ٢١١/١.

[3] ) شرح الرضى على الكافية ٣٩٦/١.

[4] ) أوضح المسالك ٣٣/٢ ، منهج المسالك ٢١٠/١.

[5] ) أوضح المسالك ٣٣/٢.

١٤- نوعه: نحو " رجع القهقرى " و " قعد القرفصاء " واشتمل الصماء؛ " لأنه ضـرْب من فعله الذي أخذ منه [١] واختلف النحاة " في الاسم المنصوب على ثلاثة أقوال: [٢]

أحدها: أنه منصوب بالفعل الذي قبله، لأن القرفصاء ) نوع من القعود و ( الصماء ) نوع من الاشتمال، فإذا عمل ( قعد ) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً في نوع منه، لدخوله تحت الجنس، هذا قول سيبويه.

**الثاني:** ومن البصريين [٣] من قال: هو صفة لمصدر محذوف تقديره ( القِعدة القرفصاء) فعلى هذا الكلام حذف، ولكن العامل في الصفة الموصوف غير أنه بواسطة.

**الثالث:** ومن النحويين من قال انتصب بفعل محذوف دلّ عليه ( قعد ) تقديره ( تقرفص القرفصاء )، وفي ذلك تعسف مستغنى عنه؛ لأن ( تقرفص ) لو استعمل لكان بمعنى قعده، فإذا وجدت لفظه ( قعد ) كانت أولى بالعمل؛ إذ هي أصل تقرفص.

" والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف[٤]

١٥- وقته كقوله[٥]

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبتَّ كما بات السليم مسهدا

أي اغتماض ليلة أرمدا

١٦- زاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم، نحو بَرَّ بَرَّةً، وفَجَرَ فَجَارِ[٦].

---

1 ) الأصول ١٦٠/١ ، أوضح المسالك ٣٤/٢، منهج السالك ٢١٠/١.

2 ) الأصول ١٦٠/١، أسرار العربية ١٣٩- ١٤٠، اللباب ٢٦٤/١-٢٦٥، شرح المفصل ٢٧٧/١.

3 ) هذا القول لأبي بكر ابن السراج نقله عن ابي العباس، انظر الأصول ١٦٠/١، أسرار العربية ١٤٠، شرح المفصل ٢٧٧/١.

4 ) أسرا العربية ص١٤٠.

5 ) منهج السالك ٢١١/١.

6 ) المصدر السابق.

## المصدر النائب عن فعله

قلنا إن المصدر ينتصب بمصدر مثله أو ما اشتق منه من فعل أو وصف وهو أحد المفعولات، " والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له، وثلاثتها تكون دعاءً وغير دعاء "[١]

١- **أما الجائز حذفه أو إظهاره:** فقد " اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد [٢] والمقصود بغير المؤكد المصدر العددي والمصدر النوعي.

فلا بد من وجود قرينة لفظية أو معنوية عند حذف العامل جوازاً أو وجوباً يقول الرضي الإسترأباذي: " اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة "[٣]

فمثال حذف عامل المصدر النوعي لدليل مقالي ( لفظي ) كأن يقال: " ما جلست " فتقول: بلى جلوساً طويلاً " والتقدير جلستُ جلوساً طويلاً، ومثال حذف عامل المصدر العددي لدليل مقالي: كقولك: " ضربتين " لمن قال: " كم ضربت زيداً؟ والتقدير: ضربته ضربتين[٤] وفي تقديري لا نيابة هنا وإنما حذف.

أما حذف عامل المصدر النوعي لدليل حالي كقولك لمن تهيأ لاعتكاف، أو فرغ منه: " اعتكافاً مقبولاً والتقدير: " اعتكفتَ اعتكافاً مقبولاً" ولمن رأيته يعد ولا يفي قلت: " مواعيد عرقوب " أي وعدتني مواعيد عرقوب، ومثال حذف عامل المصدر العددي لدليل حالي كقولك لمن قدم الحج: " حجتين " والتقدير حججت حجتين[٥]

" ومن العرب من يرفع هذا كله، فيقول للقادم من سفره: خيرُ مقدم، أي: " قدومك خيرُ مقدم" فيكون " خير مقدم " خبر مبتدأ محذوف، وكذلك " مواعيد عرقوب " ومثله غضب الخيل على اللجم، أي: غضبك غضبُ الخيلِ على اللُّجم". [٦]

---

[1] ) شرح المفصل ٢٧٧/١ – ٢٧٨ ( المتن )

[2] ) أوضح المسالك ٣٥/٢-٣٦

[3] ) شرح الرضى على الكافية ٣٠٥/١.

[4] ) أوضح المسالك ٣٦/٢ شرح ابن عقيل ١٧٥/٢. ما في قولنا: " ما جلست " نافية.

[5] ) حاشية ابن حمدون ١٥٤/١.

[6] ) شرح المفصل ٢٧٩/١.

ويبين ابن يعيش سبب جواز إظهار الفعل أو حذفه بقوله: " فهذا النوع أنت مخير فيه بين إظهار العامل وحذفه، فإذا أظهرته فزيادة في البيان، وإذا حذفته فثقة بدليل الحال عليه " (١)

النوع الثاني: " هي مصادر تستعمل للدعاء له أو عليه وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره؛ لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً " نحو قولك في الدعاء للإنسان: " سقياً ورعياً "

والمراد سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ومثله خيبة، وجدعاً، وعقراً، وبؤساً، وبعداً، وسحقاً، وحمداً وشكراً.

فخيبة بدلاً من قولك خيبك الله وجدعاً بدلاً من جدعك الله وكذلك باقي أخواتها.

وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً (٢) فيقول: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً، ويقول ابن يعيش: " وليس بالكثير "(٣) ومنهم من يرفع المصدر على تقدير مبتدأ محذوف فيقول سقي لك ورعيٌ.

وهناك مصادر ليست بدعاء لأحد له أو عليه ولكنها تشبه الدعاء؛ لأن أفعالها المضمرة تدل على الاستقبال كقولك حمداً وشكراً فمعناه أحمد الله حمداً وأشكره شكراً ومثله عجباً، وأفعل ذلك وكرامة، ومسرة، فمعناه: وأعجب عجباً وأكرمك كرامة، وأسرك مسرةً.

ومنه " ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً، ولأفعلنّ ذلك ورغماً هواناً " فمعناه: لا أكاد كيداً (٤) أن أفعل ولا أهمُّ به هماً(٥)"

" قوله: لأفعلن ورغماً وهواناً " أي: أرغمك بفعله رغماً (٦) وأهينك به هواناً.

وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف نحو: أمري عجب قال سيبويه: وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له: " كيف أصبحت؟، فيقول:" حمد الله وثناء الله " بالرفع، كأنه قال: أمري، وشأني حمد الله وثناء الله "(٧)

---

[1] ) شرح المفصل ٢٧٩/١.

[2] ) شرح المفصل ٢٨٠/١.

[3] ) شرح المفصل ٢٨٠/١.

[4] ) كيداً من أفعال المقاربة وهو من كدت أكاد.

[5] ) هماً ليس من الهم وهو الحزن بل من الهمة.

[6] ) أصل الرغم لصوق الأنف بالتراب وهو كناية عن الذل.

[7] ) شرح المفصل ٢٨٢/١ نقلاً عن الكتاب.

وقد وضع الرضي ضابطاً يعرف به المصدر الذي يجوز إظهار عامله أو حذفه من المصدر الواجب حذف عامله فيقول: " الذي أرى أنَّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأتِ بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز: نحو: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وجدعك جدعاً، وشكرت شكراً وحمدت حمداً "(١)

وأمثلة ذلك كما يأتي ما بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو: كتاب الله وحنانيك ودواليك أو بُيِّنَ مفعوله بالإضافة نحو: ضرْب الرقاب سبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله، أو بين فاعله بحرف جر نحو: بؤساً لك أي شدة، وسحقاً لك أي بعداً أو بُين مفعوله بحرف جر نحو: عقراً لك أي جرحاً، وجدعاً لك (٢)، وشكراً لك، وحمداً لك، وعجباً لك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً(٣).

وأما المصدر المؤكد لعامله فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو: أنت سيراً. ووجوباً في " أنت سيرا سيراً " وفي نحو: " سقياً ورعياً "(٤).

**٢- المصادر التي تنوب عن الفعل المحذوف وجوباً**

وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره، وهو نوعان: (٥)

**النوع الأول:** مصادر لا أفعال لها مستعملة من لفظها نحو: دفراً وبهراً، وأُفَةً وتُفّةً وويحك وويسك وويلك وويبك، فيقدر له عامل من معناه على حد " قعدت جلوساً، فدفراً له أي نتناً، وبهراً أي تعساً " وقد قالوا: بهر القمر الكواكب " أي غطاها " (٦) ويقال بهراً في معنى عجباً، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة: (٧)

ثم قالوا تُحِبُها قلتُ بَهْرَاً          عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصى والترابِ

" **والتقدير:** انتنت وتعست بهراً" (٨)

---

1 ) شرح الرضي على الكافية ٣٠٥/١.
2 ) الجدع: قطع الآنف أو الأذن أو الشفة أو اليد.
3 ) شرح الرضي ٣٠٦/١.
4 ) أوضح المسالك.
5 ) أوضح المسالك ٣٦/٢-٣٧.
6 ) شرح المفصل ٢٩٧/١.
7 ) المرجع السابق.
8 ) شرح الرضي ٣٠٩/١

وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل وهي كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ، وكثرت حتى صارت للتعجب وويس تقال للترحم.

وإذا أضيفت هذه المصادر لم تكن إلا منصوبةً، فإن أفردتْ نحو ويل لك وويح لك جاز الرفع كما مثلت والجار والمجرور خبر، ويجوز النصب نحو ويحاً وويلاً له.[١]

**النوع الثاني:** مصادر لها أفعال من لفظها مستعملة وهو نوعان:

**الأول: مصادر واقعه في الطلب وتشمل:**

١- الوارد أمراً: كقولك ضرباً زيداً أي اضرب زيداً ضرباً، ومثله قول الشاعر:[٢]

على حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم        فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب

والتقدير: فندلاً يا زريق المال ندلاً، فالمصدر(ندلاً) نائب عن الفعل (أندل) والمال منصوب بالمصدر

واختلف في المصدر النائب عن الفعل هل يعمل أم لا؟ قيل إنه؛ يعمل؛ فالمال في قول الشاعر " فندلاً زريقُ المال " منصوب ب (ندلاً) وقيل أنه منصوب بالفعل المحذوف وهو(أندل) فالنيابة على القول الأول في المعنى والعمل وعلى القول الثاني في المعنى دون العمل.[٣]

وكذلك النوعي نحو: " فضرب الرقاب " أي فاضربوا ضرب الرقاب، وخص ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرار كقوله:

فصبراً في مجال الموت صبرا        فما نيل الخلود بمستطاع

أي اصبر صبراً " ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائماً مقام العامل" [٤]

٢- الوارد نهياً: نحو قولك: "قياماً لا قعوداً" والأصل قم قياماً لا تقعد قعوداً من غير عطف؛ فالمصدر الأول نائب عن فعل الأمر المحذوف وهو( قم) والمصدر الثاني نائب عن الفعل المضارع المسبوق بنهي وهو( لا تقعد)

وفي هذا المثال رأيان آخران:[٥]

---

[1] ) شرح المفصل ٢٩٩/١.

[2] ) شرح ابن عقبل، ١٧٦/٢.

[3] )٩ منهج السالك ٢١٢/١، حاشية الصبان ١١٦/٢، وقائله الأحوص وقيل جرير، انظر حاشية ابن حمدون ١٥٤/١.

[4] ) شرح التصريح ، ٣٣١/١.

[5] ) حاشية ياسين على شرح التصريح ٣٣١/١.

أ- زعم أبو حيان أن لا نافية للجنس وقعوداً اسمها ونوّن شذوذاً

ب- " أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع، فالأولى أن يجعل قياماً منصوباً بفعل محذوف( ولا قعوداً) معطوفاً عليه أي:

افعل قياماً لا قعوداً ولا يخفى أن التخلص بهذا من المجرور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه" (١)

٣-الدعاء: وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقياً ورعياً والمراد سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ومن ذلك قولك للمدعو عليه: "خيبةً وجدعاً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً"

والتقدير: خيبك الله وجدعك الله وعقره الله عقراً، وأبأسه الله بؤسا وأبعده الله بعداً، وأسحقه الله سحقاً " وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول سقاك الله سقياً وليس بالكثير ومنهم من يرفع فيقول: "سقي لك ورعي" والمعنى مفهوم كما يقال: " سلام عليكم" (٢)

٤-الاستفهام التوبيخي: نحو" أتوانياً وقد جَد قُرناؤك" أي: أتتوانى توانياً؟

وقول جرير:(٣)

أعبداً حلَّ في شُعَبي غريباً ألؤماً لا أبا لك واغترابا

أي أتلؤم لُؤماً وتغترب اغتراباً(٤)

وهناك مصادر أخرى ليست من المصادر التي قبلها؛ فهي مصادر خاصة بالأساليب الإنشائية غير الطلبية هذا مذهب أبي علي وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر (٥) فلا تدل على دعاء (٦) أو أمر أو نهي، ولكن أفعالها المضمرة تدل على لاستقباله فأشبهت الدعاء لاستقباله(٧) كقولك حمداً وشكراً لا كفراً وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة فمعناها: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، وأعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسُرُّك مسرَّة.

---

حاشية الصبان ١١٧/٢.

[1] ) حاشية الصبان ١١٧/٢.

[2] ) شرح المفصل ٢٨٠/١.

[3] ) أوضح المسالك، ٤٠/٢، منهج السالك ٢١٢/١

[4] ) شرح التصريح ٣٣١/١، وحاشية الصبان ٣٢٦/٢.

[5] ) ارتشاف الضرب ٢١١/٢.

[6] ) كتاب سيبويه ٣١٨/١

[7] ) شرح المفصل، ٢٨١/١.

ومنه أيضاً:" ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً، ولأفعلن ذلك ورغماً وهواناً" ومعناه؛ لا أكاد كيداً أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر وقوله: لأفعلن ورغماً وهواناً أي: أرْغمُك بفعله رغماً وأهينك به هواناً

وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رؤبة:[1]

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقامتي فيكم على تلك القضيّةِ أعْجَبُ

وقال سيبويه: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له:كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته وهو المظهر، كأنه يقول: "أمري وشأني حمد الله وثناءٌ عليه"[٢] والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره.[٣]

وأما قوله: ونعمْ ونُعمَةَ عَيْنٍ، وحباً ونعام عين[٤] فهذه العبارات من قول المجيب للطالب: نعمْ ونعمةُ عين، ونعمةُ العين: قرَّتها من نعِمَت عيْنُك، وكذلك نَعَام عينٍ ونَعامة عينٍ، ونُعمى عينٍ، ويقول الراد: لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هماً ... ويقول الرادُّ على الناهي لأفعلن ذلك ورغماً وهواناً[٥]

ويظهر من هذا القول أن هذه العبارات كانت حواراً بين شخصين استخدما المصادر المنصوبة في التلطف في القول بين الراد والمجيب، وقد تحاشاها بعض النحويين لغياب قرينة المقام التي قد توضح ما قد غمض من هذه العبارات.

**الثاني: المصادر الواقعة في الخبر**

والمقصود بها الأساليب الخبرية وتكون المصادر في سياق الخبر منصوبة على المفعولية المطلقة وأفعالها محذوفة وجوباً لقيام المصدر مقامها، وتقع هذه المصادر في مواضع عدَّة وهذا بيانها:

١-مصادر مسموعة كثر استعمالها؛ ودلت القرائن على عاملها: "وقد ذكرها سيبويه مع ما هو خبر فقال:

---

[1] ) كتاب سيبويه، ٣١٩/١.

[2] ) كتاب سيبويه، ٣١٩/١ – ٣٢٠ ، ط/١ تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل / بيروت ت ١٨٠هـ ( أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ).

[3] ) شرح المفصل، ٢٨٢/١.

[4] ) كتاب سيبويه، ٣١٩/١.

[5] ) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٨/١.

"هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء؛ من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً، وعجباً وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونُعمة عين، وحباً ونَعام عين، ولا أفعل ذاك ولا كيداً ولا هماً، ولأفعلن ذاك ورغماً وهواناً. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أحمد الله حمداً وأشكر الله شكراً وكأنك قلت: أعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسُرُّك مسرةً، ولا أكاد كيداً ولا أهمُّ هماً، وأُرغمك رغماً.

وإنما اختُزِل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء"[١]

٢-أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو قوله تعالى: ( فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداءً)[٢]

" فمناً وفداءً: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: فإما تمُنُّون مناً، وإما تفدون فِدَاءً" [٣]

٣-أن يكون المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين، في الأنواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور: أحدها: التكرير أو المصدر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه، والثاني كون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً ولا مستقبلا، والثالث كون عامل المصدر خبراً، والرابع كون المخبر عنه اسم عين.[٤]

فالمكرر نحو: " أنت سيراً سيراً" والتقدير أنت تسير سيراً

" وإنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل، ويواصله، فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره ومنه: " أنت الدهــر سيراً سيراً" و" أنت هذا اليوم سيراً سيراً" و" كان عبد الله سيراً سيراً" [٥]

ويجوز لك أن ترفع المصدر فتقول: "ما أنت إلا سيرٌ سيرٌ " على معنى ما أنت إلا صاحبُ سير، وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه " ولكنه" لم يدل على كثرة ومواصلة كما دلَّ النصب، إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير"[٦]

---

[1] ) كتاب سيبويه ٣١٨/١-٣١٩.

[2] ) من سورة محمد صلى الله عليه وسلم: ٤.

[3] ) شرح ابن عقيل ١٨٠/٢.

[4] ) شرح التصريح على التوضيح ٣٣٢/١.

[5] ) شرح المفصل ٢٨٢/١.

[6] ) شرح المفصل ٢٨٢/١.

" والرفع له وجهان من الإعراب: أحدهما أن يكون على حذف مضاف، وهو صاحب، والثاني: أن تجعله نفس السير لما كَثُر منه توسُّعاً ومجازاً، كما يقال " رجلٌ عدلٌ ورضىً" إذا كثُر عدله والرضى منه"[١]

ومثال المحصور بإلا و( ما): ما أنت إلا سير البريد، وإلا ضرب الناس، وإلا شرب الإبل والتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً مثل سير البريد، وما أنت إلا تشرب شرباً مثل شـــرب الإبل" ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو( مثل) وأقام المــضاف إليه مقامه على حد( وسئل القرية)[٢]

٤- أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره فالمؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، نحو: " له علي ألفٌ عرفاً" أي " اعترافاً" فجملة له علي ألفٌ هي نص في الإعتراف والتقدير: اعترف اعترافاً[٣]

والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: هذا عبد الله حقاً، والحق لا الباطل " فحقاً" و"الحق" ونحوهما مصادر، والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة، فتؤكد الجملة وذلك الفعل" أحقُّ" وهذه المصادر قسمان: ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالأول: ما جاء نكره نحو حقاً وما جاء معرفة نحو الحق لا الباطل.

والثاني نحو" لا أفعل ذلك البتة"

وإذا قال" هذا عبد الله غيرَ ما تقول، فغير منصوب على المصدر، وتحقيقه هذا عبدالله حقاً غير ما تقول أي: غير قولك، فحذفت الموصوف، وأقمت الصفة مقامه"[٤]

ومنه (صنع الله)[٥] فهو مصدر، وما قبله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) ف (صنع الله) منصوب على المصدر المؤكد؛ لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة وكذلك قوله ( وعْدَ الله)[٦] وقوله( كتاب الله عليكم)[٧] " فانتصب

---

[1] ) شرح المفصل ٢٨٢/١.

[2] ) سورة يوسف: ٨٢.

[3] ) أوضح المسالك ٤٢/٢، شرح المفصل ٢٨٧/١.

[4] ) شرح المفصل ٢٨٥/١.

[5] ) سورة النحل: ٨٨.

[6] ) سورة الروم: ٣

[7] ) سورة النساء: ٢٤.

المصدر بما دل عليه سياق الآية كأنه فعل تقديره: كتب الله عليكم فأضيف المصدر إلى الفاعل[١]

٥-أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً واقعاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، ومشتملة على صاحبه أي صاحب المصدر نحو قولهم: مررت فإذا له صوتٌ صوتَ حمار [٢] فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما: أن يكون منصوباً بالمصدر المذكور إذا كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا" له صوت" في معنى "يصوِّت"، فالمصدر نائب عن الفعل، وانتصاب " صوت حمار" على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه، فإذا نصبته على المصدر فتقديره:فإذا هو يصوت تصويتاً مثل صوت حمار وإذا كان حالا، فتقديره: فإذا هو مشبهاً صوت حمار أو مُمثلاً صوت حمار" وفي رأيي أنه ليس في هذا المثال نيابة لأن الحال لا تقوم مقام الفاعل فهي مبنية على سؤال مقدّر فكأنه من جملة أخرى.

والوجه الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه، فإذا كان من لفظه، فتقديره: فإذا له صوت يصوت صوت حمار، ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول، لم يكن نصبُ( صوت حمار) إلا على الحال لا غير، كأنك قلت: " له صوتٌ يخرجه صوتَ حمار" أو يمثله صوت حمار ومثله: "له صراخ صراخَ الثكلى" و " له دَقٌ دَقَّك بالمنحاز حَبَّ القِلْقِل"[٣]

٦- بعض المصادر المسموعة مضافةً غير متصرفه من ذلك قولهم: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله، وقَعدك وقعيدك.

---

[1] ) شرح المفصل، ٢٨٧/١.

[2] ) لذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة في المفعول المطلق وأربعة في الكلام الذي يتقدمه؛ أما شروط المفعول المطلق وهي: أن يكون مصدراً، وأن يكون مشعراً بالحدوث، وأن يكون للتشبيه،.
وأما شروط الكلام الذي يسبقه فهي: الأول: أن يكون ما يسبقه جملة وهي ( له صوت ) والثاني: أن تكون الجملة مشتملة على معناه وهو المصدر الأول. والثالث: أن تكون مشتملة على صاحب المصدر أي فاعله وهو الهاء في له، والرابع : أن يكون المصدر الأول غير صالح للعمل في المصدر الثاني. انظر هذه الشروط في شرح المكودي ص٧٥، وشرح التصريح ٣٣٣/١.

[3] ) شرح المفصل ٢٨٤/١ والمنحاز: الهاوون، والقِلْقِل بالكسر وقافين: حبُّ أسود وهو أصلُ ما يكون من الحبوب، والعامة تقول فُلْفلٌ بالضم والفاء، وهو تصحيف منهم.

وأما قولهم سبحان الله فهو مصدر منصوب غير متصرف فهو لا يستعمل إلا منصوباً على المصدر فلا يدخله رفع ولا جر وهو غير منصرف للعَلمية وزيادة الألف والنون ذلك إذا تكلم به مفرداً، ومعناه التنزيه والبراءة من السوء " وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها"[١]

ويستعمل مضافاً وقد يرد في الشعر غير مضاف شذوذاً[٢] نحو قول الأعشى[ من السريع]: [٣]

أقول لما جاءني فَخْرُهُ    سُبحان من عَلْقمة الفاخر

وقيل إن المضاف إليه منوي والتقدير سبحان الله، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله [٤] وقد جيء" سبحان الله" منوناً في الشعر وإذا لم تنو الإضافة

قال الشاعر[ من البسيط ] [٥]

سبحانه ثم سبحاناً نعوذُ به    وقبلنا سَبَّحَ الجودِيُّ والجُمُدُ

وقد تدخله " ال" في الشعر قال الشاعر:[٦]

سبحانك اللهم ذا السُّبْحانِ

ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذاً بالله فهو مصدر منصوب غير متصرف فلا يدخله الرفع والجر وأما عوذاً وعياذاً فهما مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوباً.

ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم الإضافة ولا يتصرف وليس له فعل من لفظه ويقدر له فعل من معناه وهو استرزقه، ولا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع سبحان الله وريحانه[٧]

وأما قولهم: عَمْرَك الله فهو مصدر منصوب ونصبه على تقدير فعل، " وفي تقدير ذلك الفعل وجهان: الأول يُقدَّر: أسألك بعمرك الله، وبتعميرك الله أي: وصفك الله بالبقاء، والثاني يُقدَّر: أنْشُدُك بعَمْرك الله ثم حُذف الفعل والباء فبقي عمرك الله"[٨]

---

[1] ) شرح المفصل ٢٩٤/١.

[2] ) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٦/١

[3] ) شرح المفصل ٢٩٥/١

[4] ) همع الهوامع ٨٦/٢.

[5] ) شرح المفصل ٢٩٥/١

[6] ) همع الهوامع ٨٦/٢

[7] ) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٦/١، همع الهوامع ٨٧/٢.

[8] ) شرح المفصل ٢٩٦/١

" وقعدَك الله" بمعنى عَمْرَك الله ومعناه أسألك بقعدِك أي بوصفك الله بالثواب والدوام.

وأكثر ما يستعملان في قَسَم السؤال قال الشاعر:[١]

قعيدكِ ألاَّ تُسمعيني ملامة　　　ولا تنكيء قرح الفؤاد فييجعا

وقد يستعمل في القَسَم الذي لا سؤال فيه يقال: قعدك الله لآتيك وقعيدك الله لا آتيك

وقد يأتي عمرك الله في غير القَسَم كقوله:" عمرك الله كيف يلتقيان والمعنى، سألت الله أن يطيل عَمْرك ولم يرد القَسَم

٧-المصادر المسموعة مثناة مضافة، كقولهم: حنانيك ولبَّيْك، وسعديك، ودواليك وهذاذيك قال الشاعر: عبد بني الحسحاس[ من الطويل]:[2]

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَ بالبُرد مثلُهُ　　　دواليْك حتى ليس للبرد لابسُ

فالتثنية يراد بها المبالغة والتكثير وكذلك بقية أخواتها فحنانيك تقديرها: تَحنَّنْ علينا تحنُّناً أي تحنُّناً بعد تَحنُّن، وهذا المصدر لا يتصرف بمعنى أنه يلزم النصب ولا يرفع ولا يجر ويلزم الإضافة وإضافتها لظاهر وهو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره تحنَّنْ تحنُّناً بعد تحنُّن لكنهم حذفوا الفعل، لأن المصدر صار بدلاً منه[٣]

وأما لبيك وسعديك فهما مثنيان، ولا يفرد منهما شيء، ولا يستعملان إلا مضافين ولا يستعمل سَعْديك وحده بل تابعاً للبيك فلبيك مأخوذ من قولهم ألبَّ بالمكان إذا أقام به وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة فإذا قالوا لبيك وسعديك أي دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة ومساعدة، ومتابعة بعد متابعة[٤] وقيل معناهما إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعاد، أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك[٥]

وذهب يونس إلى أن لبيك إسم مفرد غير مثنى وأصله قبل الإضافة: لبَّا مقصوراً قلبت ألفه ياءً لإضافته إلى الضمير كما قلبوا في لديْك وعليك

وذكر ابن مالك:[٦] أن إضافة لبيك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب؛قال:[١]

---

[1] ) شرح الرضي ٣١١/١

[2] ) شرح المفصل ٢٩٣/١

[3] ) شرح المفصل ٢٩٠/١-٢٩١

[4] ) شرح المفصل ٢٩٢/١

[5] ) همع الهوامع ٨٢/٢

[6] ) همع الهوامع ٨٤/٢

دعوتُ لما نابني مِسْوراً　　　　فلَبَّى فلَبَّيْ يديْ مسورِ

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أن لبيك تثنية لبَّ كما أن حنانيك تثنية حنان[٢]

ومن ذلك دواليك فهو مأخوذ من المداولة وهي المناولة ودواليك مثنى دوال كما أن حواليك مثنى حوالٍ، والمراد من التثنية الكثرة لا نفس التثنية، وكذالك هذاذيك وهو مأخوذ من هَذَّ يَهُدُّ إذا أسرع في القراءة والضرب قال العجَّاج: [من الرجز][٣]

**ضرباً هذاذيك وطَعْناً وخضَا**

فهذاذيك منصوب على المصدر وثني للتكثير

---

[1] ) شرح المفصل ٢٩٢/١

[2] ) همع الهوامع ٨٤/٢

[3] ) شرح المفصل ٢٩٤/١

بعد الانتهاء من شرح المصادر التي تنوب عن أفعالها يظهر أن هناك صنفين آخرين من الكلمات تقع موقع المصدر نائبين عنه، وهي أسماء منصوبة بأفعال مضمرة[١] وجوباً وهما:

أ- الجواهر، والمقصود بالجواهر الشخوص والأجسام المتشخصة " فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو سقياً ورعياً وحنانيك ولبيك وويله وويحه وما أشبه ذلك مما دُعي به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مُجراها، فنصبوها على سبيل الدعاء"[٢] وذلك نحو: " تُرْباً لك وجَنْدَلا " ومعناه ألزمك الله أو أطعمك تُرباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً، فقد نصب تُرباً وجندلاً" إذ لا فرق بين قوله خيبةً وبين قوله تُرْباً"[٣] وربما رفعت العرب هذا فقالوا:" تُربٌ له " فرفعه بالابتداء قال الشاعر[من الطويل][٤]

لقد ألَّبَ الواشونَ ألْباً لِبَيْنِهم فتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ

فـ( تُرْبٌ) مبتدأ والخبر(لأفواه الوشاة).

وأما قولهم( فاها لِفيك) فهي بمعنى( الخيبة لك) ومنه قول الشاعر:[5]

فقُلت له: فاها لِفيك فإنها قَلوصُ امرئٍ قاريك ما أنت حاذِرُهْ

" كأنك قلت تربأ لفيك وإنما يخصون الفم بذلك، لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشربه وصار ( فاهاً) بدلاً من اللفظ بقولك دهاك الله " [٦]

ب- بعض الأوصاف المشتقة، من ذلك قولهم:

( أقائماً وقد قعدوا وأقاعداً وقد سار الركب )

ومنه قول الشاعر:

ألْحِقْ عَذابَك بالقوم الذين طَغَوا وعائذاً بك أن يعلوا فيُطْغُوني

فإن هذه أسماء فاعلين، وهي منصوبة على الحال، وقد قدر سيبويه العاملَ فيها أفعالاً من ألفاظها على حد قولك:

أقياماً والناس قعود، وأعربها آخرون مفعولاً مطلقاً وهناك خلاف في هذه المسألة ينظر في مظانه[١].

---

[1] ) شرح المفصل ٣٠٠/١

[2] ) شرح المفصل ٣٠٠/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٠/١.

[3] ) الإيضاح ٢٤٠/١

[4] ) شرح المفصل ٣٠١/١

[5] )شرح المفصل ٣٠١/١

[6] ) شرح المفصل ٣٠١/١

# الفصل الثالث

## النيابة عن ظرفي الزمان والمكان

[1] ) شرح المفصل ٣٠٥/١ ، همع الهوامع ٩٥/٢.

# النيابة عن ظرف الزمان وظرف المكان

مفهوم الظرف: هو عبارة عن اسم زمان أو مكان متضمن معنى " في " باطراد نحو: " صمت يوم الخميس " و " جلست عندك " والمقصود بالمطرد أنه لا يختص بعامل دون عامل بل يصح أن يضمّن معنى ( في ) مع كل عامل نقول: " دخلت المسجد وسكنت الدار " ولا يجوز " نمت المسجد ولا قرأت الدار، ويكون انتصابهما بعد " دخل وسكن " على إسقاط الخافض لا على الظرفية. (١)

يورد النحويون أسماءً تستخدم ظروفاً وهي ليست منها، فتعرب نائبة عن اسمي الزمان أو المكان في الانتصاب على الظرفية ومنها:

١- ألفاظ العدد: إذا كان اسم الزمان أو المكان تمييزاً للعدد منصوباً أو مضافاً إليه، فإن العدد يكون نائباً عن اسم الزمان أو المكان الواقع موقع التمييز المنصوب أو المضاف إليه نحو: " سرت عشرين ميلاً " و " قرأت ثلاث ساعات ".

٢- المصدر: يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو: " آتيك طلوع الشمس " و " قدوم الحاج " و " وخروج الطلاب " والتقدير " وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاج، ووقت خروج الطلاب " فيحذف المضاف ويعرب المضاف إليه إعراب المضاف.

وينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً نحو قولنا : " جلس قرب زيد " أي مكان قرب زيد فيحذف المضاف وهو ( مكان ) ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب، ويُرَدُّ عليه برفض تقدير المحذوف لفظاً. والقول إنّ المصدر نفسه يحمل معنى الظرف.

ففي الأمثلة السابقة حذف المضاف ( وقت ، ومكان ) وأقيم المضاف إليه وهو المصدر مقامه فنصب على الظرفية هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب، ويُرد عليه برفض تقدير المحذوف لفظاً والقول إن المصدر نفسه يحمل معنى الظرف.

٣- أسماء الأعيان: " سمع من العرب إنابتهم بعض أسماء الأعيان عن اسم الزمان على حد حذف المضاف توسعاً، كقولهم: " لا أفعل ذلك معزى الفِزْر، ولا

---

[1] ) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ٢/١٢٦-١٢٧.

أكلم زيداً الفرقدين، ولا أسالم عمراً هبيرة بن سعد " ([1]) والتقديرة لا أفعل ذلك مدة غياب معزي الفِرْز ولا أكلم زيداً مدة مغيب الفرقدين، ولا أسالم عمراً مدة مغيب هبيرة بن سعد " فتنصب هذه الأسماء نصب الظرف.

٤- الصفة: نحو قولهم: " جلستُ طويلاً شرقي الدار " فطويلاً صفة للظرف المحذوف تقديره " جلست وقتاً طويلاً ، وشرقي الدار أيضاً صفة لظرف مكان محذوف تقديره " جلست مكاناً شرقي الدار "؛ فالصفة نائبة عن اسم الزمان أو اسم المكان في الانتصاب على الظرفية.

ويرفض عبد الله بابعير أن تنوب الصفة عن الموصوف " وإنما المذكور في اللفظ صفة لظرف زمان أو مكان محذوف، ولا نيابة هنا... وتبقى الصفة في موقعها من سياق التركيب بعد حذف الموصوف، كما تبقى على وظيفتها الإعرابية والدلالية الأصلية صفة لظرف محذوف " ([2])

٥- ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان نحو " أحقاً " وقد نصب " أحقاً " على أنها ظرف زمان، وهذا توسع في استخدام الظروف يقول الشاعر:

أحقاً عباد الله أن لست صاعداً ... ولا هابطاً إلا عليَّ رقيبُ

ويقول آخر: ([3])

أحقاً بني أبناءِ سلمى بن جندلٍ ... تهدُّدكم إياي وسْط المجالس

و " حقاً " منصوبة على الظرفية والتقدير ( أفي حقّ ) وقيل إنها منصوبة على نزع الخافض وهو حرف الجر ( في ) والتقدير أفي حقّ: " ([4])

٦- اسم الإشارة:

ينوب اسم الإشارة عن اسم الزمان أو المكان في النصب على الظرفية، ويكون اسم الزمان أو المكان بدلاً من اسم الإشارة نحو: " عطشت هذا اليوم عطشاً شديداً " وأقيم مقامه اسم الإشارة في الاستخدام " ([5]) والتقدير عطشت زماناً هذا اليوم عطشاً شديداً فحذف ( زماناً ) وأقام اسم الإشارة مقامه.

---

[1] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٢٣.

[2] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٣٧.

[3] ) البيت للأسود بن يعفر.

[4] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٣٥.

[5] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٣٥.

وفي تقديري أنه ليس هناك حذف، فقد أخذ اسم الإشارة الوظيفة الإعرابية والدلالية من البدل وهو ( اليوم ) لأن المبدل منه والبدل كالشيء الواحد فلا تقدير لمحذوف ( زماناً أو مكاناً ) في هذا السياق التركيبي.

٧- ألفاظ مضافة إلى اسم زمان أو مكان

أ - كل وبعض أو أي أو مثل أو ما يدل دلالتها نحو قولنا ([1]): " يحضر زيد كلّ يوم " و " وقرأت بعض الوقت " و " مشى مثل ميلٍ ثم عاد " و " اذهب أيَّ وقت تشاء .

ب- كلمة " ذات " نحو قوله تعالى: { وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال} ([2]) ونحو قولك سأراك ذات يوم وذات مرة " يقول عبد الله بابعير: " في تقديري: سأراك وقتاً أو مكاناً، ثم حذف اسم الزمان أو المكان من الأصل وأقيم مقامه لفظة ( ذات ) مضافة إلى الزمان أو المكان " ([3])

وفي رأيي أنه لا نيابة، لأن المضاف يأخذ وظيفة المضاف إليه الإعرابية والدلالية فتصبح ( ذات ) منصوبة على الظرفية المكانية والتقدير: " تزاور عن كهفهم يميناً وإذا غربت تقرضهم شمالاً.

وهناك عناصر لغوية يمكن أن تكون نائباً عن المفعول المطلق أو نائباً عن الظرف بحسب التأويل أو توجيه المعنى مثل قوله تعالى: { ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلا } ويمكن التقدير: ما قاتلوا إلا قتالاً قليلاً، أو: ما قاتلوا إلا زمناً قليلاً.

ويمكن أن نعرب كثيراً من المنصوبات على غير وجه مثل:

- " فإذا له صوتٌ صوتَ حمار" فيكون صوتَ منصوب بالمصدر أو بالفعل ويكون التقدير فإذا له صوتٌ يصوت صوتَ حمار وإذا كان حالاً فتقديره " فإذا هو مشبهاً صوتَ حمار " وفي الحالة الثانية لا نيابة.

---

[1] ) التطبيق النحوي، ص٢٤٥-٢٤٦.

[2] ) الكهف: ١٧.

[3] ) ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٣٤.

## الخاتمة

بَيَّنت الدراسة " أن حذف الفاعل، في باب نقل الجملة إلى ما لم يُسمّ فاعله، هو الأصل في اللغات السامية ومنها اللغة العربية " [1]،"جاء في العربية القديمة أمثلة على ذلك نحو قولهم ": أُسر ذؤابة أَسَرة مُرّةُ و " قُتِل النعمانُ، رماه رجل من أهل الـيمن " [2] " وأبنيـة الأفعـال المبنية للمجهول في اللغة السريانية تشبه إلى حد كبير أبنية الأفعـال العربيـة الدالـة علـى المطاوعة؛ فالبناءان إِتْفعِل وإِتْفَعَل أي إِتْقِتِل أو إِتْقَتَل بمعنى قُتل قريب من بناء افتعل العربي " [3]

وقد تبينت الدراسة أنه لم يَبْدُ من معالجة سيبويه موضوع الفاعل والنائب عن الفاعل أنه وضع حداً فاصلاً بينهما، يبد ذهب إلى التسوية بينهما في الإسناد، وفي علامـة الرفـع، ولكنه لم يغفل كون النائب عن الفاعل مفعولاً به في المعنى.

ولم يفرق سيبويه بين الإسنادين لذلك اعتبر نائب الفاعل فاعلاً من جهة النحو، وهـو أمر شكلي اعتمد على قرينة لفظية وهي علامة الرفع، وعزز رأيه بقرينة أخرى أن الفاعـل أصلٌ والإسناد إلى المفعول به فرع.

وأظهرت الدراسة أن رأي الجرجاني ( ت ٤٧٤هـ ) في إعراب نائب الفاعل فـاعلاً فيه نظر؛ فرأيه قريب من رأي سيبويه، وتسميته نائب الفاعل فاعلاً كان على سبيل الجـواز وليس الوجوب، وكذلك لم يُغفل كون نائب الفاعل مفعولاً في المعنى؛ فهو يعتبر نائب الفاعل فاعلاً لفظاً أي من جهة النحو ولكنه مفعول به في الأصل.

وبينت الدراسة أن ما ذهب إليه الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) لم يصرح به في كتبـه، وإنما هو رأي ابن الحاجب وأبي حيان، قال ابن الحاجب: " ومفعول ما لم يُـسم فاعلـه " [4] وقال أبو حيان " والزمخشري يسمي المفعول الذي لم يُسم فاعله فاعلاً، وهذا اصطلاحه، قال في تفسيره: والوصيةُ فاعل كُتب " [5] وقول ابن الحاجب ( ت ٦٤٦هـ ) وأبـي حيـان ( ت ٧٤٥هـ) مردود لأمرين:

---

[1] ) التطور النحوي للغة العربية ، ص١٤١.

[2] ) الفعل زمانه وأبنيته، ص٩٦- ٩٧.

[3] ) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤٨.

[4] ) الإيضاح في شرح المفصل، ١٥٨

[5] ) تفسير البحر المحيط، والكشاف ٢٤٩/١.

**الأول:** أن الزمخشري قد افرد باباً سماه فعل ما لم يُسم فاعله ولم يجعله في المرفوعات بل في أصناف الفعل.

**الثاني:** أن أبا حيان لم يورد شاهداً على أن هذا اصطلاحه سوى الآية ١٨٠ من سورة البقرة فلو كان مصطلحه لأكثر من وروده في الآيات المبنية للمجهول التي سبقت تلك أو جاءت بعدها.

وتشير الدراسة إلى أن الفعل اللازم لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين، وقد أجازه بعضُهم على إضمار المصدر المعهود وهو مذهب سيبويه [١] ووصف هذا الرأي بأنه ضعيف جداً؛ لأن فكرة العهد مرفوضة " ولا يصح تقدير مصدر موصوف ولا دلّ على عدد، إذ ليس في الفعل دلالة على الصفة والعدد "[٢]

وحاول النحاة إضمار المصدر المعهود في الشواهد التي أشكلت عليهم نحو:

وقالت متى يُبْخَلْ عليك ويُعتلل        يسؤْك وإن يُكْشَفْ غرامُك تَدْرَبِ

فالتقدير: يعتلل هو: أي الاعتلال المعهود " ولا تشير الجملة على الإطلاق إلى هذه الأداة حتى يصححوا قاعدتهم القائلة بضرورة كون المصدر النائب عن الفاعل دالاً على نوع الفعل أو عدده " [٣]

وتبين الدراسة أن الظرف إذا لم يستكمل شروط النيابة بعد فعل مبني للمجهول، يجيز النحاة تقدير ضمير المصدر المفهوم من الفعل مختص بأل العهدية كقوله تعالى: " وحيل بينهم وبين ما يشتهون [٤] والتقدير وحيل هو أي: الحول المعهود ومنه قول الشاعر:

يُغْضِي حياءً ويُغضى من مهابته        فلا يُكلم إلا حين يبتسم

فالنائب ضمير المصدر والتقدير يُغضى هو أي الإغضاء المعهود.

- ترفض الدراسة رأي الفراء القائل بنيابة حرف الجر وحده؛ لأن حرف الجر لاحظ له في الإعراب؛ فالحرف قسيم الاسم والاسم ينماز بعلامات لا يقبلها الحرف، ولذلك لا يمكن أن يكون الحرف مسنداً إليه، وبهذا لا يمكن أن يقع موقع الفاعل.

---

[1] ) الجمل في النحو ، ص٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٠/١.

[2] ) اللباب في علل البناء والإعراب، ١٥٩/١.

[3] ) دراسات نقدية في النحو العربي ٢٥٥/١.

[4] ) سبأ ٥٤.

- وترفض الدراسة أيضاً رأي ابن مالك حين يقول بأن النائب هو مجموع الجار والمجرور، وهذا لا يمكن أن يقع نائب فاعل، فالنحاة القدماء منعوا قيامه؛ لأن " الفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك ما قام مقامه"[١]

والعلاقة بين الفعل والمفعول به علاقة غير إسنادية والعلاقة بين الفعل ونائب الفاعل علاقة إسنادية والإسناد قرينة معنوية تقوم على عنصرين: الحدث، والذات والاسم المجرور هو ما يدل على ذات يصلح أن يقع مسنداً إليه " أما مجموع الجار والمجرور فذات وعلاقة ولا يكون الإسناد إلى مجموع الذات والعلاقة "[٢]

وترفض الدراسة أيضاً رأي البصريين بنيابة الاسم المجرور وذلك لأنه يتضمن حرف الجر وحرف الجر هنا غير زائد لذلك " فالفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك ما قام مقامه"[٣].

ولسبب تركيبي لغوي لا يصح أن يكون الاسم المجرور فضلة باعتباره من مكملات الفعل وعمدة باعتباره نائب فاعل؛ فالاسم المجرور يكسب حالة إعرابية أصلية لأن حرف الجر أصلي وإذا كان كذلك فلا يصح أن يكتسب الاسم نفسه حالة إعرابية أخرى باعتباره نائباً للفاعل[٤].

نستنتج مما سبق أن الجملة الفعلية في العربية يمكن أن تقوم على ركن واحد وهو الركن الفعلي فتبقى الجملة خالية من المسند إليه وذلك إذا كان الفعل في الجملة لازماً وبُني للمفعول نحو قُعد وضُحك وجُلس فأكثر النحاة منعوا إقامته وأما المجوزون فلهم ثلاثة آراء:

١- ذهب الفراء إلى أن الفعل اللازم فارغ لا ضمير فيه. [٥]

٢- ذهب عبد الرحمن أيوب إلى أن الفعل اللازم إذا كان معه واحد من المكملات فإن الجملة تقوم على ركن واحد ولا يقام من المكملات شيء [٦]

٣- وذهب برجشتراسر إلى أنّ المسند إليه في هذه الجملة مفقود لفظاً موجود في المعنى. [١] فقد قام مقامه معنى الظرف أو المجرور أو المصدر.

---

[1] ) أسرار العربية ٨٨.

[2] ) دراسات نقدية في النحو العربي، ٢٦٢/١.

[3] ) أسرار العربية، ص٨٨.

[4] ) دراسات نقدية في النحو العربية، ٢٦٣/١.

[5] ) همع الهوامع، ٥٨٩/١.

[6] ) دراسات نقدية في النحو العربي، ٢٥٥/١.

# نتائج البحث

جاء في البحث أن مصطلح نائب الفاعل جاء متأخراً وينسب إلى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ونسبه عبد الكريم خليفة إلى ابن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) وهو كلام غريب، ولفظ نائب فاعل مصطلح يدل على وظيفة شكلية لاعتماده على علامة الرفع وهي علم الفاعلية بل علم الإسناد على الأصح.

وقد تبين من البحث أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، هو في الحقيقة مفعول به مرفوع؛ لأنه مفعول به في المعنى ومرفوع في اللفظ وتسمية القدماء له بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو الأقرب إلى ما ذهبنا إليه، وقد ذهب بعض النحاة إلى تسميته أسماءً مختلفة، فمنهم من قال إنه فاعل مرفوع، ومنهم من قال إنه مشبه بالفاعل وينسب إلى أبي الحسن الأخفش ومنهم من قال إنه نائب فاعل.

تقدم في البحث أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، وهو الأصل والأكثر، وقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول ما يدل على المصدر من مصادر غير جارية على الفعل المذكور أو غير مصادر، ولم أجد من النحاة القدامي وحتى المتأخرين من أعرب ما ينوب عن المصدر نائباً عن المفعول المطلق، بل نجدهم يعربون المصدر وما ناب عنه مفعولاً مطلقاً، وفي تقديري أنه لا نيابة هنا.

وأظهرت الدراسة أن المصدر النائب عن عامله من مصدر أو فعل أو وصف يعرب حسب موقعه من الجملة فنقول: خيرَ مقدمٍ بنصب خير على تقدير فعلٍ أي قدمت خيرَ مقدم وقد نرفعه فنقول خيرُ مقدمٍ على تقدير مبتدأ أي قدومُك خيرُ مقدمٍ.

ويظهر البحث أيضاً أنه لا نيابة عن اسمي الزمان أو المكان؛ لأن الأسماء التي أوردها النحويون واستخدموها ظروفاً هي ليست منها وعدوها نائبةً عن اسمي الزمان والمكان، وهي في الحقيقة أسماء متضمنة معنى ( في ) باطراد واكتسبت الدلالة على الزمان والمكان من خلال السياق؛ فهي إما عدد تمييزه ظرف، أو مصدر أضيف إلى ظرف، أو صفة حذف موصوفها الظرف أو اسم إشارة والظرف، بدل منه، أو لفظ ( كل وبعض ) مضافين إلى ظرف، وتقوم هذه الأسماء في موقعها من سياق التركيب بوظيفة الظرف الإعرابية والدلالية، فتعرب ظرف زمان أو مكان منصوباً ولا نقول نائب عن ظرف الزمان أو المكان.

---

[1] ) التطور النحوي للغة العربية، ص١٤١.

وأظهر البحث أن نيابة المنصوب غير المفعول كالمصدر والظرف والمجرور يكـــون بشروط، ولكن وردت شواهد من القرآن والشعر لم تستكمل بعض الشروط فحيـــرت النحـــاة فلجأوا إلى التعليل والتأويل ليخرجوا من هذا الإشكال، ولعل هذه الاستعمالات يمكن أن تفسر من خلال المنهج التاريخي الذي يقابل أبنية العربية الدالة على المطاوعة بأبنية المبني للمفعول في اللغات السامية.

ففي اللغة السريانية أوزان تشبه إلى حد كبير أبنية المطاوعة في العربية فوزن اتفِعِل – اتقِتِل بمعنى قُتِلَ وكذلك وزن إتفَعَل – اَتقَتَل بمعنى قُتِلَ أيضاً؛ فالشبه كبير بين البنائين السابقين وبناء افتعل العربي كامتنع. وجاء في العربية القديمة استعمالات ما سمي بالمجهول نحو( أُسِرَ دُؤابةُ أسَرَهُ مُرَّةُ ) ونحو ( قُتِل النعمانُ ، رماه رجلٌ من أهل اليمن).

وكأن المقصود هنا هو بيان حصول الحدث وعلى مَنْ وقع ثم يأتي من قام به تاليـــاً، وهنـــاك صلة كبيرة بين البناء للمجهول وأبنية المطاوعة.

## قائمة المصادر والمراجع


- القرآن الكريم
- أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط١.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط** دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد، النجولي، الجمل.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ١٩٨٦، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ١٩٧٧، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **كتاب اللمع في العربية**، حققه فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، ٢٠٠١، **الخصائص**، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت – لبنان.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد.
- ابن حمدون، أحمد بن محمد، **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك.**
- أبن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري ( ت ٣٢١هـ ) **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو** تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جُمل الزجاجي**، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.**

- ابن فارس، أحمد بن الحسين، ١٩٩٠م، **معجم مقاييس اللغة** تحقيق عبد السلام هارون، الدار الإسلامية.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، ١٩٦٧م، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، حققه وقدّم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، ١٩٧٧م، **شرح عُمدة الحافظ وعُدّةُ اللافظ**، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدَّم له الدكتور عبد المنعم أحمد، هريري دار المأمون للتراث.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ١٩٠٠، **لسان العرب** – دار بيروت.
- ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، ٢٠٠١، **إعراب القرآن**، ط١، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب المصرية، بيروت– لبنان.
- ابن هشام الأنصاري، ١٩٧٧، **شرح اللحمة البدرية في علم اللغة العربية**، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر، طبع بمطبعة الجامعة – بغداد.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، ١٩٩٧م **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ١٩٨٦، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت – لبنان.
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله بن يوسف، ١٩٧٠م، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط١.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد بن يوسف، ٢٠٠٤، **شرح شذور الذهب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد بن يوسف،**شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، ٢٠٠١م **شرح المفصل** للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١.
- الاسترأباذي، رضي الدين، ١٩٩٦، **شرح الرضى على الكافية** من عمل يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس – بنغاري.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد، ١٩٩٩، **أسرار العربية**، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بيروت، ط١.
- أيوب، عبد الرحمن محمد، ١٩٥٧م، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة.
- برجشتراسر، ١٩٢٩، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- البستاني، بطرس، ١٩٧٧، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان– بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان.
- الجواري، أحمد عبد الستار، ١٩٧٤م، **نحو الفعل**، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد ( ت ٤٠٠هـ )، ١٩٩٨، **تاج اللغة وصحاح العربية** المسمى الصحاح، حققه شهاب الدين أبو عمرو، ط١، دار الفكر، بيروت – لبنان.
- خالد بن عبد الله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** على ألفية بن مالك في النحو، دار إحياء الكتب العربية.
- الخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر.
- خليفة، عبد الكريم، ١٩٨٦م، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ط١، ١٩٨٦م.
- الزبيدي، مُحبّ الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي، ٢٠٠٥، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط١، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت – لبنان.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، حققه وقدَّم له علـي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ دار الأمل.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ١٩٩٧، **الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، حققه وخرّج أحاديثة وعلق عليه عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط١، بيروت – لبنان.
- السامرائي، إبراهيم، ١٩٨٣م، **الفعل زمانة وأبنيته**، ط٣، مؤسسة الرسالة.
- السجاعي، أحمد بن محمد، **حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل**.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام محمـد هارون، ط١، دار الجيل بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد، ١٩٩٠، **شرح كتاب سيبويه** حققه الدكتور رمضان عبد التواب.
- السيوطي، جلال الدين، ١٩٨٥، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامع**، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية القاهرة – مصر.
- الشلوبيني، أبو علي، ١٩٨١، **التوطئة**، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع.
- الشلوبيني، أبوعلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، ١٩٩٤، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، درسه وحققه د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسـالة؛ الطبعـة الثانية.
- الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** على ألفية ابن مالـك، دار إحياء الكتب العربية.
- الصعيدي، عبد المتعال، **النحو الجديد**، الناشر، دار الفكر العربي.
- طحان، ريمون، ١٩٧٢م، **الألسنية العربية**، ط١، دار الكتاب اللبناني – بيروت.
- العزاوي، د. نعمة رحيم، ١٩٩٥، **في حركة تجديد النحـو وتيـسيره فـي العـصر الحديث**، بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ١٩٩٥م، **اللباب في علل البناء والإعـراب**، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط١.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ١٩٨٦م، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١.
- العكبري، مُحبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، بيت الأفكار الدولية، عمان – الأردن.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني ( ت ١٨٤هـ )، ١٩٧٤م، **الكليات** " **ومعجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، حققه د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ١٩٩٩م، **المقتضب** تحقيق حسن محمد والدكتور إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.
- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال، ١٩٨٥م، **شرح عيون الإعراب**، حققه وقدم له الدكتور حنّا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء. ط١.
- المخزومي، مهدي، ١٩٨٦م، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان.
- مصطفى، إبراهيم، ١٩٥٩، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، ١٩٥٤م، **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف** لابن مالك، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- يس بن زين الدين الحمصي الشافعي، ١٩٣٤م، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

## الدوريات

١- الشاعر، د. عبد العظيم فتحي خليل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، **بين الأصالة والنيابة في النحو العربي** حولية كلية اللغة العربية / القاهرة، جامعة الأزهر العدد الثاني.

٢- الشاعر، عبد العظيم فتحي خليل، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، **من النيابة في الموقع الإعرابي ( نائب الفاعل )** ،كتاب علمي متخصص محكمّ تصدره سنوياً كلية اللغة العربية بالرياض، الجزء الأول.

# الرسائل الجامعية

١- بابعير، عبد الله صالح عمر، **ظاهرة النيابة في العربية،** ١٩٩٧/ بإشراف الـــدكتور هادي نهر، الجامعة المستنصرية.

# DEPUTIZATION IN ARABIC SYNTAX

BY

AYMAN MUBARAK AL-SHAMAYLEH

SUPERVISOR

DR. JA'FAR NAYEF ABABNEH

## ABSTRACT

The research aims to criticize the notion of deputization on basis of a scientific subjective criticism; trying to reach and appoint a specified syntactic functions; concerning what is called Deputy:

- of subject, Deputy of adverbs of time and place, and the verbal noun.

This research appears in an introduction, presentation, three chapters and conclusion.

- The introduction shows and explains the idea of deputization and the difficulties which it causes to the ones who study syntax and the importance of the indicative part in studying the structural statements.

In assition to the lack of the definitions to explain the term, also the previous studies of this subject.

Presentation: It shows the nation of deputization in the ancient linguistics studies; concerning sybawaih, Al-sirafi, Al-Zamakhshari and Al-Jorjani. Then it shows the deputization in modern studies and how the modern syntax scholars shows their concern of the opinions of Al-Zamakh-Shari and Al-Jorjani in the nomination of the deputy of subject ( agent the doer ) as a subject ( agent the doer ).

Chapter One: The Deputy of subject ( agent the doer ): I present the concept of deputization in term of linguistics and term. Then I present the

studies of linguistics old and modern with which the deputy of subject. Them I present the reasons of deleting the subject and the objective statements which stands for the subject, precisely the first object and the second object in the section of give thought and knows the infinitive and the conditions of its work, The adverbs and its conditions, the prepositional and their conditions. I present the dispute between the majority and Ibn-Derestawaih and those who support him concerning the deputization of the prepositional.

I present how Al-Ashomni replies on the oppositions of Ibn-Derestawaih I present what deputizes the objectives when the correct complete object is present and what is allowed to deputies these objectives when the complete object is not present.

I also mentioned how to change modalities ( kanand its sisters ) as traditionally called to passive voice.

Chapter Two: Deputization in verbal Noun ( infinitive Absolute )

In this chapter I presented the most important purposes of deputization concerning the infinitive Absolute.

I mentioned the words which stands for the infinitive. I explained the infinitive which stands for its verbs, and the verb which is allowed to delete or leave, the infinitives which deputize the verb which is deleted compulsory, the infinitives which have verbs from it and they are in two categories:

1) imperative verbal Nouns

2) Statements ( non – imperative )

Chapter Three: Deputization of adverbs of time and place I explained here the concept of adverb, the nouns which stands for the adverb.

Conclusion: It contains the most important subjects, ideas and the results which the research reach.